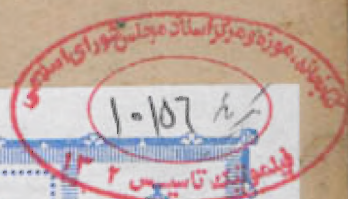


مجله  
مجله

۱۸

شرح ذاهن کاظم



لطف واحسان و مروت و جملک کماله  
هر مضررت کم کلور عا ملده جا هلدن کا

۱۱۲۰۷

**کتابخانه مجلس شورای ملی**

کتاب شرح ذرائع سجادندی  
مؤلف شمس الدین احمد بن حسین (ابن کمال)  
موضوع

شماره ثبت کتاب  
۸۷۶۹۲

شماره قفسه  
۱۲۷۸۹

خطی - فهرست شده  
۱۲۷۸۹



کتابخانه  
مجلس شورای ملی

هلا  
واختلاف العارین  
نظرا الى الکفا بلانه  
مقامات مسلمه في  
دار الحبيب وابنه في  
دار الاسلام يوث  
بجلائق الذوق لمن مات  
ابوه في دار الحبيب و  
ابنه في الاسلام لا ترش

بازرسی شد  
۳۶

بازدید شد  
۱۳۸۵

هباد بن صوة  
التي اشارة الى مستحق النصف  
منه لان الكمال في حب الله ورسوله  
المزوج والنبت لاب والاب والاب  
لاب وام والاخت لاب والاب والاب  
مستحق الميراث من الكمال و  
اشارة الى ان مستحق الثمن واحد هو  
اشارة الى ان مستحق الثمن واحد هو  
والاخوان لاب وام والاخوان لام  
الى ان مستحق الثمن اثنين الام واولاد الام  
اشارة الى ان مستحق الثمن اثنين الام واولاد الام  
والاخت لاب وام والاخت لام واولاد الام واولاد الام

20



جلد  
مجله

۱۱

شرح و احسان

لطف و احسان و مروت و جملہ کاملین کلور  
هر مضرت کم کلور عا ملہ جا ہلدن کلور

کتابخانه موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی  
۱۰۵۶  
فصل دوم کتاب تاسیس ۲

۱۱۲۰۷ - خن

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب شرح و الفی سجادہ

مؤلف شمس الدین احمد بن سید (ابن کمال)

موضوع

شماره ثبت کتاب

۸۷۶۹۲

شماره قفسه ۱۲۷۸۹

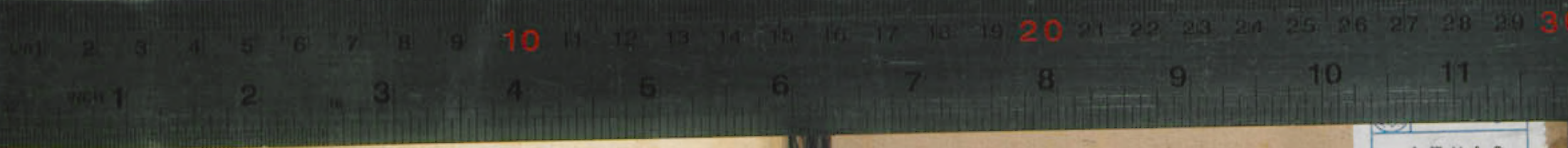
بازرسی شد  
۳۶



کتابخانه مجلس شورای ملی  
تاسیس ۱۳۰۲

ه  
واختلاف الدارین  
نظرا الی الکفار لاند  
مقامات مسلمہ فی  
دار الحرب و ابنہ فی  
دار الاسلام یوث  
خلاف الذقی کمقامات  
ابوہ فی دار الحرب و  
ابنہ فی الاسلام لا ترش

ہدایہ فی سیرۃ  
الکرام اشارۃ الی مستحق الثناء  
خمسۃ لان الہاء فی حبیب یجوز تحت  
التم ووج والبت وبت الابن و اشارۃ الی  
لاب وام والاشت لاب والتم ووج والتم ووج  
مستحق المہم انان المہم ووج والتم ووج  
اشارۃ الی مستحق الثناء و اشارۃ الی  
اشارۃ الی مستحق الثناء و اشارۃ الی  
والاخوانۃ لاب وام والاخوانۃ لاب وام  
الی ان مستحق الثناء انان الام واولاد الام  
اشارۃ الی ان مستحق الثناء واولاد الام  
والاخوانۃ لاب وام والاخوانۃ لاب وام



۱۲۷۸۹



میرزا محمد علی بن ابی طالب  
محمد بن علی بن ابی طالب  
عبدالله

ثم صار خزانة الامير المصطفى  
محمد بن يوسف بن علي  
في سنة ١٢٤٥



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المكنى العلام الذي جعل العلماء الاعلام ورثة الانبياء عليهم  
 السلام والصلوة على محمد خير الانام وجات اصحاب الفريضة  
 وعلى صحبه العظام وآله الكرام من العصبات وذوي الارحام  
 وبعد فاشي لما فرغت من تصحيح المختصر المؤلف في علم الفرائض  
 المنسوب الى الطاهر سراج الذين السجا وندى نور الله مرقون بتعريفه  
 للخلل من جهة التعبير عن المعاني واصلاح ما فيه الدل من جهة التقرير  
 للمباني اردت ان اشرحه شرحا وافيا في تحصيل المسائل كافي في تقرير  
 الدلائل مشتملا على النفيح لما في الشروح والتلويح الى مواضع الجرح  
 مع زيادة تحقيق من قبلنا للقواعد والاصول ومزيد تدقيق  
 خلت عنه دقات من قبلنا في التوفيق بين الاحكام وماخذها  
 من المنقول والمعقول وفضل تمييز الصحاح الكلام عن غيرها  
 بالرد والقبول وتنبعت من شروحه المنهاج الذي صاحب جري  
 بان يقول السنة منهاج ومنهاج والفتوى المنسوب الى جبر  
 البخاري وهو كالشئ لا يخفى بكل مكان وشرح الفاضل البهشتي  
 الشهير بنظره في اسان وشرح الشرف الجرجاني وهو الذي سار ذكره

الركبان

الركبان وشرح الموجب الفناوي وهو في الاشهر كالشمس في وسط  
 النهار وشرح شيخ الاسلام حافدا الصغيري عد الفتا زاني وهو  
 ممن لا يسبق له الغبار ولعمري انهم رجال اذا اتمعن فيهم المائل  
 عرف ان ماء دم بلغ قلبه فلم يحل به وجوه من جهد الصباح  
 اذا بدا من بعد ما انتشرت له الاضواء يادل ان الصبح ليس يطالع  
 بل ان عينا انكيت عمياء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لم يور على ان الرسول اخفى من النبي وبدل عليه ظاهرا قوله تعالى  
 وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ونفى الحديث وهو انما  
 سئل عن الانبياء فقال مائة الف واربعه وعشرون الفا قبل  
 فكلم الرسول منهم قال ثلثمائة وثلاث عشر جا غفيرا وذمب صاحب  
 الكتاب الى ان الرسول الذي يوعى اليه كتابا مخصوصا به  
 ورد عليه بان اكثر الرسل لم يكونوا اصحاب كتاب مستقل  
 ومنهم من قال الرسول نبي معه كتاب فانقلب عليه النقص  
 فان انبياء بني اسرائيل معهم كتاب وهو التوراة فلا بد من زيادة  
 فيه آخر وهو ان يكون صاحب الدعوة سواء كانت الى شريعة

قبل ان يستعمل واذا لم يستعمل في كل حال  
 لا بد ان يكون من عطف الاعراض في  
 حاله كبريا كونه خلاف الظاهر منه

الحمد لله المكنى العلام الذي جعل العلماء الاعلام ورثة الانبياء عليهم السلام والصلوة على محمد خير الانام وجات اصحاب الفريضة وعلى صحبه العظام وآله الكرام من العصبات وذوي الارحام وبعد فاشي لما فرغت من تصحيح المختصر المؤلف في علم الفرائض المنسوب الى الطاهر سراج الذين السجا وندى نور الله مرقون بتعريفه للخلل من جهة التعبير عن المعاني واصلاح ما فيه الدل من جهة التقرير للمباني اردت ان اشرحه شرحا وافيا في تحصيل المسائل كافي في تقرير الدلائل مشتملا على النفيح لما في الشروح والتلويح الى مواضع الجرح مع زيادة تحقيق من قبلنا للقواعد والاصول ومزيد تدقيق خلت عنه دقات من قبلنا في التوفيق بين الاحكام وماخذها من المنقول والمعقول وفضل تمييز الصحاح الكلام عن غيرها بالرد والقبول وتنبعت من شروحه المنهاج الذي صاحب جري بان يقول السنة منهاج ومنهاج والفتوى المنسوب الى جبر البخاري وهو كالشئ لا يخفى بكل مكان وشرح الفاضل البهشتي الشهير بنظره في اسان وشرح الشرف الجرجاني وهو الذي سار ذكره

بقال الحياء الغفير  
 اي جماعة شريفة  
 حكام



جديده كوسى هم وعيسى عم اولى شريفة غير مستقلا كانه الدعوة  
 كذا وهم او منضم الى غير كهادون واذا كان المقام مقام بيان الحكم  
 وتبليغ الآدام والنواهي حقه ان يذكر بوصف الرسالة فلذلك قال  
 الحق سبحانه قال رسوله وانما اطلقه نفيها لانه تعلموا الفرائض  
 وعلمو الناس فانها نصف العلم الفرائض جمع فريضة وفريضة  
 اسم ما يفرض على المكلف وقد سمي بها مقدر وقيل لانصبا الموارث  
 فرائض لانها مقدره لاصحابها ثم قيل للعلم بمباني الميراث علم الفرائض  
 والعالم به فرضي وقوله عم افرضكم زيد اي اعلمكم بهذا النوع وثابت  
 الضمير في علموكم وفي فانها كانه السنة العوام هو الظاهر والتدكير  
 كانه الفردوسى على اعتبار حكم المضاف وانما سماه نصف العلم  
 اتاننى تعالى الكلام واستكننا للبعث كانه شرطه او اعتبارا  
 لحال الحيات والممات كذا قال الامام المطرزي في المغرب بقوله  
 اتاننى سعادته اذ ادانه مطلوب الدلالة عن معناه الاصلى الى المبالغة  
 في الكثرة وذلك بنزول البعض المقلوب منزلة النصف استعظاما  
 لانه وترغيبا في تحصيله وهذا كما اشار اليه صاحب الكشاف في تفسير

في كلامه في ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في تفسير قوله تعالى  
 وعلمو الناس فانها نصف العلم  
 الفرائض جمع فريضة وفريضة  
 اسم ما يفرض على المكلف

فان علم الفرائض  
 هو العلم بمباني الميراث  
 وهو المقدر لاصحابها  
 ثم قيل للعلم بمباني الميراث علم الفرائض

في قوله تعالى  
 وعلمو الناس فانها نصف العلم  
 الفرائض جمع فريضة وفريضة  
 اسم ما يفرض على المكلف

قوله

قوله تعالى واتي فضلتكم على العالمين بقوله على الجم الغفير من الناس  
 وبنيته صاحب الكلف على الوجه الذي قرناه وقوله لانصبا الموارث  
 ظاهر في ما قيل لو قال ما قدر من السهام في الميراث صريح الكمال  
 اولى لانه لو قدر ضناكهم الاب في قوله تع فلاته الثلث لا يسمى  
 فريضة فان قلت لما كانت الفرائض جمعا فوجه قولهم فرائض  
 قلت الجمع لا ينسب اليه الا اذا لم يكن له واحد اصلا كالا عرائض  
 او لا يكون له واحد من لفظ كالتراحي او يكون علميا كالانما ري  
 او جارا مجراه كالا نصارى والفرائض من قبيل الثالث على تقدير  
 النقل الاصطلاحي كما هو الظاهر من كلام المطرزي والمنصوص عليه  
 في الصحاح ومن قبيل الرابع على تقدير عدمه وما قيل ولا يبعد  
 ان يجعل لفظ الفرائض في الاصطلاح جاريا مجرى الاعلام بعيد  
 عن سنن الصواب كما لا يخفى على ذوي الالباب قال علماءنا  
 بعدما اخبر عن فضل هذا العلم بالنقل الصحيح عن مخبر صادق  
 اظهر شرف كتابه هذا بمسناد ما فيه الى ارباب العلم واصحاب  
 الفن وفيه اخراج لنفسه من البين هضم المراءى ونبيه على انه تعالى

وان لم تقتض ذلك فاني  
 ولعلك لا تدري ذلك

لانه الغالب المطرزي وهو  
 مختم على السبيل في الزمان  
 تأمل منه



النقل والرواية لا مقام للفقد والدرابة وليس له فيه الأحسن المحج  
 ولطف الترتيب بافصح العبادات عن المارد واوضح التركيب تتعلق  
 اشار بصيغة الفعل الى حدوثه وتعلق الحقوق لماله المبيت بعدا  
 صار ماله المبيت وفايدته تجرد تلك الحقوق عما هو متعلق لماله المحي  
 وابق الى زمان صير ماله المبيت كالدائن المتعلق بالمربوط  
 ونحوه وانما جرد ما عنه لان البحث عنه ليس من وظيفة هذا العلم لعدم  
 اختصاصه بماله المبيت بخلاف قضاء الدين فان له اختصاصا به على ما  
 عليه بماله المبيت عدل عن عبارة المال الشركة الى عبارة المال واصاب  
 اذا لا اختصاص لتعلق تلك الحقوق بالشركة فانها تتعلق بالدية التي  
 بعد موته وهي من جملة امواله دون تركته اذ لم يتركها حيث حصل  
 بعد موته حقوق المحي هو الثابت الذي لا يسوغ انكاره ومنه  
 حقت كلمة دكر اى ثبتت كذا ذاك الكشاف وان تكون تلك الحقوق  
 البعثة مرتبة ظاهرا من التفصيل الآتي فلا حاجة الى التنصيص بها  
 ولا الى التصريح بترتيبها بل نقول لا وجه لذكر قيد الترتيب لان الظاهر  
 منه ثبوت كل حق في مرتبة عينت له ولم يزمه ان لا يفصح بقض الغريم

Handwritten text in Burmese script, likely a title or heading, located at the top left of the page.

مال الميت المستغرق في الدين قبل التجهيز والتكفين منه ما صحح  
 اذ قد صرح في موضعه بأنه لو قبضه لا يسترد منه شيء <sup>التكفين</sup> للفكر في التجهيز  
 فهو اتخاذ جزاء الميت من حين موته الى دفنه فبدخل فيه التكفين  
 وانما افرد به بقوله والتكفين لما كان قوله يكفن السنة فانه لا  
 انظام بدونه وهو للرجل ثلثة اثواب وللمرأة خمسة وتفصيل  
 شكر الشيايب موضعه باب الخنايز من كتاب الصلوة ان لم يتصرف  
 الغريم بعدم وفاء مال الميت بقضاء الدين بعد التكفين يكفن  
 السنة وان تصرف فيكفن الكفاية اي وان تصرف الغريم يكفن  
 السنة يكفن يكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جد بدئين كما  
 او غسيلين والمرأة ثلثة اثواب كذلك وانما قدم كفن الكفاية  
 والتجهيز بقدر الحاجة على قضاء الديون لانها حق الخاصة كسائر  
 وقبر سوته حق العامة ولذلك يجب على بيت المال في آخر الاحوال  
 وحق العامة احق ان يقدم على حق الخاصة عند التعارض <sup>بلا</sup> الاسرار  
 لم يقبل بلا تبذير مع ما فيه من حسن الازدواج بقبريته لان التبذير  
 تجاوز في موضع الحق فهو جهل بمواقع الحقوق والاسراف تجاوز

کذا ان الوان متشبهه مع الی ما تقدم به هذا امر اخر والى ما  
يؤيد قوله في الاستيفاء من الی ما تقدم به هذا امر اخر والى ما  
يؤيد قوله في الاستيفاء من الی ما تقدم به هذا امر اخر

هذا على اقسامه الفقيه ابو جعفر والشيخ  
تسكن فيه ما ذكره الخصاص من ان الدينون  
اذا كان له شياء حسنة يمكنه ان لا يكون  
بما دونها بما لا يفي بها فليس له ان لا يكون  
يكفيه وبقيت اقسامه فليس له ان لا يكون  
ففي الدين مستثنى بالذات  
فليس له ان لا يكون لم يصب منه



في الكنية فهو جمل بمقادير الحقوق ذكره صاحب الكشف في تفسير  
سورة الاسراء من شرح الكشاف والمناسب للمقام هو المعنى المت  
دون الاول وبكشف عن الفرق المذكور تشديده توه التاكيد  
على الاول بقوله ان المبدئين كانوا اخوان الشياطين دون الله  
حيث قال في الانكار عليه والله لا يجب المسرفين ويفصح عن ان مقابل  
التقية الاسراف دون التبدد قوله ثم والذين اذا انفقوا لم يسرفوا  
ولم يفتروا وكان بين ذلك قواما ولا تقية لانه عم امر تحسين الاكفان  
بقوله حسنوا اكفان الموت فانهم ينشأ ورون فيما بينهم ويتفادون  
بحسن اكفانهم ومطلق الامر للوجوب وكان الشيخ حميد الدين البخاري  
الضري يقول اخلا عن المشايخ الاسراف ان يكون ثيابه حالة  
الحياة من الكرياس فيكفون بعد موته من الكتان او الابسيم والتقية  
على عكس هذا فانه كفن الكفانية واما كفن السنة فباعتبار الاسراف  
والتقية بالنكس الى كفن المثل واختلف المتقدمون من مشايخنا  
في كفن المثل قال بعضهم معتبر ثيابه التي يلبسها في الجمع والاعباد  
وفي المرأة معتبر لباسها التي يلبسها لزيارة ابويها وهو قول نصير

وكان

في الكنية فهو جمل بمقادير الحقوق ذكره صاحب الكشف في تفسير  
سورة الاسراء من شرح الكشاف والمناسب للمقام هو المعنى المت  
دون الاول وبكشف عن الفرق المذكور تشديده توه التاكيد  
على الاول بقوله ان المبدئين كانوا اخوان الشياطين دون الله  
حيث قال في الانكار عليه والله لا يجب المسرفين ويفصح عن ان مقابل  
التقية الاسراف دون التبدد قوله ثم والذين اذا انفقوا لم يسرفوا  
ولم يفتروا وكان بين ذلك قواما ولا تقية لانه عم امر تحسين الاكفان  
بقوله حسنوا اكفان الموت فانهم ينشأ ورون فيما بينهم ويتفادون  
بحسن اكفانهم ومطلق الامر للوجوب وكان الشيخ حميد الدين البخاري  
الضري يقول اخلا عن المشايخ الاسراف ان يكون ثيابه حالة  
الحياة من الكرياس فيكفون بعد موته من الكتان او الابسيم والتقية  
على عكس هذا فانه كفن الكفانية واما كفن السنة فباعتبار الاسراف  
والتقية بالنكس الى كفن المثل واختلف المتقدمون من مشايخنا  
في كفن المثل قال بعضهم معتبر ثيابه التي يلبسها في الجمع والاعباد  
وفي المرأة معتبر لباسها التي يلبسها لزيارة ابويها وهو قول نصير

وكان الحسن البصري يقول معتبر ثيابه التي يلبسها في جميع اوقاته وهو  
اختيار الفقهاء ابو جعفر هذا اي الذي ذكر في نوعي الكفن من الترتيب  
والتمصيل عند القدرة والاختيار واما عند العجز والاضطرار فيكفن  
بأي شيء وجد ويكفن الفروة وانما لم يتعرض المصنف لهذا النوع  
من الكفن لعدم تعلق الفرائض له واعلم انه ليس المراد من قولهم  
بلا اسراف ولا تقية بيان كونهما منهيين في التجهيز والتكفين  
لانه ليس من وظائف الفرائض كما ان بيان من عليه ذلك اذا لم يكن  
للميت مال ليس من ابل المراد بيان شرط تقديم ما يقدم منها على الدين  
وهذا ما خفي على عامة الناطقين في هذا المقام والمنتهى من خصصنا من  
بميزد الانعام ومزية التوفيق في استخراج خبايا المرام من زوايا  
الكلام وقضاء الدين لما كان الحق المؤخر عن وقتة بقضي ولا يوجب  
اي بعبارة القضاء اشار الى ان وقت اداء الدين حال سلامة  
الذمة فمن اخرها الى زمان ضاربها فقد ضيع مثوبة الاداء وبهذا  
الاعتبار ظهر اختصاص هذا الحق ايضا بمال الميت والدين في عرف  
اهل الشرع وجوب ماله في الذمة بدلا عن شيء آخر فالخراج دين

في الكنية فهو جمل بمقادير الحقوق ذكره صاحب الكشف في تفسير  
سورة الاسراء من شرح الكشاف والمناسب للمقام هو المعنى المت  
دون الاول وبكشف عن الفرق المذكور تشديده توه التاكيد  
على الاول بقوله ان المبدئين كانوا اخوان الشياطين دون الله  
حيث قال في الانكار عليه والله لا يجب المسرفين ويفصح عن ان مقابل  
التقية الاسراف دون التبدد قوله ثم والذين اذا انفقوا لم يسرفوا  
ولم يفتروا وكان بين ذلك قواما ولا تقية لانه عم امر تحسين الاكفان  
بقوله حسنوا اكفان الموت فانهم ينشأ ورون فيما بينهم ويتفادون  
بحسن اكفانهم ومطلق الامر للوجوب وكان الشيخ حميد الدين البخاري  
الضري يقول اخلا عن المشايخ الاسراف ان يكون ثيابه حالة  
الحياة من الكرياس فيكفون بعد موته من الكتان او الابسيم والتقية  
على عكس هذا فانه كفن الكفانية واما كفن السنة فباعتبار الاسراف  
والتقية بالنكس الى كفن المثل واختلف المتقدمون من مشايخنا  
في كفن المثل قال بعضهم معتبر ثيابه التي يلبسها في الجمع والاعباد  
وفي المرأة معتبر لباسها التي يلبسها لزيارة ابويها وهو قول نصير

في الكنية فهو جمل بمقادير الحقوق ذكره صاحب الكشف في تفسير  
سورة الاسراء من شرح الكشاف والمناسب للمقام هو المعنى المت  
دون الاول وبكشف عن الفرق المذكور تشديده توه التاكيد  
على الاول بقوله ان المبدئين كانوا اخوان الشياطين دون الله  
حيث قال في الانكار عليه والله لا يجب المسرفين ويفصح عن ان مقابل  
التقية الاسراف دون التبدد قوله ثم والذين اذا انفقوا لم يسرفوا  
ولم يفتروا وكان بين ذلك قواما ولا تقية لانه عم امر تحسين الاكفان  
بقوله حسنوا اكفان الموت فانهم ينشأ ورون فيما بينهم ويتفادون  
بحسن اكفانهم ومطلق الامر للوجوب وكان الشيخ حميد الدين البخاري  
الضري يقول اخلا عن المشايخ الاسراف ان يكون ثيابه حالة  
الحياة من الكرياس فيكفون بعد موته من الكتان او الابسيم والتقية  
على عكس هذا فانه كفن الكفانية واما كفن السنة فباعتبار الاسراف  
والتقية بالنكس الى كفن المثل واختلف المتقدمون من مشايخنا  
في كفن المثل قال بعضهم معتبر ثيابه التي يلبسها في الجمع والاعباد  
وفي المرأة معتبر لباسها التي يلبسها لزيارة ابويها وهو قول نصير

في الكنية فهو جمل بمقادير الحقوق ذكره صاحب الكشف في تفسير  
سورة الاسراء من شرح الكشاف والمناسب للمقام هو المعنى المت  
دون الاول وبكشف عن الفرق المذكور تشديده توه التاكيد  
على الاول بقوله ان المبدئين كانوا اخوان الشياطين دون الله  
حيث قال في الانكار عليه والله لا يجب المسرفين ويفصح عن ان مقابل  
التقية الاسراف دون التبدد قوله ثم والذين اذا انفقوا لم يسرفوا  
ولم يفتروا وكان بين ذلك قواما ولا تقية لانه عم امر تحسين الاكفان  
بقوله حسنوا اكفان الموت فانهم ينشأ ورون فيما بينهم ويتفادون  
بحسن اكفانهم ومطلق الامر للوجوب وكان الشيخ حميد الدين البخاري  
الضري يقول اخلا عن المشايخ الاسراف ان يكون ثيابه حالة  
الحياة من الكرياس فيكفون بعد موته من الكتان او الابسيم والتقية  
على عكس هذا فانه كفن الكفانية واما كفن السنة فباعتبار الاسراف  
والتقية بالنكس الى كفن المثل واختلف المتقدمون من مشايخنا  
في كفن المثل قال بعضهم معتبر ثيابه التي يلبسها في الجمع والاعباد  
وفي المرأة معتبر لباسها التي يلبسها لزيارة ابويها وهو قول نصير



لانه بدل عن منافع الحفظ بخلاف الزكوة لانه الواجب فيها ان يملك مال من غير  
 ان يكون بلا من شئ آخر كذا قال صاحب النهاية في كتاب الكفالة فلا وجوب  
 لما قيل منها اي ديونة المطالبة من جهة العباد لا دين الزكوة ودين  
 الكفالة والغنية وغيره من الحقوق الواجبة لله تعالى ولو سلم انها  
 من الديون لكن ما يفي لا يكون الا الدين الثابت والحقوق المكتوبة  
 تسقط بالموت عندنا خلافا لما افق رحمه الله فلا تصلح متعلقات  
 للقضاء فاقى عبارة القضاء من الاشارة مغنية عن بيان التخصيص  
 ولما كان الدين متوجبا بحسب انقباضه الى دين الصحة ودين المرض  
 وانقسامه الى ما في حكم الاول والى ما ليس في حكمه الى بصيغة  
 الجمع تنبيهها على ان الحكم المذكور لا يخص ببعض تلك الانواع بل يعم  
 كلها وانما تقدم قضاء الديون على تنفيذ الوصايا بالاسنة التي رواها  
 على بن ابي نضر حيث قال انكم تقرن الوصية مقدمة على الدين  
 وقد شهد به النبي عم قدم الدين على الوصية والتمسك في تنفيذها  
 ان الآية مسوقة لبيان ان كلامها منفردا كان او منضمما الى آخر  
 مقدم على الميراث وكان مظنة الاستباه تقديمها فكان مواجها

منه بعد ذلك ما ذكره في كتاب الكفالة

فيما ذكره في كتاب الكفالة

الى البيان فتقدم في المذكور في العناية الى بيان الحاجة فيه الى البيان  
 اسند وهذا اسند مما قيل انها شبه الميراث في كونها مأخوذة  
 بلا عوض فيشترط اخراجها على الورثة فكانت لذلك مظنة للتفريط  
 فيها بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة الى ادايته فقدم ذكرها  
 حشا على ادايتها معه لعدم ظهور ما ذكر من وجه الشبه بالميراث  
 في بعض الوصايا كالوصية للرجل فانه لا يؤخذ فيها مجازا واما التنبيه على ان  
 الوصية مثل الدين في وجوب الاداء فان اداة التسوية منتقلة  
 في افادته بلا حاجة الى معاونة التقديم واعلم ان وظيفة  
 الفرائض هو البحث عن وجوب تقديم قضاء ديون العباد  
 من ماله الميت الباقية عن التجهيز على تنفيذ الوصية وتقسيمه  
 بين الورثة واما البحث عن كيفية قضائها عنه بتقديم دين الصحة  
 حقيقة وهو ما وجب قبل مرض الموت وثبت ذلك بالبينه او  
 في زمان قبله او حكما وهو ما وجب في مرض موته ولكن ثبت  
 وجوبه بمشاهدة القاضي او الشهود سببه على دين المرض وهو  
 ما كان ثابتا باقراره في مرض موته لا لان في اقراره نوع ضعيف  
 فيه رد للسيد السويدي رحمه الله

منه بعد ذلك ما ذكره في كتاب الكفالة

فيما ذكره في كتاب الكفالة

فيما ذكره في كتاب الكفالة

فيما ذكره في كتاب الكفالة



لانه خلاف ما نص عليه في المبسوط والمحيط بل لما ذكر في الهداية من  
ان الاقرار لا يعتبر دليلا اذا كان فيه ابطال حق الغير وفي اقرار المريض  
ذكر لان حق غريمه الصحة تعلو بهذا المال استيفاء ولهذا منع من التبرع  
والحجاب لا يتعد الثلث فليس من وظائفه بل هو من مسائل كتاب <sup>جواب اما البحث</sup> وصية  
الاقرار ولذلك سكت عنه المصنف وتنفيد وصاياه الوصية  
ايضا متنوعة الى الوصية بالواجبات والوصية بالتبرعات  
والثانية منقحة الى الوصية المطلقة والى الوصية المقيدة  
فلذلك اتمنا ايضا بصيغة الجمع تنبيها على عموم الحكم المذكور  
للاقسام كلها فان الدين الذي يجب حقا من حقوق الله تعالى  
ثم بسقط بالموت يجب تنفيذه من مخزج الوصايا اذا اوصى به الميت  
وعذائش فحق يجب قضاؤه مما يقضي منه سائر الديون اوصى به  
الميت ولم يؤمن لامرانه لا يسقط عنده بالموت وهذا القدر  
من البيات وظيفة الفرائض وما وراء ذلك من بيان كيفية  
تنفيذ كل نوع منها وتقديم بعضها على بعض فليس من وظائفه  
وانما هو من مسائل كتاب الوصايا فتم موضع بيانه وما ذكرناه

من ثلث

ثبت قال فان كان له  
وارث يبيع من ماله  
وكان له وارث يبيع  
وان استأجر من ماله  
عليه الثلث للحق  
وقد عرفت  
وانما له وارث يبيع  
فان كان له وارث  
فان كان له وارث يبيع  
فان كان له وارث يبيع

من ثلث الباقي منهما أي من الحقلين المذكورين سابقا ومن احدهما  
ان لم يوجد احد الحقلين لان الثلث المذكور حقه بما دوي عن النبي  
انه قال ان الله توفى صدق عليكم بثلث اموالكم في آخر اعوامكم زيادة  
لكم في اعمالكم وانما لا ينفذ من ثلث الكل عند وجود احد الحقلين  
اذ في بعضه مرفوع الى ذلك للحق ضرورة بحكم الشرع والمرفوع  
الى امر ضروري في حكم العدم ومن ثلث الكل ان لم يوجد واحد <sup>منها</sup>  
كما اذا مات غريبا او حربيا او ما كولا غير مدبوقين هذا في تنفيذ  
من الثلث على احد الوجوه المذكورة لامن الكل اذا وجد وارث  
وابى اي عن تنفيذ من الكل فان الراي على الثلث حق الوارث  
فلا يجوز النقص فيه عند عدم رضائه والامن الكل اي وان لم يوجد  
وارث او وجد ولم يأبى عن التنفيذ من الكل ينفذ الوصايا من <sup>الكل</sup>  
لعدم المانع ومن قال ثم ينفذ وصاياه من ثلث ما بقى بعد الدين  
فقد اجهل في مقام التفصيل واجمل ما حقه ان يذكر وذكر انه قد دلت  
بمفهومه ويوجب في الروايات اتفاقا على انه لا ينفذ من جميع المال  
ولا صحة لهذا المفهوم الا مقيدا بالقيود المذكورة واليه المصنف وعليه

و اما ما قيل انه قد ينقض الى حرمان  
الوارث فلا يخفى ما فيه من التصور  
فانه لا ينقض فيما اذا علم قطعا  
انه لا ينقض اليه ميراث

كان قضية المطالب نفق اكلت بائنا قوله  
من بعد وصية ان تقدم الوصية بما زاد  
على الثلث ايضا لان الاموال اخرج  
الراي من غير التقديم حقا فبقى  
ما وراءه على قضية النقض

فيه ردة للنفاري

معلق  
مفهوم الحاقه في الروايات







متعلق

[illegible]

نصفه القليل من كحل سكر في الماء  
على ما هو ورد في صاحب النسخ  
في الحق المسمى

قوله ثم اختلفوا في ما بين ما  
فلا يفتوا في ما بين ما



مستندة الابقاء الى الفرائض وهو حال اهلها وفايدته التنية على سببية  
 الفرائض لذلك الابقاء فانها لو لم يكن سببا ما مقدرة لابقى شي  
 وعندنا لا نفراد اى انفراده عن الجنس كقولنا عن جنس الورثة  
 لان الانفراد عن ذوي الارحام ليس شرط الاحتراز الا انه ذكر  
 وانما اطلق اعتمادا على الفهم المراد بدلالة سباق الكلام كحر  
 الكل اى كل ما يقيم وهذا القيد وان كان صادقا على صاحب  
 الفرض الخافي عن العصبية لكن القيد الاول لا يصدق عليه لان  
 اخذ من جنس الفرائض لا الباقي من ذلك الجنس فان المتبادر  
 من الباقي من جنس ان لا يكون من افراده فلا حاجة الى قيد  
 الاحتراز عنه بقوله بجهة واحدة بل لا وجه له اذ <sup>فهمه</sup> يلزم ان يراد  
 بالعصبية هنا احد انواعها الثلاثة وهو العصبية بنفسه لا مطلق  
 العصبية لان الاخر من جهة واحدة مخصوص له لا بوجود العصبية  
 بغيره والعصبية مع غيره ولا يساعد المقام ويقدم عطف  
 على بيدها المقدر في قوله ثم بالعصبية العصبات اى بصيغة  
 الجمع منها وبصيغة الافراد في قسمها الا في ذكره نية على تنوع

الشم

القسم من العصبية الى انواع واشتركة الحكم المذكور بينها بخلاف  
 القسم الآخر من جهة النسب على العصبية من جهة السبب وانما  
 تقدم لقولها فان سببها القرابة الحقيقية بخلاف السبب فان سببها  
 القرابة الحكيمة وهو موطن العتاقة معروفة فاما ان او مفرقا وانما  
 لم يقبل وهو المعنى مع انه اخبروا ظهور لعدم شموله من عتق عليه  
 قريبه بالارث اذ لا يوجد الاعناق ولكن يوجد ولأما العتاقة  
 فبصدق عليه موطن العتاقة دون المعتق وقد اوضح عن هذا  
 صاحب الهداية بقوله سبب الولاء العتق دون الاعناق <sup>قوله</sup>  
 قال في تفسير موطن العتاقة اى المعتق فقد اوضح عن قلنا بضائه  
 في هذه الصناعة تقدم المعروف على المقر له اعلم ان الموطن دايم في  
 الاقراره ويشترط في صحة ان لا يكون للمقر موطن عتاقة معروف  
 والا يكون مكذبا شرعا ثم بعصبته اى ببداه عند عدم عصبته  
 الميت بعصبته موطن العتاقة وهي ليست من جنس عصبته  
 الميت دل على ذلك قولهم في كتاب النكاح موطن العتاقة  
 آخر العصبات ولذلك عطف قوله هذا على قوله بالعصبية المذكور

هذا من قوله ما اعلم  
 سبب العتاقة



لا بد من هذا القيد اذ لا تورث النساء بالولاء من معتقهن على ما  
 سبلة بياضه ثم الربة يعني عند عدم ما تقدم ذكره من العصبات  
 يره الباقي من اصحاب الفرائض على ذوى الفروض النسبية  
 انما قيد بالنسبة احترازا عن ذوى الفروض السببية اذ لا ظاهرا  
 من الربة لا تقطع قرابتهم باخذهم نصيبهم والى هذا استدل  
 ابن الاعراب في قوله فاني ليست منك وليست مني اذ اما طابا  
 من ما في اليقين هذا عند عمر بن عبد العزيز وعندهما وعندهما  
 الله عنه يره على الزوجين ايضا على نسب حقوقهم اى يعطى  
 لصاحب الثلث ثلث ما يقسم بالربة ولصاحب الربع  
 ربعه وهكذا وانما لم يقل على قدر حقوقهم لان المتبادر منه  
 المساواة بين المعطى اقلا والمعطى ثانيا وليس كذلك  
 فان ما يعطى ثانيا اقل مما يعطى اقلا وهذا مذهب على  
 وابن عبيد بن ربيعة وبه اخذ اصحابنا ومذهب زيد بن ثابت  
 انه يجعل الفاضل لبيت المال ولا يركة على ذوى الشهادتين وبه  
 اخذ مالك والشافعي ثم دوى الارحام يعني ان درجاتهم بعد درجة

منهم كما انهم فيهم

قوله فاني ليست منك

منهم كما انهم فيهم

الربة

الربة فيقربون مقامه بالشرط المذكور فيه وهو فقد ما تقدم  
 ذكره من العصبات عند عدم من يستحق الربة فلا يمنعونهم عن الربة  
 وجوه من لا يستحق من اصحاب الفرائض كما لا يمنع الربة فياخذون  
 ما بقى من احد الزوجين عند وجوده والكل عند عدمها وانما افروا  
 عن الربة لقوة قرابة اصحاب الربة وقربهم من الميت وكانا اليقين  
 ان يؤثر العصبية السببية عن الربة الا انه ثبت تقدمها عليه بالنسب  
 وهو اى ذوالرحم قريب لبس بذي سهم ولا عصبية سواء كان  
 قرابته من جهة الام او من جهة الاب او من جهة شهما وفي اللغة  
 هو قريب من جهة الام وعند مالك والشافعي لاميرك له ثم في  
 الموالاة يعني ان درجته بعد درجة ذوى الارحام فيقوم مقامهم  
 بالشرط المذكور فيهم عند عدمهم ياخذ حكمهم المذكور آنفا ويؤمن  
 قال لآخر انت مولاي ترفني اذا مت وتعلق عني اذا جنيت  
 وقال لآخر قبلت هذا القيد يصح عندنا ان صادف شرابط  
 وبى ان يكون حرا ولا يكون من العرب ولا من مواليهم وان لا يكون  
 له عند العقد وارث نسبي وانما قيدناه بالنسبي لانه اذا كان لا رتبة

من قال عند عدم هؤلاء المذكورين  
 يبرأه من جميع الميراث بخلاف الموالاة  
 ان لم يوجد احد الزوجين فكانت  
 خافض من ذوق الزوجين  
 في المذكورين

اختبر قول صاحب الهداية  
 ومن لم يكن له وارث لم يمتحن  
 المقر ميراثا منه

اراد بيان الشرط المخصوص  
 له ولا يمكن له ان يكون  
 له صحة عامة العقود  
 ايضا منه



او الزوجة يصح العقد ويعطى نصيبه او نصيبها وابناء المولي  
 وان لا يكون عن عقل عنه بيت المال او مولي مولاة آفروا ما كونه  
 مجزوا للنسب فليس بشرط وكذا ان يسلم في يد او في يد غيره  
 ويرثه القابل ان مات ولم يدع وارثا نسبيا ويعقل عن جنابة  
 من غير عكس الا اذا شرط ذلك من الجانبين وتحقق الشرائط  
 فيها وله ان يرجع ما لم يعقل عنه مولاة كذا في البدائع وعند  
 ما كل والثاني والا وراعي والشعبي رحمهم الله لاصحة لهذا  
 العقد ومذهبهم مذهب زيد بن ثابت ومذهبنا مذهب  
 عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابراهيم النخعي  
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وانما اضرعن ذوي الارحام  
 لانه اجنبى ثم عصبته عصبته مولي الموالاة على الترتيب المذكور  
 في عصبته مولي العتاقة مقدمة على المقر له بالنسب على الغير  
 بذلك في المحيط ثم المقر له بالنسب على الغير انما قال على الغير تضمينا  
 بمعنى الحمل على ما افصح عنه صاحب الهداية حيث قال ومن اقر  
 بنسب من غير الولد بن والولد نحو الاخ والعمة لا يقبل اقراره في النسب

لانه حمل النسب على الغير فان كان له وارث معروف غير الزوجين  
 فهو يمنع المقر له من الميراث لانه لم يثبت نسب عنه لا بترحم الوارث  
 المعروف ولا بترحمه اذا كان الوارث احد الزوجين وان لم يكن له  
 وارث من ارحامه لم يثبت المقر له ميراثه لانه ولاية التصرف في مال نفسه  
 عند عدم الوارث الا يري ان له ان يوصي بجميعه واعلم ان الاقرار  
 بالنسب المتضمن بحمل النسب على الغير على نحوين احدهما ما يكون  
 بحيث يثبت به النسب من ذلك الغير كاقرا زيد بان يكون  
 ابنة فانه يتضمن حمل نسب بكر على اب زيد ويثبت ذلك النسب  
 في ضمن ثبوت نسب من زيد والاخر ما يكون بحيث لا يثبت به النسب  
 من ذلك الغير كاقرا زيد بان يكون اخوه فانه يتضمن حمل نسب  
 بكر على ابيه ولا يثبت ذلك النسب وهذا ما دفع فيه المصنف  
 فقولنا بحيث لم يثبت باقراره نسب من ذلك الغير للاحتراز عن  
 النحو الاول ولما في هذا الاعتبار من الدقة ذهب على الساطرين  
 في هذا المقام حتى ذهب بعضهم الى ان القيد المذكور للاحتراز  
 عما اذا صدق ذلك الغير المقر في اقراره ولم يدرا انه يكون

وكلام صاحب الهداية وغيره  
 فلو من اعتبار هذا الفرق  
 ومبني ما ذكره علان النخعي  
 الا انه ليس من المقر  
 بالنسب على الغير



ثبتت النسب باقراره لكن الغير المرفوض في صورة التصديق لا باقراره  
 وكلام المعنى في النسب الثابت اذ اقامت المقر على اقراره لا بد من  
 هذا الشرط لانه اذا اجمع المقر على اقراره ببطل اقراره فلا يترتب  
 عليه ثمن اصلا وحقه على ما دل عليه كلمة ثم ان يقوم موالي الموالاة  
 بالشرط المعتبر فيما تقدم عند عدمه فباخذ ما بقي من اصد الزوجين  
 عند وجوده والكفل عند عدمه ما اخذ حليق فمن شرط عدم الوارث  
 المعروف مطلقا لم يصب وفيه ايضا خلافا لثالث في حق الموالي  
 بما دأ على الثلث فحقه ان يذكر فيما تقدم كما ذكره المعنى لان يذكر  
 ههنا كما فعله من قال ثم الموالي بجميع المال اذ لا انتظام له مع ما تقدم  
 في طريقة التراضي المستفاد من عبارة ثم اذ لا وجه ان يرد تراحيه  
 عن جميع ما تقدم ولا دلالة لا اذ اذ التراضي عن البعض بخصوصه  
 ثم ان في عبارة قصورا على ما انتهت عليه <sup>بما لا يخفى</sup> انفا ولا مستحق له  
 اي وماله ميت لا مستحق له لا بالارث ولا بالوصية ولا بغيرها  
 من سبب الاستحقاق بوضع في بيت المال لا على طريق الارث  
 بل على انه مال ضائع على يدها رالية باشرط عدم المستحق ولذلك

سبب وجهه  
 في قوله لا مستحق له  
 لان المستحق له  
 هو الميراث والوصية  
 والقبول والارث  
 والارث لا يكون له  
 في هذه الحالة  
 لان الميراث لا يكون  
 له في هذه الحالة  
 لان الميراث لا يكون  
 له في هذه الحالة

انما هو  
 في قوله لا مستحق له  
 لان المستحق له  
 هو الميراث والوصية  
 والقبول والارث  
 والارث لا يكون له  
 في هذه الحالة  
 لان الميراث لا يكون  
 له في هذه الحالة

قال في هذا ان يقال ان مقتضى  
 مقام المقر ان ينسب بغير  
 باشرط اقراره المعتبر في  
 مقتضى قوله ان من شرطه  
 ما ليس بغيره من شرطه  
 ان يكون من شرطه  
 المقتضى ان يكون له

قال يوضع في بيت المال ولم يقل ثم بيت المال لان المتبادر منه  
 ان يكون ذلك بطريق الارث كما هو الظاهر مما اشتطه فيما بينهم من  
 قولهم من مات ولا وارث له فوارثه جماعة المسلمين وانما قلنا  
 انه ليس بطريق الارث لانه لا يستوي بين الذكر والانثى في العطفة  
 من ذلك المال ولا استوية بينهما في الموارث لانه منتقض باولاد الام  
 فانه يستوي بينهم فيها ولا لان الذي اذا لم يكن له وارث يوضع ماله  
 في بيت المال ولا ميراث للمسلم من الكافر لان الاموال الموضوعة  
 فيه لا يوضع كلها من جهة واحدة فيجوز ان يوضع ماله المسلم بحجة  
 الارث وماله الكافر بحجة اخرى بل لانه يعطى من ذلك المال لمن ولد  
 بعد موت صاحبه ولا ينتقل نصيب من كان موجودا عند موت  
 من يوضع ماله في بيت المال ثم مات الى ورثته ولو كان الوضع  
 فيه بطريق الارث لما كان الامر كذلك والنافع يقدم بيت المال  
 عند الانتظام على الرقة وعلى ذوي الارحام على ما مر في سابق الكلام  
**فصل** في موانع الارث المانع عن الارث في عرفهم ما يفوت به  
 اهلية الارث فيا يفوت به الارث دون اهليته ليس من الموانع

انما يوقع مقام وارثه وانما اطلق عليه  
 الوارث على سبيل المشكاة ونظير هذا  
 قولك عرو المهر بالمعنى لمن اقرت  
 به مكانه دائر ليس بمنزلة مهر  
 انما يوقع مقام المهر بمنزلة

وانما يوقع ويطلق في الاول وجه  
 الثاني انما لا يوقع في نظرنا الارث  
 كما اذا استلزمه الاب والابن في الحياة



ولذلك لم يعدوا المعيشة في الموت منها وعلى هذا مدار الفرق بين المحرم  
 والمجرب جرحه ان فان من وجد فيه ما يقوت به اهللية الارث  
 محرم ومن وجد فيه ما يقوت به الارث دون اهللية محجب  
 حرمان وتقن على تفصيله في موضعه واذا وقفت على هذا فقد عرفت  
 ان من زعم ان نسبهم السابق ايضا من الموانع ثم اعتذر عن عدم  
 ذكره المصنف هنا بما يذكر في اخر الكتاب فضلا فقد رسا على كبد  
 الخطاء في كل من المقامين الرسا الشوث اما في زعمه انه قد ظهر  
 لما قرناه انما واما اعتذاره فلا انه لم يقتصر على عدم ذكره في فصل  
 الموانع بل زاد عليه اخراجها من حيث حصرها في الاربعة فلا يجدي  
 ما ذكره نفعه في دفع المذكور على تقدير كونه محذورا اعلم ان المانع  
 عن الارث على نحو ما منع عن المورثية وهو النبوة فان الانبياء  
 عليهم السلام لا يورثون قال النبي صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث  
 وما منع عن الوارثية وهو الماراة هنا ولذلك قال ومى حنة فان  
 زعمنا ان الاربعة لم يوجب على من استغف عليه انشاء الله تعالى الورث هو  
 عبارة عن ضعف حكمي ما خوف من رقي الثوب اذا ضعف والمراد

سبب في الموانع  
 في الموانع  
 في الموانع

اعطاء السور الكون  
 ولم يشرط في الارث

على كل من وجد فيه ما يقوت به اهللية الارث  
 وان كان من دون الارث  
 وان كان من دون الارث  
 وان كان من دون الارث

حالة لا تخل اوطى في جرحه عن دفع ثمنه الغير عن نفسه ولا جعلها يعجز الاطلاق  
 عليه وقرأ كاملا كان كماله القن والمكاتب فان الرق فيه كامل انما السعيا  
 في ملكه وهذا غير خفي على اهل هذه الصناعة او ناقصا كما في المدبر ولم يولد  
 وذكر ان الرق بناء على اهللية الارث لانها باهللية الملك رقية اذ الولاية فلا  
 الملك والرق ينال في الملك رقية وان لم يناف الملك يد كماله المكاتب هذا  
 هو الوجه الشامل للصورة كما واما ما قيل ان جميع ما في يد من الماله  
 لمولاه فلو وثقه من اقربائه لوقع الملك لسيده فيكون توريثا  
 للاجنبي بلا سبب وبهذا اجماعا فلا يتمشى في المكاتب فان ما في يد  
 ليس للمولى ولهذا يعزم اذا التفت ومعتق البعض عند عدمه فلا يرث  
 ولا يجب احدا عن الارث وقرئون عند ما فبرث وتجرب ومنه  
 الخلاف على ان الاعاق يتجرب عنده ولا يتجرب عندهما والقنل  
 هو فعل كل الحي فبثوثه انشراح الروح بحري العادة والتسبيح  
 ليس بفعل في الحي لانه لم يوصل به بل فعل في غيره لكنه تعديا اثر فعل اليه  
 فالتسبيح ليس بفعل خفيف كذا في فرايض المحيط الذي يتعلق به حكم  
 التصاص حكم الوجوب وفايد العدول عنه الى الحكم تظلم في قبحه

وهو سيد السادة في قن ما زعموا  
 ان الرق في المكاتب ناقص

من انما ركب  
 من السط فبثوثه في  
 قن اهل من

في الموانع  
 في الموانع  
 في الموانع



منه فليس هو ما يقتل بل  
القتل الذي لا يقتل  
منه فليس هو ما يقتل

وانما لم يقل الذي يوجب القصاص لان في تناوله ما يتعلق به الوجه  
ثم سقط القتل الاصل فرعه عند افعى فناء اذا المتبادر منه ان يتقرر  
وجوب القصاص اذا ثبت او الكفاية حكمها اعم من الوجوب والاحتياط  
ولا بد من هذا التعيم لان من ضرب بطن حامل فالت جنينا  
ميتا يحرم من ميراثه ان كان من ورثته ولا يتعلق به حكم القصاص  
ولا حكم الكفاية وجوبا وانما يتعلق به حكم الاحتياط على ما ذكره صاحب  
الهداية اعلم ان القتل على وجه عمد وشبه عمد وخطاء وما اجرى  
مجرى الخطاء وموجب الاول القوة وموجب الباقى المال ويجب  
الكفاية في غير الاول بهذا اذا كان القاتل عاقلا بالغ ولا يكون  
القتل حتى او بتأويل فاذا افتد احد هذه الشروط لا يتعلق بالقتل  
حكم القصاص ولا الكفاية فلا يكون سببا للحرمان عن الارث  
فان قلت اليس يجب قوله عم القاتل لا يثبت الحرمان في الصور  
المذكورة كلها كما هو مذمب الشافعي قلت بلى الا ان اصحابنا  
سكوا طريق تخصيص النقص بالمعنى المستنبط منه وقالوا الحرمان  
عن الارث جزء القتل المحذور فقتل الصبي والمجنون والذي يلحق

من الكتب القديمة  
التي لم يزل يرويها  
في بعض النسخ  
من الكتب القديمة

ليس

ليس محذور وما هو بتأويل يلحق بالذبح حتى عند افعى حنيفة ومحمد رحمهما الله  
فحق هذه الصور عن النقص المذكور وانما ما يقع بالتسبب فليس يقتل  
حقيقة على ما عرفت فلا ينتظر اطلاق النقص حتى يحتاج الى اضرارهم ان  
دية المقتول خطاء على ما ثبتت عليه فيما سبق كابر امواله يتعلق  
بالحقوق الاربعة المذكورة وقال مالك لا يورث احد الزوجين من دية  
الآخر لانقطاع الزوجية بالموت والدية انما تجب بعده ولست اعم  
ايرتورث امرأة اشيم الضيائي من عقل زوجها قال الزهري كان  
قتل اشيم خطاء واساقوله الزوجية ينقطع بالموت فنقول لا يتحقق  
الميراث باعتبار زوجة قائمة الى وقت الموت لا باعتبار زوجة  
قائمة في الحال بل بقوله لا باعتبار قرابة حكمت لا تزوله الا بعد اخذ  
احدهما فرض من ماله الآخر وقد مر الاشارة ان الورثة يستحق الدية  
والقصاص مثل ما يستحق ماله على فريضة الله تعالى بدخول في ذكر الزوج  
والزوجة لانها وجبا بدلا عن النفس والوارث يقوم مقام الوارث  
في استحقاق كل ما كان له من الاملاك والحقوق الا ان الدية تجب حقا  
للميت ابتداء حتى يقضى منها ديونه وينفذ وصاياه لم يثبت للورثة بطريق

ومن وجه آخر يحتاج الى الاضاح ثم يقتل فيه  
عاقلة القتل لا يقع الا بالمقتول وهذا الحكم  
بالارث في دية الميراث ولا يتكسر ان يقتل  
القاتل عند الوقوع في البئر او في مكان  
لا ياتي كونه قاتلا فانه متى اراد ان يقتل  
فان قتل ان يصيب السهم المقتول  
فان له حنيفة







لا يورث دونه فسيات وجبه هذا عنه واما عندهما فهو عليا ذكر  
 في فرائض المخطط ان بعض احكام الاسلام قائم في حق المرتد حتى لا يتمكن ماله  
 ولا يسترق نفسه ما دام في دار الاسلام ولا يوظف عليه الجزية ولا يجوز  
 تفرقة في الجزية والخزير بجا زان بقي على حكم الاسلام في حق الارث عنه  
 والقربة على صاحبه لا تخف الا ارث فعلت فيه ثم ان الجواب المذكور  
 لا يدع في المرتد اما جوابه في المرتدة فكجوابها فاصح الى الفرق وهو  
 على ما ذكر في المخطط ان املاكها باقية مستقرة غير موقوفة لانها ليست  
 بحرية فانتقلت الي ورثتها فاما كسب المرتد في المسلمين لان نفقاته  
 موقوفة فلا يمكن اكساب المرتدة فلا تنتقل ال الورثة ومن هنا ظهر  
 ان ما قبل ان الارث للمسلم منه يستند الى حاله اسلامه ولهذا يورث  
 عنه كسب السلام لا كسب دونه ليس بذاك اذ موجه عدم الفرق  
 بين المرتد والمتردة وبقي الاشكال في المرتدة من حيث انها كافر  
 فتدخل تحت قوله عم لا يرث المسلم الكافر وصله ان المراد كافر لملة  
 على ما اشير اليه في اول الحديث والمرتد لملة له ثم اهل الكفر يتوارثون  
 فيما بينهم وان اختلفت نحلهم اذ كانوا من اهل دار واحدة لان الكفر

هذا الاشكال في حق الاسلام  
 لا يورث دونه فسيات وجبه هذا عنه  
 في فرائض المخطط ان بعض احكام الاسلام قائم في حق المرتد حتى لا يتمكن ماله  
 ولا يسترق نفسه ما دام في دار الاسلام ولا يوظف عليه الجزية ولا يجوز  
 تفرقة في الجزية والخزير بجا زان بقي على حكم الاسلام في حق الارث عنه  
 والقربة على صاحبه لا تخف الا ارث فعلت فيه ثم ان الجواب المذكور  
 لا يدع في المرتد اما جوابه في المرتدة فكجوابها فاصح الى الفرق وهو  
 على ما ذكر في المخطط ان املاكها باقية مستقرة غير موقوفة لانها ليست  
 بحرية فانتقلت الي ورثتها فاما كسب المرتد في المسلمين لان نفقاته  
 موقوفة فلا يمكن اكساب المرتدة فلا تنتقل ال الورثة ومن هنا ظهر  
 ان ما قبل ان الارث للمسلم منه يستند الى حاله اسلامه ولهذا يورث  
 عنه كسب السلام لا كسب دونه ليس بذاك اذ موجه عدم الفرق  
 بين المرتد والمتردة وبقي الاشكال في المرتدة من حيث انها كافر  
 فتدخل تحت قوله عم لا يرث المسلم الكافر وصله ان المراد كافر لملة  
 على ما اشير اليه في اول الحديث والمرتد لملة له ثم اهل الكفر يتوارثون  
 فيما بينهم وان اختلفت نحلهم اذ كانوا من اهل دار واحدة لان الكفر

ملة

قال ابو الجوزي في حقه على  
 في حق المرتد في حق الاسلام  
 في فرائض المخطط ان بعض احكام الاسلام قائم في حق المرتد حتى لا يتمكن ماله  
 ولا يسترق نفسه ما دام في دار الاسلام ولا يوظف عليه الجزية ولا يجوز  
 تفرقة في الجزية والخزير بجا زان بقي على حكم الاسلام في حق الارث عنه  
 والقربة على صاحبه لا تخف الا ارث فعلت فيه ثم ان الجواب المذكور  
 لا يدع في المرتد اما جوابه في المرتدة فكجوابها فاصح الى الفرق وهو  
 على ما ذكر في المخطط ان املاكها باقية مستقرة غير موقوفة لانها ليست  
 بحرية فانتقلت الي ورثتها فاما كسب المرتد في المسلمين لان نفقاته  
 موقوفة فلا يمكن اكساب المرتدة فلا تنتقل ال الورثة ومن هنا ظهر  
 ان ما قبل ان الارث للمسلم منه يستند الى حاله اسلامه ولهذا يورث  
 عنه كسب السلام لا كسب دونه ليس بذاك اذ موجه عدم الفرق  
 بين المرتد والمتردة وبقي الاشكال في المرتدة من حيث انها كافر  
 فتدخل تحت قوله عم لا يرث المسلم الكافر وصله ان المراد كافر لملة  
 على ما اشير اليه في اول الحديث والمرتد لملة له ثم اهل الكفر يتوارثون  
 فيما بينهم وان اختلفت نحلهم اذ كانوا من اهل دار واحدة لان الكفر

ملة واحدة ومكذا ذكر المرتد في مختصره عن الشافعي وروي بعض اصحابه  
 عنه انه لا يتوارثون الا عند اتفاق الاعتراف وكذا ذكر ابو القاسم  
 عن مالك وقال ابن ابي ليلى اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم  
 ولا يرثها المجوس ولا يورث المجوس شيئا واستدل بانها قوافل انفا  
 على التوحيد والاقارب بنو موسى وم ونوف التورية فهما على ملة  
 واحدة بخلاف المجوس فانهم يتكفرون التوحيد ويشبهون الهة  
 يزدان وامرين ولا يقررون بنو بني ولا يكتب منزه ونحن  
 نقول ان الكافر في حق المسلمين اهل ملة واحدة وان اختلفت  
 نحلهم فيما بينهم وكانوا هذا كاهل الاموال من المسلمين وفي قوله  
 لا يتوارث اهل ملة شئ اشارة الى مذا حيث فسر الملتين  
 بقوله لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم وفي تنصيصه  
 على الوصف العام في موضع التفسير بيان انهم في حكم التوريث  
 اهل ملة واحدة كذا في شرح الرخسي واختلاف الدارين

حكم كالمستأمن والذمي والمستأمنين من دارين مختلفتين  
 لم يزل واختلاف الدارين حقيقة وحكما لان اختلا فيها حقيقة لا يمنع

لم يزل والمرسوم لان قيد كاهل الاموال  
 لا يمنع ولا يمنع من وصف الفرق  
 كما يلزم قيد الفرق من وصف  
 الاستيمان منه



الارث سالم يوجد اختلافا في حكمها واختلافا في حكمها بمنع وان لم يوجد  
 اختلافا في حقيقة فالمانع عنه من جهة الداد انما هو اختلاف الدارين  
 حكما ولا دخل فيه لاختلافها حقيقة اما الاول فقد خرج به في المسائل  
 من سائر المحيط حيث قال مات مستامن في دار الاسلام عن مال وورثته  
 في دار الحرب فلا يملكها المسلمون لانه من اهل دار الحرب حكما  
 وورثته من اهل الحرب فلم يوجد بتاين الدارين حكما وبتاين  
 الدارين حقيقة لاحكامها لا يمنع التوارث كما لو مات المسلم في دار  
 وله ورثة مسلمون في دار الحرب الي هنا كلامه واما الثاني فلان  
 والذي لا يرث احد مما من الآخر فانهما في دار واحدة حقيقة وهي  
 دار الاسلام لكنهما في دارين مختلفين حكما لان المستامن اهل  
 دار الحرب حكما الا يري انه يتمكن من الرجوع اليها ولا يتمكن من  
 الإقامة في دارنا بخلاف الذي وكذا المستامن من دارين  
 مختلفين وتفصيل المقام ان لاختلاف الدارين اقسام الاول  
 الاختلاف حقيقة وحكما كالخريف في دار الحرب مع ذوق في دارنا  
 والآخر الاختلاف حكما فقط كالمتامن الذي على شرف العود مع الذي

في دارنا

فيه بحث

في دارنا والمستامنين الحربيين من دارين مختلفين في دارنا كالا  
 والمستامن المسلم مع الخريف في دار الحرب والثالث الاختلاف  
 حقيقة فقط كالمتامن في دارنا مع الخريف في دارهم ومما في دار  
 فالذي يمنع الارث عندنا هو القسم الاولان دون الثالث  
 فالمانع هو الاختلاف حكما سواء كان معه الاختلاف حقيقة  
 اعلم يكن وعندنا في حق على عكس ذلك فبين الذي والمستامن  
 توارث ولا توارث في القسم الثالث عندنا فاذا تقرر هذا فنحن  
 قال واختلاف الدارين حقيقة او حكما ان اراد الاختلاف  
 الحقيقي منفردا عن الاختلاف الحكمي او ما يبعه كما هو الظاهر من القاطبة  
 فلا ينطبق قوله على واحد من المذهبين وان اراد به الاختلاف  
 الحقيقي مقيدا بالاختلاف الحكمي ففيه مع بعده عن الغم جعل  
 اصل السبب شرطا وما لا مدخل له فيه اصلا ولما اثبت  
 في المثال الثاني اختلاف الدارين في حق الكفار فيما بينهم احتاج  
 الى بيان ما به الاختلاف في حقهم فقال والدارنا تختلف  
بانقطاع العصمة فيما بينهما اي بين اهل الدارين وذلك بان يتحل



نه لفساده

كل منهما قتال الاضرب بقتله اذا ظفر به وفيه مشاركة الى انه اذا كان بين  
الملكين عهد وتناصر لا يكون الداران مختلفين باختلاف المنعة  
الى العسكر وانما قدرها لاصالتها فان ملك الملكن بيتني عليها  
واختلاف الملك كان يكون مثلا احد الملكن في الهند ولمنعة  
والاخر في مكة ولمنعة اخرى وانما لم يقل والدان انما تختلف  
باختلاف المنعة والملك لا تقطع العصمة فيما بينهم لان اختلاف  
المنعة والملك لا يستلزم انقطاع العصمة فيما بينهم والتعليل  
بعلة خاصة توجد المعلول بدونها قبيح بخلاف التعليل بعلة  
عامة توجد بدون المعلول فافهم واعلم ان اختلاف الدار  
باختلاف المنعة والملك انما يتحقق في حق الكفار دون المسلمين  
فان اهل البقي واهل العدل يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت  
المنعة والملك لان دار الاسلام دار احكام حكم الاسلام مجمعهم  
فلا يتباين الدار فيما بينهم باختلاف المنعة والملك وانما دار  
للارب فليست بدار احكام بل دار قهر فباختلاف المنعة والملك  
يتباين الدار فيما بينهم قال في شمة الفتاوي ان اختلاف الدارين

انما يظهر

انما يظهر حكمه في حق اهل الكفر لا في حق المسلمين فان حكم الاسلام  
مجمعهم فلا يتباين الدارين بينهم قيل ليس باختلاف الدار بل بغيره من الارث  
عندنا ففي اصلا وفيه منع لما مر ان الالف في قائل بان الدارين  
اذا اختلفنا حقيقة ينقطع التوارث بين اهلها وانما ينكر ان  
يكون التباين الحكمي فقط ما نعلم من الارث والارث تداد بهما من  
جملة الموانع وقد غفل عنه من قال انها اربعة دة على ذلك دلالة  
قاطعة ان الموت لا يرث احدا وليس ذلك باختلاف المتبني  
لما عرفت انه لا ملية له ولا يمكن ان يقال انه ليس لوجود مانع  
بل لعدم شرط حيث كان الموت في حكم المبيت من حين ارتداده  
بشدة الى هذا قولنا في حيفه بارتد المسلم منه مستند الى حاله  
سلامه وشرط الارث حيوة الوارث عند موت المورث لانه  
لا يتمشى في المرتبة فانها لا تقتل وان اضررت على الارث تداد  
فلا يكون في حكم المبيت ومع ذلك لا يرث فنثبت ان ذلك ليس  
لعدم شرط الارث بل لوجود المانع عنه وهو الارث تداد ليس الا

باب معرفة الفروض ومستحقها الفروض والذائق

في معرفة الفروض ومستحقها

انما يظهر حكمه في حق اهل الكفر لا في حق المسلمين فان حكم الاسلام  
مجمعهم فلا يتباين الدارين بينهم قيل ليس باختلاف الدار بل بغيره من الارث  
عندنا ففي اصلا وفيه منع لما مر ان الالف في قائل بان الدارين  
اذا اختلفنا حقيقة ينقطع التوارث بين اهلها وانما ينكر ان  
يكون التباين الحكمي فقط ما نعلم من الارث والارث تداد بهما من  
جملة الموانع وقد غفل عنه من قال انها اربعة دة على ذلك دلالة  
قاطعة ان الموت لا يرث احدا وليس ذلك باختلاف المتبني  
لما عرفت انه لا ملية له ولا يمكن ان يقال انه ليس لوجود مانع  
بل لعدم شرط حيث كان الموت في حكم المبيت من حين ارتداده  
بشدة الى هذا قولنا في حيفه بارتد المسلم منه مستند الى حاله  
سلامه وشرط الارث حيوة الوارث عند موت المورث لانه  
لا يتمشى في المرتبة فانها لا تقتل وان اضررت على الارث تداد  
فلا يكون في حكم المبيت ومع ذلك لا يرث فنثبت ان ذلك ليس  
لعدم شرط الارث بل لوجود المانع عنه وهو الارث تداد ليس الا



والتهام في باب الميراث يستعمل بمعنى واحد وهي اما مقدرة كسها  
 اصحاب الفرائض او غير مقدرة كسها العصبات وذوي الارحام  
 والمقدرة اما مقدرة في كتاب الله تعالى وهي الفروض الستة المذكورة  
 في نفس آيات او مقدرة بالاجماع كالبيع والتسعة وما اشبههما  
 مما يذكر في باب العول ولا حراز عن هذا النوع من الفروض  
 المقدرة قال الفروض المقدرة في كتاب الله ستة ولم يقل الفروض  
 المقدرة ستة النصف المذكور في ثلثة مواضع والرابع المذكور  
 في موضعين والثلث المذكور في موضعين والثلاث المذكور في موضعين  
 والثلث المذكور في موضعين ايضا والسكن المذكور في ثلثة  
 مواضع بداء بالنصف لان مخرجه مبدأ المخارج ثم اعقبه بما هو من نوعه  
 على ترتيب التضعيف ثم بداء بالثلثين من النوع الثاني ثم بالثلث  
 ثم بالسكن كذلك واصحاب هذه الترهات كان المعهود بيان مستحقها  
 فباتيانا بعبارة الاصحاب في مقام المستحقين ننبه على ان المراد من العاصب  
 في قولهم صاحب فرض معناه المستحق اثنا عشر نفقا لم يقل نفرا  
 لان النفرا على ما ذكر في كتب اللغة لا يستعمل الا في الثلثة في العشرة

اربعة من الذكور ولم يقل من الرجال لان الرجل لا يطلق على الصبي ومنه الاب  
 والجدة الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبه اليه اي الامن هو صحيح له  
 ام والاخ لام راعى في ذكر هذه الثلثة ترتيب المحجب والزوج ولكما  
 قرابة سببية اخرى عن قرابة نسبية لقوتها وتماثل من الاناث وهي  
 الزوجة والبنت وبنت الابن فقدم الزوج على البنت لانهما فرعها  
 فرعها ومتولدة منها لان البنت لا يلزم ان يكون بنتها ولا لانها اصل الولد  
 لان موجبها ان يقدم الزوج في الذكور بل ليكون ذكرها مقادرا للذكر  
 قرينها والبنت على بنت الابن فقد بما للمنوب على الغائب فانها  
 تقوم مقام البنت عند علمها وبنت الابن على الاخت تقدما  
 للاقرب لانهما جزؤه وهي جزء ابيه وان سقطت بفتح الفاء من  
 السقوط ضد العلوم باب نصر لا يضمها من الساقطة بمعنى الزيادة  
 من باب شرف والاخت لاب وام والاخت لاب والاخت لام تقدم  
 ذا الجهرتين ثم ذا الجهرة الاقوي والام والجدة اقوالهم عن الاخت  
 لام لانها محجوبة بالاثنتين من جنسها من الثلث الى السكنى ومن  
 الحاجب يقدم على المحجب وقدمها على الجدة تقدما للاقرب ولا يذهب



عليك ان بعد التام في وجره ترتيب الاب والام وعدم جريان وجب الاول  
 في النسخ لا ينبغي ان يخطا بالان يقال تقدم الاب في الرجال بقية تقدم  
 الام في النساء الصحيحة فيد بها احترازا عن الجدة الفاسدة فانها  
 من ذوي الارحام فسر بقوله ومعنى التي لا يدخل في نسبتها اليه  
جد فاسد ولم يفسر الجد الفاسد اكتفاء بتفسير الجد الصحيح فانه  
 يعلم منه بالمقابلة انه الذي يدخل في نسبته الى من هو جده الفاسد  
 ام ولما كان معنى صحة الجدة خلون نسبتهما من الجد الفاسد انتم في الجدة  
 الصحيحة الاصناف الثلث ومعها كان مدليا لمحض الانوثة كالم ام  
 ولم ام الام وما كان مدليا لمحض الذكورة كالم الاب وام اب الاب  
 وما كان مدليا بخلط منهما كالم ام الاب جد على قول علي وزيد بن  
 ثابت وبه اخذ علماءنا فالمدعي عندنا ان كل جدة تدلي اليه  
 بعصبة او صاحب فرض فهي صحيحة وصاحبة الفرض في الجداد كالجد  
 الصحيح في الاجداد وكل جدة تدلي اليه بمن ليس بعصبة ولا صاحبة  
 فرض فهي فاسدة ومن جنس ذوي الارحام كالجد الفاسد في الاجداد  
 ومنه بقول القائل كل من يدخل في نسبة بين اثنين اب فهو هذا الاب

بسر في صحة النسب  
 (بسم الله الرحمن الرحيم)

اما الاب فله اصناف ثلاث ووجه الخصارة لا يخرج من يوجد معها ولدا ميت  
 او ولد ابنة او لا يوجد وعلى الثبت يتحقق الحالة الثالثة وعلى الاول  
 لا يخرج من ان يكون الموجود ذكرا او انثى وعلى الاول يتحقق الحالة الاولى  
وعلى الثبت الحالة الثانية ولا عبرة لوجود ولدا ابنته اذ لا نسبة له  
 الى الميت فان النسب الى الاباء لا الى الامهات الفرض المطلق الى الحالة  
 عن العصبية ومع الكسر ذكر مع الابن وابن الابن وان سئل اي  
 حصول الفرض المطلق له وانحصار حصته في الكس عند مقارنته  
 الابن وابن الابن وهذا لا ينافي استحقة الكس عند مقارنته  
 البنت وبنت الابن بحكم اطلاق الولد في النص الدال على استحقة  
 الكس لان المشروط منها يكون الولد ذكر انما هو انحصارها تحت  
 في الكس لا استحقة اياه مطلقا فليس فيما ذكر تخصيص حكم النقص  
 كما توهم والفرض والعصبة معها وذلك مع الابنة وابنة الابن  
وان سفلت وذلك لقوله تم ولا يؤبه لكن واحد منها الكس  
 مما ترك ان كان له ولده فهو تنصيبه على انه صاحب فرض مع الولد وفرض  
 الكس الا ان اسم الولد يقع على الابن والبنت فان كان الولد ابنا فلاب

وذكر ان النسبة للشرع  
 والشرع يقع للشرع  
 والشرع لا يكون لان  
 الناس لا يحاور فلا  
 جرم كان النسب  
 الى الاباء لا الى الامهات



والباقي لابن لان اوتي رجل ذكر من العصب الابن وان كان الولد بنتا  
فلا باب فرضه وللبنت النصف والباقي للاب بالعصبة لانه اوتي  
رجل ذكر من العصب حال عدم الابن فخرج من ذلك حاله فان قلت  
سهم الولد حقيقة لولد العقب وقد اريد من لفظ الولد المذكور في النقص  
فلو اريد لولا الولد ايضا يلزم ارادة الحقيقة والمجاز من لفظ واحد  
عناطلاق واحد ولا يجوز ذلك عندنا قلت المراد بالولد ههنا من  
تفرع عنه بالاجماع وهو بعموم يتناول المعنى الحقيقي والمجازي  
فلا يلزم الجمع المحذور ويجوز ان يقال تعميم الحكم لولد الابن بالاجماع  
لا بالنقص فلا يجمع اصلا والمقصود المحض اي التعصيب الذي  
لا يخالط الفرض يقال عرق محض اي خالص النسب كان الكلام  
في ذكر الفروض واصحابها وانما ذكر هذه الحالة ههنا استطرادا  
للتخصيص على الطلبية بالوقوف على جميع الاحوال دفعة واحدة ثم  
لما كان ما استحق في الاولين معينا وهو السكس وفي الثالثة  
غير معين وهو التعصيب والاصل في المسألة ان يكون معيناً  
ذكر فيه الماهية الاشارة دون الثالثة ومن لم يتنبه لذلك زادهم ههنا عند

نفسه

هذا هو المقصود من قوله  
فلا باب فرضه وللبنت النصف  
والباقي للاب بالعصبة لانه اوتي  
رجل ذكر من العصب حال عدم الابن  
فخرج من ذلك حاله فان قلت  
سهم الولد حقيقة لولد العقب  
وقد اريد من لفظ الولد المذكور  
في النقص فلما يجمع اصلا  
والمقصود المحض اي التعصيب  
الذي لا يخالط الفرض يقال عرق  
محض اي خالص النسب كان الكلام  
في ذكر الفروض واصحابها  
وانما ذكر هذه الحالة ههنا  
استطرادا للتخصيص على  
الطلبية بالوقوف على جميع  
الاحوال دفعة واحدة ثم لما  
كان ما استحق في الاولين  
معينا وهو السكس وفي الثالثة  
غير معين وهو التعصيب  
والاصل في المسألة ان يكون  
معيناً ذكر فيه الماهية  
الاشارة دون الثالثة  
ومن لم يتنبه لذلك  
زادهم ههنا عند

التعصيب  
في الثانية  
تبع الفرض  
فادخل في  
حكمه

نفسه عبارة ذكر عند عدم الولد وولد الابن اي عند عدمهما معا ولذلك  
عطف ههنا بالواحد بخلاف ما سبق فان الاعتبار هناك وجوب واحد  
ولذلك عطف ثم باء وان سفل لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه  
ابواه فلامه الثلث معناه وللأب ما بقي لان الاصل ان المال  
مضى اضياف الى اثنين ثم بين نصف احداهما منه كان ذلك بياناً  
ان لا آخر ما بقي لان الاصل ان المال متى اضياف اثنين ثم بين نصف  
احدهما منه كان ذلك كما في المضاربة والمزارعة فذلك تنصيص  
على ان عصبه حال عدم الولد فان قلت جعل الاب عصبه مع الام  
فلماذا يكون عصبه عند عدمها قلت لما علمنا ان الانثى لا تعصب  
الذكر فادنا ذلك انه عصبه مطلقا والجذر الصحيح كالاب بالاجماع  
في جميع احكام الميراث انما قيدنا الاحكام بالميراث لان الجد يقارن  
الاب في اربع اخرى سوى ما ذكر على ظاهر الرواية لكنها ليست من  
احكام الميراث الا اوتي ان الصغير يصير مسلماً بسلام ابيه دون  
جدة والثانية ان اداء صدقة الفطر عن الاولاد الصغار يجب  
على الاب دون الجد والثالثة ان من اوصى لاقرباء فلان دخل فيه

انما قلنا هذا لان رواية  
الحسن على خلاف ههنا



هذا هو الميراث  
الاولى

الجدة دون الاب والرابعة ان الاب يحجر ولده ولله الميراث

والولاء سبب الميراث لاحكام فلا ينتقض به الحصر ومن مهنه نبيون ان  
من ذكر بدل جميع احكام الميراث جميع مسائل الميراث وما يتعلق بالارث

لم يصب الا اربع مسائل وسذكرنا ان شاء الله تعالى الا ولى ان يني

الاغنيان والعلات يستقون بالاب بالانفاق ولا يستقون

بالجد عند الامين والثانية ان الام مع الاب ياخذ ثلث البلاء بعد

فرض احد الزوجين ومع الجد ثلث الجميع عندا حنيفه ومحمد والثالثة

ان ام الاب يحجب بالاب عندا ولا يحجب بالجد بالاجماع والرابعة

ان المعتق اذا ترك اب المعتق وابنه كان سدس ما يستحق بالولاء

للاب عندا في نصف الباء للابن ولو كان مكان الاب جد فكل ما

يستحق بالولاء للابن عندا ايضا في سائر نتمه لهذا الكلام فيتمحل

بعض الاوامر ويسقط الجدة بالاب لانه اصل في قرابة الجدة وانما قلنا

انه اصل ولم يقل انه واسطة كيلا ينتقض التعليل المذكور بعدم سقوط

اولاد الام بالام لانها وان كانت واسطة في قرابتهم لكنها ليست اصلا

فيها فان الاصل فيها هو الاب ونحن لم ينتبه لهذا الدقيقه قالوا قال

في التواضع

وماذا

هذا هو الميراث  
الاولى

هذا هو الميراث  
الاولى

هذا هو الميراث  
الاولى

هذا هو الميراث  
الاولى

وماذا بعد الحق الا القتل وانما اولاد الام كان مقتضى المقام ذكر المذكور

منهم خاصة الا انه لما كان انما منهم مع ذكرهم سواء في القصة والاشقاق

ذكرهم معا وما للاختصار والضبط وقد مر نظير هذا في الاب فاحوال

ثلث السكس للواحد لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة

وله اخ واخت فكل واحد منهما السكس والمراد الاخ والاخت لأم

اجماعا وتدل على ذلك قرينة اخى بن كعب وسعد بن ابي وقاص رضي فانها

قرينة اوله اخ واخت لأم وقرينة الصحابة لا يتقاعذ عن خبره لانه لا يورث

الا سماعا والثلث للاشئين وما زاد لم يقتل فصاعدا لان معنى القاء

لا يناسب المقام فان المراد تشويك ما فوق الاثنين للاثنين

في تكلم المذكور وادانه حرف الواو ذكرهم وانما منهم في القصة والاشقاق

سواء هو اسم بمعنى استواء وصف به كما يوصف بالمصادر ومنه

قوله تعالى في اربعة ايام سواء للابن بمن بمعنى مستوية وارتفاعه

على انه خبر المساواة في القصة لقوله تعالى فيهم شركاء في الثلث والثلث

المطلقة عبارة عن المساواة لا ترجي ان رجلا لوقال لا افرغت

شريك في هذا المال كان بينهما نصيب كذا في الابار وانما المساواة

انما ثبت الثلث للاثنين وهو عطف لهما على  
الجلد لانه لا يجوز ان يكون عطف لهما على  
والثلث لانه لا يجوز ان يكون عطف لهما على  
لان انصوب ولا من حيث وقوع  
ولا يجوز عطف على الاثنين لانه لا يجوز  
فيكون عطف لهما على الاثنين لانه لا يجوز  
لان انصوب ولا من حيث وقوع  
ولا يجوز عطف على الاثنين لانه لا يجوز  
فيكون عطف لهما على الاثنين لانه لا يجوز



في الاستحقاق فلقوله ثم ولد اخ واخت فكل واحد منهما السكس سواء له الاستحقاق  
 السكس ولم يفضل الاخ على الاخت فان قلت الاستواء في القسمة حكم استواء  
 في الاستحقاق وثبوت الحكم يستلزم ثبوت العلة وبالعكس فذكر احدهما  
 يغني عن الآخر قلت الملازمة غير مسلمة فانه يجوز تخلف الحكم عن العلة  
 مانع وتخلف العلة عن الحكم لوجوده بعلة اخرى فان التعدد في علة  
 الاحكام الشرعية جائز واعلم ان الاستواء في القسمة مخصوص بحالة  
 التعدد وحكم الشركة في الثلث خاصة والاستواء في الاستحقاق يعم  
 حالة الانفراد ايضا وحكم الامران الشركة في الثلث وذلك في حالة  
 التعدد واهراز السكس مستقلا وذلك في حالة الانفراد لا الامر الثاني  
 فقط ويسقطون بالولد وولد الابن وان سفل وبالأب والجد بالاتفاق  
 اذ اذا اتفقا اصحابنا بخلاف سقوط اولاد الاب بالجد فان فيه خلافا  
 ستقف عليه ان شاء الله ثم واما السقوط بهؤلاء فلان ميراثهم  
 مشروط بكون الميت ممن يورث كلاله بكسر الراء ويورث حال كونه  
 كلاله بنفي الراء وكل منهما قراءة والكلاله على الاقل صفة للورثة كما روى  
 ابو سلمة بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الكلاله فقال

ويذكر الجواب عن هؤلاء الاصلين بوجوب ان يكونا  
 ان الذي يورث بالاب والجد هو الذي يورث بالاب والجد  
 بين السقوط والبقاء في القسمة بين السقوط والبقاء  
 مستقلا كقوله في الاستحقاق على توريث السقوط والبقاء  
 هو ان يكون المراد من السكس الذي يورث كلاله  
 ذكر كلاله وانما في الاستحقاق السكس فكل واحد منهما السكس سواء له الاستحقاق

من السقوط والبقاء في القسمة بين السقوط والبقاء  
 في القسمة بين السقوط والبقاء في القسمة بين السقوط والبقاء

في القسمة بين السقوط والبقاء في القسمة بين السقوط والبقاء  
 في القسمة بين السقوط والبقاء في القسمة بين السقوط والبقاء

من مات وليس له ولد ولا والد فورثته كلاله وعلى النافذة صفة للميت  
 كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله من لا ولد له ولا والد ايما كان  
 فارت كلاله يستحق بوجوه الولد والوالد هذا على احدي الروايتين  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما في ظاهر الروايتين عنه ان الكلاله ما خلا الولد  
 وان كان له مناهك والد وعلى هذا في المسئلة خلاف بين الصحابة كما هو  
 المذكور في الكتب ثم ان الولد يشمل الذكر والانثى صلبيا وغيره  
 والوالد الجد على ما تقدم والاستدلال على الاول بقوله ثم يابني آدم  
 وعلى الثاني بقوله ثم كما اخرج ابوكم من الجنة سنظور فيه لان الكلام  
 في شمول الولد والوالد لا في شمول الاب والابن والفرق واضح  
 فان قلت ميراث اولاد الاب ايضا مشروط بالكلاله لقوله ثم  
 يستفتونك قل الله يفتيكهم والكلاله الآية مع انما تدرى مع البنت  
 قلت المفهوم من الآية ان المشروط بالكلاله في اولاد الاب استحقاق  
 الاناث منهم الفرض نصف ما كان او ثلثين وذلك يستحق بوجوه البنت  
 فاما انهم في بطريق العصبية فبدليل آخر وهو قوله ثم الحقوا الفرض  
 باهلها الحديث وقوله ثم اجعلوا الاخوان مع البنات عصبته ولم يعم

ويمكن ان يجاب عن الاول بان يقال ان المراد  
 بالابن في قوله ثم يابني آدم اولاد آدم  
 المذكورين او مؤنث لان الخطاب ليس مخصوصا  
 بالذكور فقط بل يتناول الذكور والاناث  
 فيكون المراد بالابن الاولاد والابنات  
 المذكورين مع انهم يورثون بالاب والجد  
 والبنات بنين بطريق تغليب على البنات  
 فيتم الاستدلال على الاول بقوله ثم يابني  
 آدم ويمكن ان يجاب عن الثاني ايضا بان  
 يقال ان المراد بالاب في قوله ثم كما  
 اخرج ابوكم من الجنة هو الولد لان  
 الاب والوالد لفظان مترادفان لا يوجد  
 احدهما بدون الآخر فذكر احدهما كذا  
 الآخر فيتم الاستدلال على الثاني بقوله ثم  
 كما اخرج ابوكم من الجنة فبدليل آخر

فاما انهم في بطريق العصبية فبدليل آخر وهو قوله ثم الحقوا الفرض باهلها الحديث وقوله ثم اجعلوا الاخوان مع البنات عصبته ولم يعم



دليل على ثبوت اولاد الام عند وجود البنت بجملة ما فافق قوا اطلاق الحديث ان لا يصلح دليل على ما يحكي ان المرء منها اولاد الاب نعم ان لفظ الكلالة في الاصل بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعضاء فاستعيرت للمقاربة من غير جهة الولد والوالد لانها بالاضافة اقربها كالة ضعيفة واذا جعل صفة للمورث والوارث فبمعنى ذى كلالة كقوله فلان من قرابة ابي ذى قرابته واما للزوج فالحال ان النصف عند الولد وولد الابن وان سفل والربع مع الولد وولد الابن وان سفل انما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في الاولى كلا العددين وفي الثانية احد الوجودين وكلمتا الحاليتين مخرج بهما في النصف الكتاب عند ذكر السهام فصول النساء

انما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في الاولى كلا العددين وفي الثانية احد الوجودين وكلمتا الحاليتين مخرج بهما في النصف الكتاب عند ذكر السهام فصول النساء

انما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في الاولى كلا العددين وفي الثانية احد الوجودين وكلمتا الحاليتين مخرج بهما في النصف الكتاب عند ذكر السهام فصول النساء

انما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في الاولى كلا العددين وفي الثانية احد الوجودين وكلمتا الحاليتين مخرج بهما في النصف الكتاب عند ذكر السهام فصول النساء

في قوله اولاد الام عند وجود البنت بجملة ما فافق قوا اطلاق الحديث ان لا يصلح دليل على ما يحكي ان المرء منها اولاد الاب نعم ان لفظ الكلالة في الاصل بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعضاء فاستعيرت للمقاربة من غير جهة الولد والوالد لانها بالاضافة اقربها كالة ضعيفة واذا جعل صفة للمورث والوارث فبمعنى ذى كلالة كقوله فلان من قرابة ابي ذى قرابته واما للزوج فالحال ان النصف عند الولد وولد الابن وان سفل والربع مع الولد وولد الابن وان سفل انما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في الاولى كلا العددين وفي الثانية احد الوجودين وكلمتا الحاليتين مخرج بهما في النصف الكتاب عند ذكر السهام فصول النساء

انما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في الاولى كلا العددين وفي الثانية احد الوجودين وكلمتا الحاليتين مخرج بهما في النصف الكتاب عند ذكر السهام فصول النساء

انما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في الاولى كلا العددين وفي الثانية احد الوجودين وكلمتا الحاليتين مخرج بهما في النصف الكتاب عند ذكر السهام فصول النساء

ذكر

قوله اولاد الام عند وجود البنت بجملة ما فافق قوا اطلاق الحديث ان لا يصلح دليل على ما يحكي ان المرء منها اولاد الاب نعم ان لفظ الكلالة في الاصل بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعضاء فاستعيرت للمقاربة من غير جهة الولد والوالد لانها بالاضافة اقربها كالة ضعيفة واذا جعل صفة للمورث والوارث فبمعنى ذى كلالة كقوله فلان من قرابة ابي ذى قرابته واما للزوج فالحال ان النصف عند الولد وولد الابن وان سفل والربع مع الولد وولد الابن وان سفل انما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في الاولى كلا العددين وفي الثانية احد الوجودين وكلمتا الحاليتين مخرج بهما في النصف الكتاب عند ذكر السهام فصول النساء

قوله اولاد الام عند وجود البنت بجملة ما فافق قوا اطلاق الحديث ان لا يصلح دليل على ما يحكي ان المرء منها اولاد الاب نعم ان لفظ الكلالة في الاصل بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعضاء فاستعيرت للمقاربة من غير جهة الولد والوالد لانها بالاضافة اقربها كالة ضعيفة واذا جعل صفة للمورث والوارث فبمعنى ذى كلالة كقوله فلان من قرابة ابي ذى قرابته واما للزوج فالحال ان النصف عند الولد وولد الابن وان سفل والربع مع الولد وولد الابن وان سفل انما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في الاولى كلا العددين وفي الثانية احد الوجودين وكلمتا الحاليتين مخرج بهما في النصف الكتاب عند ذكر السهام فصول النساء

قوله اولاد الام عند وجود البنت بجملة ما فافق قوا اطلاق الحديث ان لا يصلح دليل على ما يحكي ان المرء منها اولاد الاب نعم ان لفظ الكلالة في الاصل بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعضاء فاستعيرت للمقاربة من غير جهة الولد والوالد لانها بالاضافة اقربها كالة ضعيفة واذا جعل صفة للمورث والوارث فبمعنى ذى كلالة كقوله فلان من قرابة ابي ذى قرابته واما للزوج فالحال ان النصف عند الولد وولد الابن وان سفل والربع مع الولد وولد الابن وان سفل انما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في الاولى كلا العددين وفي الثانية احد الوجودين وكلمتا الحاليتين مخرج بهما في النصف الكتاب عند ذكر السهام فصول النساء

ذكرنا وانتي من هذه الزوجة او غيرها فان كانت الزوجة واحدة احرزت الربع والثمن كلاً وان كانت اكثر من الواحدة يقسم ذلك بينهم على السوية عرف ذلك ايضا بما ورد في بيان السهام من نص الكتاب وفي الحاشية لهن نصف ما للزوج اعطاء للذكر مثل حظ الانثيين واما لبنات الصلب فان قلت اما التفصيل المحل فيه ان يذكر عند الشروع في تفصيل لاه اثنا عشر قلت نعم الا انه قد يتحقق ان الالة التردد في حين تاخير عن ذكر بعض الاقسام كما في قول صاحب المتنازع واما علم البيان فاحوال ثلث النصف للواحدة وعرف ذلك ايضا بالنص الوارد في بيان السهام والثلثان لما فوقها هذا قوله عامة الصحابة رضي الله عنهم اخذ علمونا وابن عباس رضي الله عنهما بالواحدة كما بظاهر قوله وان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما تركه على اخوات الثلثين يكونهن فوق اثنتين فلهن ثلث ما تركه والمعلق بالشرط معدوم قبل وجوهه وكذا ان التعليق بالشرط لا يوجب ثبوت الحكم عند عدمه فجوز ان يثبت الحكم بدليل آخر وهو مما اشار اليه الكتاب وبعبارة السنة اما الكتاب في قوله تعال

قوله اولاد الام عند وجود البنت بجملة ما فافق قوا اطلاق الحديث ان لا يصلح دليل على ما يحكي ان المرء منها اولاد الاب نعم ان لفظ الكلالة في الاصل بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعضاء فاستعيرت للمقاربة من غير جهة الولد والوالد لانها بالاضافة اقربها كالة ضعيفة واذا جعل صفة للمورث والوارث فبمعنى ذى كلالة كقوله فلان من قرابة ابي ذى قرابته واما للزوج فالحال ان النصف عند الولد وولد الابن وان سفل والربع مع الولد وولد الابن وان سفل انما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في الاولى كلا العددين وفي الثانية احد الوجودين وكلمتا الحاليتين مخرج بهما في النصف الكتاب عند ذكر السهام فصول النساء



بوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وادنى الاختلاف ان يجمع  
 بين ابن وبنت فلما بين ح الثلثان بالاتفاق فخرج بهذه الامة  
 ان البنتين لهما الثلثان في المدة وليس ذلك الا في حالة افرادهما <sup>الاثنين</sup>  
 ولما كان حكم الاثنين معلوما بهذه الاشارة كان لنا عناية عن التبيين  
 على حكم الاثنين وكان بنا حاجة الى معرفة حكم ما فوق الاثنين فنقص  
 على حكم كلبا يتوهم متوهم اذ اراي سكرنا زايدي على النصف بزيادة  
 بنت امة كلما ازدادت بنت يزداد سكر حتى ان يستوفى جميع  
 المال واما السنة فاروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا اخا  
 الميت وامره ان يعطي لبنتيه الثلثين ولاتهما الثمن ويكون ما بقي له  
 واما الاستدلال بان البنتين امسى رجما من الاختين الثلثين  
 فخران الثلثين فلهما اولى بذلك الا هارز خير وعليه ان الابن مع  
 كونه امسى رجما من ابن الاخ قد لا يخرجه كما اذا كانت البنت  
 فوق الاربع واذا جاز ذلك في العصبية مع ان المعتبر فيه قوة القرابة  
 فلا يجوز في اصحاب الفرائض بطريق الاولي وكذا الاستدلال  
 بان الاخت اذا كانت مع اخيها وجب الثلث قبل الاولي ان يوجب

بما في المثال

بمجرد شريف

ذلك

ذلك اذا كانت مع اخت اخي وكذا الاخرى ويجب مع اخيها مثل ما كان  
 يجب لها لو انفردت مع اخيها فوجب لهما الثلثان غير تام لان جنباه  
 ايضا على ان من اخذ سهمها مع وارث يأخذ ذلك السهم مع وارث آخر  
 دون بطريق الاولي وقد عرفت عدم صحة ذلك المبني ثم ان ههنا شيئا  
 آخر وهو ان اذا كانت مع الابن واخذت الثلث لا تفر من معها  
 ولا ينقص حصتها بخلاف ما اذا كانت مع الاخت فانه لو اخذت  
 كل منهما ثلث لا تنقص حصتها العصبية ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين  
 لقوله تعالى بوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فلو انفردوا  
 بالوراثة يقسم لكل بينهم كذلك ولو اجتمعوا مع اصحاب الفرائض  
 كان الباقي منهم بينهم كذلك وانما قال مثل حظ الانثيين ولم يقل ضعف  
 حظ الانثي لانه اذا علم ان للذكر اذا اجتمع من الانثيين ضعف نصيب  
 كل واحد منهما يعلم انه اذا اجتمع مع الانثي الواحدة ضعف نصيبها  
 بطريق الاولي بخلاف العكس فانه لا يعلم من كمال حال الذكر مع الانثي  
 الواحدة كمال حاله مع الانثيين لان للمتعدد ما ليس للواحد من الفضل  
 والقوة في القسمة والاتفاق في يجوز ان يكون له اي للمتعدد منه الذكر

قوله لا يفر من معها  
 ان يشارك العصبية ان يأخذ ما اتته الفرائض  
 ان يشارك البنت اذا كانت تأخذ الثلث مع الابن  
 الذي هو عصبية فاما اولى ان تأخذ الثلث مع البنت  
 التي هي ذات ثمن شلوا كما في مورد آخر واحد من البنتين  
 الثلث فهو العصبية لهما ان يفر من معها حصتها العصبية قدر



عن كماله دون الواحدة وهو يعصمهم الواحد والجملة تعليل لما قبلها  
من حيث المعنى كانه قال انما يكون المال مقسوما بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
لانه يعصمهم وذلك ان لا يبيتن نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن  
دلى على انه يعصمهم ووجوبه ان الابن لو لم يعصب البنت لكانت البنت  
معادلة للابن كما اذا تزك ابنا وبنتا او كان صفتها اكثر كما اذا تزك  
ابن ابن وبنتا وهذا خارج عن النص والاجماع وبنات الابن كبنات  
الصلب يعز في ثبوت تكرار احوال الثلث وهذا بالاجماع ولحق  
احوال ثلث اخرج ولذلك قال ولحق احوال ست النصف للواحدة  
والثلثان لما فوقها عند عدم الصلبية لم يقل عند عدم بنات الصلب  
لما فيه زيادة في النظم ونقصان في المعنى اما الاول فظاهر واما الثاني  
فلان الشرط عدم ذكر الجنس فلا يكفي عدم تعدده وانما يشترط في ما بين  
الحاليتين عدم الصلبية لان النص ورد فيها فلا يقوم بنت الابن  
مقامها الا اذا عدت ولحق الضمير في رهن راجع الى بنات الابن  
باعتبار الجنس في تناول الواحد وما فوقه لكنه دوى في الضمير صورة  
الصيغة فجمع السكس مع الواحدة الصلبية تكملة للثلاثين هذه حالة

بعضه الميراث  
بغيره المقام  
لا في غيره  
كانت كانت

اولي من الثلث الاخرى وانما قدمنا على الثالث من الثلث الاول  
لانهم ج ايضا من اصحاب الغرابين بخلاف الحالة الثالثة والدليل  
عليها ما روي ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت عن النبي عم يقول  
للبنات النصف ولبنات الابن السكس تكملة للثلاثين والباقي  
للاخت فان قلت اليس يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ  
اولادكم قلت لان توريث الصلبية النصف بالكتاب وتوريث  
بنات الابن السكس بالسنه ومن قال في مقام الاستدلال على  
ما ذكر ان حق البنات الثلثان وقد اخذت الصلبية الواحدة  
النصف بقوة القرابة فبقى سكس من حق البنات وهو الثلثان  
فياخذ بنت الابن واحدة كانت او متعددة فازاد في بنات  
اصل المطلوب وهو اخذت بنت الابن السكس الباقية على اعادة  
الملاعى بعبارة مفصلة فان شأنه في دخول بنت الابن في حكم  
الصلبية وما ذكره خلوع عن اقامة الحجية على ذلك قوله تكملة للثلاثين  
منصوب على انه مفعول له اي ثبت لهن السكس مع الواحدة  
الصلبية لتكميل الثلاثين لانه فرض ابتدائي ولذلك لم يبرثن

عبارة السبعة الذين بنات  
الابن وبنات ما فيها سبعة



اذا اكمل فرض البنات لوجود الصليبتين فالقول المذكور كما تمهيد  
 للحالة الآتية ذكرنا ولا يراد من الصليبتين عند عامة الصحابة رضى  
 كاستيعابا حتى البنات خلا فالابن عيسى رضى فان حكمها عند  
 حكم الواحدة وهذه حالة ثمانية من الثالث الاخرى الا ان يكون  
 بخلافها من اقل من اثنين ذكر لم يقل غلام لان الغلام الطائر انما  
 ذكر في المغرب والمراد ابن ابن سواء كان اخا له من اولاد كمن  
 في درجته او اقل منهن فيعصبتهن بنصب الباء عطفا على قوله  
 ان يكون وقوله والباء بينهم للذكر مثل حظ الانثيين جملة حالة  
 من الفاعل والمفعول معاً فيعصبتهن والواو والهاء ومن قدر  
 الكلام هكذا وج يكون الباقى فقد غير تركيب المصرد كما لا يخفى  
 وتذكر الضمير في بينهم بطريق التغليب وكذا في ويسقطون  
 اعلم ان الذكر من اولاد الابن يعصب الاناث التي في درجته  
 في استحقاق جميع المال اذا لم يكن للميت ولد صلب بالانفاق وكذا  
 بعقبها في استحقاق الباقى من الثلثين مع الصليبتين عند عامة  
 الصحابة رضى وهو راء العلماء لان بنات الصلب لما اخذن نصيبهن

في قوله والباء بينهم  
 في قوله ويسقطون  
 في قوله ويسقطون  
 في قوله ويسقطون

في قوله ويسقطون  
 في قوله ويسقطون

خرجن

خرجن من البين فصار فيما بقي كانه ليس بهن كما بنت ويكون  
 لكم فيما بقي هو الحكم في الجميع اذا لم يكن هناك بنات الصلب وقال  
 ابن مسعود لا يعصبتهن بل الباقى كله لابن الابن وكاشى لبناته  
 اذ لو جعل الباقى بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لراد حق البنات  
 على الثلثين وقد قال النبي عم لا يزد حق البنات على الثلثين  
 وايضا الانثى انما نصير عصبه بالذكر اذا كانت صاحبة فرض عند  
 الانفراد عنه كالبناات والاخوات واما اذا لم يكن كذلك فلا نصير  
 عصبه كبنات الاخوة والاعمام مع بنيتهم والعات مع الاعمام  
 واجيب عن الاول بان استحقاق الصليبتين بالفرض واستحقاق  
 بنات الابن بالتعصيب وبما سببان مختلفان فلا يقسم احد  
 الحقيقتين الى الآخر فلا زيادة على الثلثين وفيه ان عباد للديت  
 حق البنات لا فرض البنات وتأثير عدم ضم احد الحقيقتين الى الآخر  
 انما هو على كنه دون الاول وحمل الحق على الفرض تعبيد للمطلق لا  
 عن النسخة والاول بان بنت الابن صاحبة فرض عند الانفراد  
 عن ابن الابن كنهنا محجوبة بالصليبتين وهذا لا يري انما اخذ الصنف

افعل ان المراد حق البنات في قوله مع لا يزد من  
 البنات على الثلثين فرض البنات قوله  
 وعلى الحق على الفرض تعبيد للمطلق لا  
 فمنع لان قوله مع على الثلثين قربة  
 وان كان المراد بحق البنات فرض البنات  
 لان استحقاق البنات الثلثي عند كونهن  
 صاحبات فرض فنفسه بآية



٢٤  
 في بيان ما هو المقصود من هذه العصبية  
 في بيان ما هو المقصود من هذه العصبية  
 في بيان ما هو المقصود من هذه العصبية  
 في بيان ما هو المقصود من هذه العصبية

عند عدمها بخلاف بنات العم والاخ اذا لا فرض لهما عند انفرادهما عن  
 ابنتها فلا تصيران عصبية به بهذا كله اذا كان الذكر كذا ابنتها اما اذا كان  
 سفل منهم فظاهر المذهب عندنا ان الحكم كذلك وقال بعض المتأخرين  
 ان الباء للذكر خاصة به سالان الا نفي انما تصير عصبية بذكر في درجاتها  
 لا بذكر دونها في الدرجة لان ابن الابن لا يعصب البنات لانه مردود  
 بان فيه مانعا وهو ان البنات في تلك الصورة من اصحاب الفرائض  
 فصاحب الفرض لا يكون عصبية بخلاف ما نحن فيه بل لانه لو عصب الذكر  
 من هو اعلى منه لصار محروما لان الاصل في ميراث العصابات تقديم  
 الاقرب على الابعد ذكرا كان او انثى الا يرى ان الاخت لما صارت  
 عصبية مع البنت كان الباء لها دون ابن الاخ واذا صار محروما  
 لا يعصب احدا وجه قولنا في ظاهر المذهب ان هذه الانثى لو كانت  
 في درجة الذكر لصارت به عصبية فاذا كانت اقرب منه كانت بذكر  
 اولى وكيف لا ومن في درجة الذكر منها من الاناث بسحق شيئا  
 والقول بان الاقرب من البنات محروم من التحنق الا بعد منهم  
 شبيهة المحال ولما بل ان يقول لا بعد في ذلك فان البعيد قد يرتفع بحجم

الاقرب

في بيان ما هو المقصود من هذه العصبية  
 في بيان ما هو المقصود من هذه العصبية

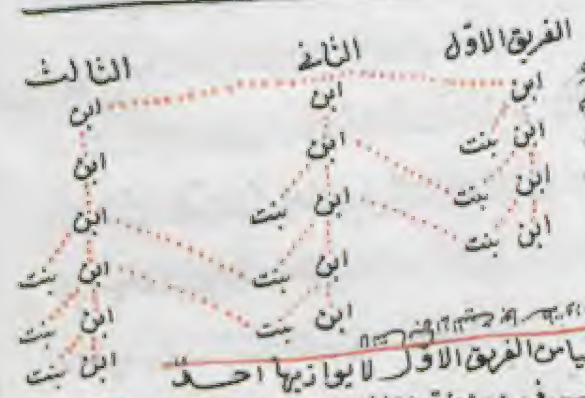
القرب على ما يستفاد على ذلك من قريب ويسقطون بعض اولاد الابن  
 سواء كانوا ذكورا او اناثا او مختلطين بالابن الصليبي سواء كان  
 ابالهم او عما وذلك لان الابن الصليبي اولى عصبية لو كانوا مختلطين  
 ولو كن اناثا منفردا وكذا لا يرتفع مع الابن اما فرضا فلا ينهى بقى  
 مقام الصليبيات وهن لا ترتفع مع الابن فرضا فلان لا يرتفع بنت  
 الابن اولى واما عصوبة فلان الابن لا يعصب من دونه وسحق  
 لمية هذا ولما لم يكن هذه الحادثة مختصة بالاناث عبرتها بصيغة الجمع  
 المذكر تغليبها وقد من نظير هذا التعيم غير مرة ولما كان سقوط بنات  
 الابن مع الصليبيين في حالة الفرد من عن ذكر في درجاتهم  
 او سفل منهم دون حالة الاجتماع معه وسقوطهم مع الابن الصليبي  
 عاما للحالين عدلا منها حاله مستقلة وقال في الاولي لا يرتفع  
 وفي الثانية يسقطون نفسا في العبادة وبما قرناه ظهر ان مانع  
 النسخ من عبادة يسقطن بدل يسقطون من سقطات كميته  
 العلم لما فيه من سقوط الكلام عن درجته اذ لا يظهر وجه العدة  
 لما فيه من سقوط الكلام عن درجته المذكور ولو تركه الميت ثلث

السيد الشريف الفاضل المصنف لما ذكرنا في  
 اختار تلك النسخة ومنهم من اتى النسخة  
 الا في حقه



بنات ابن بعضهن السفلى من بعض وتركه ايضا ثلث بنات ابن ابن  
 بعضهن السفلى من بعض وتركه ايضا ثلث بنات ابن ابن ابن تركه  
 قيدا آخره موضعين لعدم الحاجة اليه كما يفهم من تصويرها بعضهن  
 سفلى من بعض بهذه الصورة تعلينا من الفرق المأولة لابوابها

بنات ابن بعضهن السفلى من بعض وتركه ايضا ثلث بنات ابن ابن  
 بعضهن السفلى من بعض وتركه ايضا ثلث بنات ابن ابن ابن تركه  
 قيدا آخره موضعين لعدم الحاجة اليه كما يفهم من تصويرها بعضهن  
 سفلى من بعض بهذه الصورة تعلينا من الفرق المأولة لابوابها



تعلينا من الفرق المأولة لابوابها  
 اذ ليس فيهن من ينتمي الى الميت بوسطة واحدة الا الى الوسطى  
 من الفرق الاول يوازيها العليا من الفرق الثاني لان الواسطة  
 فيها اثنان السفلى من الفرق الاول يوازيها الوسطى من الفرق  
 الثاني والعليا من الفرق الثالث لان واسيط كل منها ثلث  
 السفلى من الفرق الثاني يوازيها الوسطى من الفرق الثالث لان

كل منها

والتاسعة المأولة  
 لابوابها

كل منها اربع السفلى من الفرق الثالث لا يوازيها احد لان واسيطها  
 خمس ليس في الباقية من هي كذلك اذا عرفنا هذا فنقول للعليا  
 من الفرق الاول النصف لانعدام البنت الصلبي وقية مقامها  
 والوسطى منه مع من يوازيها التسوس تكمل للثلاثين وذلك  
 لان العليا من الفرق الاول لما قامت مقام الصلبية قام  
 من دونها بدرجة مقام بنات الابن لخلق تلك الدرجة بقيام  
 العليا مقام الصلبية ولا شئ للسفليات وهي البنت الباقية  
 لان تلك الثلاثة قد استوعبن فرض البنات وليس لهن عصبية  
 فلا يرثن اصلا الا ان يكون معهن اي مع تلك السفليات ذكر

اذا المعينة في الوجود بان يبقى حيا معهن بعد موت مورثهم المعينة  
 في الدرجة لان شرط تعصيب اياهن انما هو الاول دون الثاني ايضا  
 ح الى على تقدير ان يكون المرء هو الثلث لا وجه لتعقيد من كانت  
 فوقه بان لا يكون ذات سهم فيعصب منهن من كانت بجوارته  
 ومن كانت فوقه كما سبق تقريره على قول عامة الصحابة ومجرب  
 العلماء وانما لم يعصب من دونه لان التعصيب للاختلاط حقيقة

فقد روي في الحدود على انعدام  
 البنت الصلبي فثبت ما سبق

اقره الوجه ان بقائه وايضا اي على تقدير ان يكون المرء هو  
 الثلث لا وجه لتعقيد من كانت  
 فوقه بان لا يكون ذات سهم فيعصب منهن من كانت بجوارته  
 ان يقال الا ان يكون معهن  
 ذكر فمعص من تقدير لاني

فقد روي في الحدود على انعدام  
 البنت الصلبي فثبت ما سبق











كالأخوات لأب مع الأخ لأب وأم ويكون هو عصبة وهن يستقطن به  
 والدليل على ما ذكره قوله تعالى وإن كانوا أخوة رجالا ونساء فلذلك كمثل  
 حظ الأنثيين فلم يقدر نصيب الأخوات في حالة الاختلاط كما يقدر  
 نصيب الأخوة فدل ذلك على أنهن قد صرن عصبات معهم وقد خالف  
 بعض العلماء فيما إذا خلف الميت ابنة وأخاه واختا لأب وأم فقال  
 الباقية بعد نصيب البنت للأخ دون الاخت استدلالا بقوله عم  
 فما بقية الفرائض فلا ولي رجل ذكر وردها عنهم أجمعوا بنت بنت  
 ابن وابن ابن على أن الباقية من نصيبهم وبين ولدي الابن لذلك كمثل حظ  
 الأنثيين وأجمعوا أيضا في بنت وعم وعمه على أن الباقي للعم وحده  
 واختلفوا في الأخ والأخت مع البنت فنقول للحاقها بابن الابن  
 وبنت الابن أولى من الحاقها بالعم والعمة لا يرى أنهم كما أجمعوا  
 على أنه إذا لم يكن مع بنت الابن وابن الابن بنت كان المال بينهما  
 لذلك كمثل حظ الأنثيين كذلك أجمعوا على أنه إذا لم يكن مع الأخ  
 والأخت كان المال بينهما كذلك بخلاف العم والعمة فإنه إذا لم يكن  
 معها بنت كان المال كله للعم وحده فكذلك الحال في الباقية بعد نصيب

البنت

البنت كذلك ذكره الطحاوي في شرح الآثار ولحق الباقية أنهم الباقية  
 لعدم اختصاص الميثلة بصورة انحصار الورثة في الأخوات لأب وأم  
 وأبناات وأبناات الابن كما توهمه من قال النصف والنصف فإنه  
 إذا كان معها أحد الزوجين يكون الباقية من حصص البنات وأبناات  
 للأخوات لأب وأم بالعصوبة أيضا مع البنات وأبناات الابن  
 التعريف للجنس بمعنى الجمعية مضمولة واختيار صيغة الجمع رعاية  
 لعبارة الحديث وهو قوله عم أجمعوا الأخوات مع البنات عصبة  
 ذهب أكثر الصحابة رضي الله عنهم إلى نصيب الأخوات مع البنات وهو  
 جمهور العلماء وقال ابن عباس رضي الله عنهما لا نصيب لهن مع البنات  
 وحكم فيما إذا اجتمعت بنت وأخت بأن النصف للبنت  
 ولا شيء للأخت فقيل له إن عمرهم كان يقول للأخت ما بقي  
 فعضب وقالوا إنهم أعلم أم الله لبنت شرى ما وجه قوله إنهم أعلم  
 أم الله فإن الخلاف في تعيين مراد الله تعالى فلا يكسب لأحد المخالفين  
 أن يقول في رقة قول الأقران أنت أعلم أم الله وما روي أنه قال  
 الزهرى فلم أفهم مراد ابن عباس رضي الله عنه سألت عطاء فقال

وهو غلام ابن عباس



وانه يجعل النصف  
مع الولد ان النصف

مراده ان الله تعالى جعل للاخت النصف بشرط عدم الولد حقيقة  
للذكر والانثى جميعا الا ترى ان الله تعالى جعل الاثم من الثلث الى السكس  
والزوج من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن بالولد  
استوي فيه الذكر والانثى فكذلك رتبنا شرط عدم الولد لتوريث  
الاخت فيستوي فيه الذكر والانثى بخلاف الاخ فانه يأخذ ما بقي  
من الانثى بالعصوبة ولا بالعصوبة للاخت بنفسها وانما تصير عصبة  
بغيرها اذا كان ذلك الغير عصبة وليست للبنت عصوبة فكيف  
تصير للاخت معرا عصبة لا تجري نفعها في دفع ما قلناه كما لا يخفى  
واما وجه قولنا فهو ان المراد بالولد مننا هو الذكر بدليل ما عطف عليه  
من قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان المراد منها ان لا اتفاق  
الابن حتى ان الاخ يرث مع الابنة فان قيل مما شرط ان ذكر  
كل واحد منهما في حادثة على حدة فبان قيام الدليل على ان المراد  
بأحدهما الذكر لا بتبيين ان المراد بالآخر الذكر قلنا لا كذلك  
بل لكل شرط واحد لانه ذكر او لا اذا كان الاخ هو المتيقن فجعل  
للاخت النصف ثم قلنا المسئلة فجعل للاخت ميتا والاخ هو الوارث

فيما ذكره في النصف

ان قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان المراد منها ان لا اتفاق الابن حتى ان الاخ يرث مع الابنة فان قيل مما شرط ان ذكر كل واحد منهما في حادثة على حدة فبان قيام الدليل على ان المراد بأحدهما الذكر لا بتبيين ان المراد بالآخر الذكر قلنا لا كذلك بل لكل شرط واحد لانه ذكر او لا اذا كان الاخ هو المتيقن فجعل للاخت النصف ثم قلنا المسئلة فجعل للاخت ميتا والاخ هو الوارث

فجعل

فجعل لجميع المال فبرهنا تبين ان الشرط واحد وهو عدم الولد ثم المراد في  
الموضعين الذكر دون الانثى فكذلك المراد في موضع الآخر والستة قوله  
على ذكر حيث روي عن مزعل بن شرجيل ان رجلا سأل ابا موسى  
الا شعري عن خلف بنتا وبنت ابن واخت فقال للبنت النصف  
والبلدة للاخت ثم قال للسائل سئل عن ذلك ابن مسعود رضي  
وأخبره عما يجب به فلما سأل قال ابنت رسول الله عم قضي للبنت  
بالنصف ولبنت الابن السكس تكلمة للثلاثين ولاخت بالباقة  
فلما اخبر السائل ابا موسى بذلك قال لا لا لو لم يكن شيء مما دام بهذا  
لخبر فيكم قوله ذلك على انه عم جعل للاخت مع البنت عصبة ولا حجة  
لابن عيسى رحمه في الآية لان فيها تعليق توريث الاخت بالفرض  
بعدم الولد وبه نقول فان توريثها بالفرض معلق بعدم الولد  
حتى اذا كان للميت ولولا توريثه بالفرض وليس فيها تعليق  
توريث الاخت بالعصوبة بعدم الولد بل هو مكوت عنه  
والسكوت عنه يكون موقوفا على قيام الدليل وقد قام الدليل  
على ان التوريث بالعصوبة غير معلق بعدم الولد فان الاقوة لا يتم

هذا الجواب على ما ذكره ابن عيسى رحمه  
واما الذي ذكر سابقا فهو حجة ومن  
لم يفرق بينهما لم يكن على بصيرة



حال وجوه البنت برثون بالعصبة وان وجد الميت ولولا الاخوات  
 لاب كالاخوات لاب وام الاخوات كالاخوات لاب وام في احوالهم  
 الخ لانهن حالين احدهن فمجموع احوالهن سبع ولذلك قال  
 ولهن احوال سبع النصف الواحدة والثلاثان لما فيهما عند علم  
 الاخوات لاب وام هذا عرف من النصوص في الاخوات لاب وام  
 على ما اشير اليه هناك وطقن السكس مع الاخت لاب وام تكمل  
 للثلاثين لان حق الاخوات الثلاثان وقد اخذت الاخت لاب وام  
 النصف فبقى من حق الاخوات سكرس فيعطى الاخوات لاب ليكمل  
 حق الاخوات ولا يرثن مع الاخنتين لاب وام لانهما قد استوعبا  
 حق الاخوات اعني الثلثين فلم يبق للاخوات لاب شي الا ان  
 يكون معهن اخ لاب فيعصبهن بنصف الباء وقد مر نظير  
 هذا في بنات الابن ووجه اعرابه واعراب قوله والباء بغيرهم  
 للذكر مثل حظ الانثيين وهو قوله عامة الصحابة رضي خلافا لابن  
 مسعود رضي لما روينا من النصوص من الجانبين في بنات الابن  
 مع بنات الصلب لان ميراث اولاد الابن ذكرهم وانما يرثهم

ميراث ابنت ابنت ابنت  
 ميراث ابنت ابنت ابنت  
 ميراث ابنت ابنت ابنت

ميراث ابنت ابنت ابنت  
 ميراث ابنت ابنت ابنت  
 ميراث ابنت ابنت ابنت

انما هم

كلام الشريف هنا ووجه  
 كما لا يخفى

انما هم ويعبر عن عصبة لم يقل والتامة لان شهادة المعنى يغني عنه  
 كما اغتر في احوال بنات الابن مع البنات او بنات الابن لما مر من قوله  
 هم اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة وهو قول اكثر الصحابة خلافا  
 لابن عباس رضي كما روينا وبنا الاعيان اي الاخوات لاب وام وبنا  
 العلقات اي الاخوة والاخوات لاب كلهم يسقطون بالابن وان  
 الابن وان سئل وبالباب بالاتفاق وباجد عندنا في خلافهما  
 وما ذكره منهما من حكم السقوط مشتمل على الحالة الخامسة للاخوات  
 لاب وام المتروكة فيسبق وعلى السابقة للاخوات لاب المتسقط  
 الاخوة بالابن فينبأ ويل قوله تم وهو يرثها ان لم يكن لها ولد لما مر  
 ان المراد من الاول الابن فانه تعلق توريث الاخ بشرط عدم الابن  
 فلو على انه يسقط بالابن وانما الاخوات فتا ويرثها لبيس  
 ولولا اخت فلها نصف ما ترك لما تراينا ان المراد من الولد الابن  
 فتعلق توريثها بشرط عدم الابن فلو على انها يسقط به ولان من شرط  
 توريثهم ان يكون الميت طالكا قال الله تعالى ان امرءا مكن ومن  
 له ابن فليس يرثها لكن بخلاف من له بنت قال الترمذي وانما سقط

سقوا من اعيانهم خيارا لاخوة والاخوات  
 لبيان ان حق البنات مع البنات  
 العلقات مع الاخوة والاخوات لا يسقطون  
 اخذنا من القليل الذي هو ان يرث من بني الاعيان  
 في الركن وانما لان القدر الغرض والمطلب  
 واحد امرأتين بشين وانما الاخوة والاخوات  
 لانهن سقوا من اعيانهم خيارا لاخوة والاخوات  
 في العينين خلافا لصفة للبيان وانما  
 لانهم كانوا لا يخيف واحد اخر من  
 اخيت الذي هو المذكور



بابن الابن فلدخولها لاجماع تحت الابن وقيام مقامه عند عدمه بطريق  
عموم الجواز فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما الجواب بالالتزام ببناء  
على انه يجوز ذلك اذا كان الحمل مختلفا فليس بصواب لان ذلك المبني  
مختلف فيه بين اصحابنا فلا يجوز بناء الجواب المتفق عليه وأما سقوطهم  
بالاب فلا يلزم كلالته وتوريثها مشروط بعدم الولد والوالد كالمتر وأما  
سقوطهم بالجد عندنا وهو قول ابي بكر بن عمر ومن تابعه فسيأتي في باب  
مخالفة الجد ان شاء الله تعالى وهذه المسئلة اول مسائل الاربع المستترة  
في اول الباب من كون الجد الصحيح كالاب وعدا المص رحمه ذكره فانما يكون  
ومعهم لا يجعل الجد كالاب في هذه المسئلة ويسقط بنوا العلات ايضا بالاجماع  
لاب وام لقوله ان اعيان بنو الام يتوارثون دون بنو العلات  
ولما بينا ان ميراث الاخوة والاخوات لاب وام اجرى مجرى ميراث  
اولاد القلب وميراث الاخوة والاخوات لاب اجرى مجرى ميراث  
اولاد الابن ذكورهم مقام ذكورهم وانما فيهم مقام اناتهم واولاد الابن  
محبوبون بالابن الصلبة فلذلك بنوا العلات ينبغي ان يصيروا محبوسين  
بالاخ لاب وام لا يقال ينبغي ان لا يسقط الاخ لاب وام

لانها

لانها صاحبة فرض وهو عصبة والعصبة لا يجب صاحبة فرض كالأخت  
لام لاننا نقول لانها صاحبة فرض من سبيل نصير عصبة بالاخ لاب وام  
كالأخت لاب وام ثم يجب به لان له فوق القرابة بخلاف الأخت لام  
لانها لا نصير عصبة بخلاف ولا تقوم ان يرض حاله ثامنة لبنه العلات  
بناء على انه ذكر ان للاخوات لاب سبع احوال ثم ذكر هذا لانها من تامة  
الحالة السابعة وتقدير الكلام وبنوا العلات كلهم يسقطون بالابن  
وابن الابن وان سفل والاب بالاتفاق والجد عندنا والاخ لاب وام  
الا انه فصل ذكر بعض الحاجبي عن البعض الآخر لفروقه ودعته  
الى ذلك وهي انه ادخل بنو الاعيان في جملة المحبوبين فلو ادخل الاخ  
لاب وام في جملة الحاجبي ومن بنو الاعيان بانهم ان يكون هو  
حاجبا لنفسه وانما لبط واما للام فاحوال ثلث التسلسل مع الولد  
ذكر اكان او انثى لقوله لا يورثه ولا يورثه كل واحد منهما الحسن عاتقه  
ان كان له ولد والولد يتساوى الذكر والانثى ولا يخص باحدهما  
او ولد الابن وان سفل للاجماع على انه يقوم مقام الصلبة عند عدمه  
في توريث الام واما تناول لفظ الولد ولدا لابن فليس بطريق الحقيقة



فما رجع الى ما قاله الشريف  
فما رجع الى ما قاله الشريف  
فما رجع الى ما قاله الشريف

وليس للمنفرد دليل سوى الاجماع فيرجع الى الاول فتأمل وافق  
الواحد من الاخوة والافوات من اي جهة كانا اي سواء كانا معا من الاعيان  
او من العلل او من الاضياء متفقين وذكر ثلث صور او مختلفين  
وذكر ايضا ثلث صور لا اثنان كما توهم وهذا على قول جمهور العلماء  
وعلى قول الزيدية المحجة اثبت بالاخوة لاب وام اولاب ولا يثبت  
بالاخوة لام لان هذا المحجب لمعنى معقول وهو ان عند وجه الاخوة  
لاب وام يكنز عمال الاب فيحتاج الى زيادة مال للاتفاق عليهم  
والام لا يحتاج الى ذلك اذ ليس عليه شئ من النفقة وبهذا المعنى لا يوجد  
في الاخوة لام لان نفقتهم ليست على الاب وانما ذلك على الام فهي تحتاج  
الى زيادة مال لاجلهم فلا يثبت المحجب بهم وجوابنا عنه ان هذا حكم  
ثابت بالنص غير معقول المعنى فان الاخوة يحبون الام الى السكس  
بعد موت الاب ولا نفقة بها على الاب ويحبون اذا كانوا كبارا  
وليس على الاب من نفقتهم شئ نعم ان جئنا قوله لك فان كان الاخوة  
فلا تارة السكس وبينه الاستدلال به على مقدمتين احدهما ان المراد  
بالاخوة ما يجمع الاخوات على طريقة عموم المجاز لا على طريقة التغليب

فيكون من جملة ما لا يثبت  
فيكون من جملة ما لا يثبت  
فيكون من جملة ما لا يثبت

سراج  
القناري

اذ لا يتناول الاخوات المنفردة وذلك التوهم بالاجماع وثانيهما ان  
المراد من الجمع ههنا ما يتناول المنفرد وفيه خلاف لابن عيسى رضي  
لان اقل الجمع ثلثة فعند لا يجب الاتم من الثلث الى السكس  
من الاخوة والجزء وان حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة وذلك  
انه ثبت بالنص ان المثنى من الاخوات كالثلث في الاستحقاق  
قال الله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما تركه فكذلك المثنى  
كالثلث في المحجب قد بينا في البنات ان للمثنى حكم الجمع فكذلك  
في الاخوة والافوات للمثنى حكم الجمع في المحجب والاستحقاق جميعا كذا في  
الرضى وقواعلي النبي عم لام السكس مع الاثنين منهم ونقل  
عن زبير بن ثابت رضي ان العرب تسمى الاخوين اخوة واما ما قيل  
معنى الجمع المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقها وهذا المقام يتسبب  
الدلالة على الجمع المطلق فدون بلفظ الاخوة عليه فبناه على عدم الفرق  
بين لفظ الجمع وصيغة الجمع والفرق واضح والخلاف في الثلث دون الاول  
ثم السكس الذي تحجب الاخوة الام عنه للاب ان لم يكن عصبة غيره والا  
فللعصبة مطلقا يقدم الاقرب على الاعدوان لم يكن مع الام سوى

فيه بحث لانه اذا اراد به ان اقل ما يولد عليه  
صيغة الجمع الاثنتين وما فوقها لا يلزم ان تكون  
ثلثة بل يتناول اثنتين فيجوز ان يولد بصفة  
الجمع الاثنتين وما فوقها بطريق الحقيقة فهذا  
غير مسلم اللهم الا ان يكون بطريق عموم المجاز  
يعني ان المعنى الحقيقي للجمع ثلثة وما فوقها  
والمنفرد معنى مجازي ويراد المعنى الاعم  
من الحقيقة والمجاز وهو المتعدد الاعم  
من الاثنين وما فوقها فلهذا لا يثبت  
المجموع

اقول ان السيد ان صيغة الجمع  
تدلي على الجمع المطلق مشترك  
بين الاثنين وما فوقها فيكون  
صيغة الجمع مشترك بين الاثنين  
وما فوقها فتدبر

فيكون من جملة ما لا يثبت  
فيكون من جملة ما لا يثبت  
فيكون من جملة ما لا يثبت



الاخرة احو اقرب يعطى الباء عن فرض الام اتيهم فيكون ذلك التس  
 ايضا لهم هذا قول عامة الصحابة ومحمد بن ابي ربيعة شاذة عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما ان ذلك للاخوة والمستدل بحديث رواه طاووس رضي الله عنه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الاخوة السكس مع الابوين ولان من يرث لا يجب  
 الا ان كان الاخوة لو كانوا كافرا او ارقاء لا يجبون ولما يجبوا الام  
 مع وجود الاب عرفنا انهم ورثة مع الاب ولا يرثون شيئا من  
 نصيب لانهم يدلون به فلم يبق لهم من الميراث الا مقدار ما نقصوا  
 من نصيب الام وذلك سكرس ومجتناء ذلك قوله تعالى فان كان له  
 اخوة فلا تركة السكس معناه وللأب ما بقى لانه معطوف على قوله  
 وورثه ابواه فلا تركة الثلث ثم المراد من ذلك وللأب ما بقى وحكم المعطوف  
 عليه وأما الخبر فقد روي عن طاووس انه قال لعنيت ابن رجل من الاخوة  
 الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السكس مع الابوين فسالته عن ذلك  
 فقال كان ذلك وصية فنع هذا لا يصح الخبر الاحتجاج به لا يقال  
 بل يصح الحديث في حجة لنا لان الوارث لا يستحق الوصية لان ذلك عند  
 اجابة بقاء الورثة وذلك غير معلوم فيما نحن فيه وأما ما قيل ان من لا يرث

بسبب جواز الوصية بين المؤمنين  
 في غير ما ذكره في كتابنا من غير وجه  
 في غير ما ذكره في كتابنا من غير وجه

لا يجب فهو كما قيل غير ان الشرط ان يكون وارثا حتى من يجبه والاخ  
 وارث في حق الام وانما يجب الام بخلاف الرقيق والكافر ثم هو محجوب  
 بالاب لان حال الاخوة مع وجود الام لا يكون اقوى من حالهم عند  
 عدم الام ولهم لا يرثون مع الاب شيئا عند عدم الام لان الله تعالى  
 في توريث الاخوة ان يكون الميت كلالا والكلالة على ما ترى من ليس  
 ولد ولا ولد له وهذا يتغير بوجود الام فلم يزل لا يرث الا في شئنا مع الاب  
 والاصح ان هذه الرواية لا تثبت عن ابن عباس رضي الله عنه فان مذهبه  
 في الجدة مع الاخوة كذهب الصديق رضي الله عنه لانهم لا يرثون شيئا فكيف  
 يرثون مع الاب ذكره في شرح الشرحي وما روي عنه رضي الله عنه ان كلالة  
 تتحقق بعدم الولد فقط فغلط على ما صرح به الامام النووي في شرحه  
 صحيح مسلم وثلاث ما يبق بعد فرض اصد الزوجين وذلك في مسئلتين  
 جعلها مسئلتين في توريث الام نظر الي ان ثلث ما بقى ربع الكل  
 في صورة وسكره في اخرى ومسئلة واحدة في توريثها مع الجد نظر  
 الى ان الواجب في صورتين ثلث الكل فلا يلزم زيادة المائيل  
 المستثناة في الجد على الاربع زوج وابوين او زوجة وابوين محذوف



بالكسر على البدلية من مسيلتين ويجوز الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف  
وفي الكلام اجمال وتفصيل بطريق التقييم فكان النظام الواو ولكن  
شاع كلمة او في مثله يقال ستان كسر وغيف او كسر عظام ويصح  
المسئلة الاولى من ستة لزوجها النصف وللام ثلث مابقي وهو السكس  
والباقي للاب والمسئلة الثانية من اثني عشر للمرأة الربع وللام ثلث  
مابقي وهو الربع والباقي للاب وهو قوله عمر وعلى وابن مسعود وغير  
هم وبه اخذ جمهور الفقهاء والشافعي يدا فعناء جميع احوال الثلثة  
نصف على المنة في محتمره وكان ابن عباس رضي يقول للام ثلث جميع  
الماله في كلتا المسيلتين لانه يجهل لها ولا سكس الماله مع الولد  
بقوله ولا بويه لكل واحد منهما السكس مما تركه ان كان له ولد وورث  
ابواه فلامه الثلث فيفهم منه ان المراد ثلث اصل الماله ايضا وبوين  
ان السهام المقدرة كلها بالقبض الى اصله بعد الوصية والدين  
وكان ابو بكر الاصم يقول للاثنتين مابقي مع الزوج وثلث جميع الماله  
مع الزوجة ويروي ذلك عن معاذ رضي الله عنه لوجعل لهما مع الزوج  
ثلث جميع الماله لراد نصيبها على نصيب الاب لان المسئلة 2 من ستة

لا اجتماع النصف والثلث فللمزوج ثلثه وللام اثنان على ذلك التقدير  
فيبقى للاب واحد وفي ذلك تفصيل لاننا على الذكر واذا جعل للاثنتين  
مابقي من فرض الزوج كان لها واحد وللاب اثنان ولو جعل لهما مع  
الزوجة ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفصيل لان المسئلة من اثني  
عشر لا اجتماع الربع والثلث واذا اخذت الام اربعة بقي للاب  
خمس فلا تفصيل لهما عليه ولنا ان معنى قوله تو فان لم يكن له ولد  
وورثه ابواه فلامه الثلث لهما ان للاثنتين مابقي ما ورثاه سواء كان  
جميع الماله او بعضه وذلك لانه لو اريد ثلث الاصل لكان في البيان  
فان لم يكن له ولد فلامه الثلث كما قال في حق البنات وان كانت  
واحدة فلها النصف بعد قوله تو فان كانت نساء فوق اثنتين فلم ين  
ثلثا ما تركه فبان ان يكون قوله تو وورثه ابواه خاليا عن العايدة  
منظورة لان فيه فائدة جلية وهي معرفة كون الاب عصبة وقد ذكر  
فيما سبق بيان عصبية المحض بذلك القول قيل ان الابوين في الاصل  
كالاثنين والبنت في الفروع لان السبب في وراثته الذكر والانثى واحد  
وكل منهما متصل بالميت بلا واسطة فيجعل مابقي من فرض احد الزوجين



بينهما اثلا نكاحا في حق الابن والبنت وكما في حق الابوين اذا انفردا  
بالادب فلا يزيد نصيب الام على نصف نصيب الاب كما يقتضيه القياس  
فلا مجال لما ذهب اليه الاصم الذي لم يسمع ما ذكرنا من معنى الآية ولا ي  
بكر الاصم ان يقول هب اتي اصم فعاذ رضى لم يكن اصم وقد سبقني  
الى هذا القول على ما اعترف به ذلك القابل واعلم ان ثلث الباقي الذي  
هو فرض الام مع اصل الزوجين سكر الكل اربعة الا انه تم لما جعل لها  
الثلث عند عدم الولد استحب العلاء لفظ الثلث واستكرهوا  
تفسيره عنه سكر الكل اربعة ولو كان مكان الاب جد فللام ثلث  
جميع المال وهو قول ابن عباس رضى وعامة الصحابة رضى واصل الروايتين  
عن ابى بكر الصديق وهو المروي عن عمر رضى الا عند ابي يوسف فان  
عند ثلث الباقي في هذه الصورة ايضا وهو الرواية الاخرى عن  
ابى بكر رضى كذا ذكرها أصحاب الاملاء عن ابي يوسف وهكذا روى  
اهل الكوفة عن ابن مسعود رضى في صورة الزوج في حق الرواية  
الثانية لا يحتاج الى الفرق فقد سوي بين الاب والجد فيها فاما  
على الاولى فيحتاج الى الفرق وهو من وجهين ذكرهما التمرناشي

سواء كان الزوج  
أو ابنته أو ابنته  
أو ابنته أو ابنته  
أو ابنته أو ابنته

وهو المستند في  
القولين في الام  
والابن والابنة  
والابنة والابنة

دالة على صحة  
من ذكره في الرواية  
مؤيدة للرواية  
الاولى من كلامه

في فرائض اجد ما اتفقنا ظاهرا قوله في فرائض الثلث في حق الاب وابنته  
باعتبار جماع الصحابة رضى لئلا يلزم تفضيلها عليه مع تساويهم في القرب  
واما في حق الجد فاجربناه على ظاهره لعدم التساوي في القرب وقوة  
الاختلاف فيما بين الصحابة رضى ولا استحالة تفضيل الانثى على الذكر  
مع التساوي في الدرجة كما اذا ترك امراة واختا لاب وام واخا  
لاب فان للمرأة الربع ولاخت النصف وللأخ الباقى فقد فضلت  
هنا الانثى لزيادة قربها على الذكر وان كان للام حقيقة الولاد  
كما لاب فيعصمها والجد حكم الولاد لا حقيقة فلا يعصمها اذا  
تعصيب مع الاختلاف في السبب بل مع الاتفاق فيه وهو المسئلة  
ثانية المسائل الاربعة المستثناة في اول الباب لان ابا حنيفة ومجلا  
لم يجعلوا الجد كالاب في هذه المسئلة وثلث الكل عند عدم مولا المكوثرين

المسئلة الثانية

ولا حاجة هنا الى ان يقال  
فصاعدا كالابن منسبة

وهم الولد وللذين وان سفل والاثنان من الاخوة والاخوات  
والزوجات فان عدمها ايضا شرط ههنا لانه اذا وجد احد مما  
فالام انما يأخذ ثلث ما بقى منه ومن ههنا ظهر وجه تأخير هذه  
المسئلة من المسئلة السابعة درجاة للزوجين في المذكورين



ومن قديمها عليها اتجه على كلامه ان يقال ان المذكورين الذين اشترط اليهم  
 معدومة فيما اذا كان مع الابوين احد الزوجين فقط مع ان الام لا تأخذ  
 في الثلث الكل بل ثلث البلاء من احد <sup>سيد</sup> ومن دام الاصلاح وقال هذا  
 اذا لم يكن مع الابوين احد الزوجين واما اذا كان معها احد <sup>سيد</sup> فلهما  
 ثلث ما بقى لا فقد غير تركيبة وعدل عن سنته وغفل عن المثل  
 السائر اتسع الخرف على الواقع والدليل على ما ذكر قوله انه فان لم يكن  
 له ولد وورثه ابواه فلاثم الثلث فان كان له اخوة فلاثم السكس  
 فان قلت تورث الامة الثلث شروط بوجوه الاب لان قوله  
 وورثه ابواه اما شرط لعطفه على الشرط وهو عدم الولد او معناه  
 كونه حالا فكان تورثها مشروطا بشرطين فكما لا يستحق الثلث  
 عند عدم احد الشرطين وهو عدم الولد فكذلك لا يستحق عند عدم  
 الشرط الآخر وهو وجوه الاب قلت وجوه الاب لا يصلح ان يكون  
 شرطا لانه في تلك الحال عصبة والعصبة لا تأثر له في زيادة فرض صاحب  
 فرض اصلا بل ينقصه في بعض الصور فدلنا ذلك على ان اخذ الام  
 الثلث ثم لم يكن لتباعد الاب بل كان لعنه في نفسه وخصوصية

مسألة في تورث ابوين مع ابوين  
 في الثلث من البلاء من احد  
 الزوجين واما اذا كان معها  
 احد الزوجين فلهما الثلث ما  
 بقى لا فقد غير تركيبة

قرايتها

قرايتها مشروطا بعدم الولد والاخوة والجملة الثابتة السكس لام كانت  
 كام الام اولاب لام الاب انما قدم الام في الذكر لان قرابة الام اصل  
 في استحقاقها لانها تورث بالامومة احترز بالثابتة عن الفاسدة لانها  
 من ذوي الارحام على تسمية وانما اعتبر بالثابتة عن الصحبة تنبيها  
 ببيان ان المراد من الصحبة في وصف الجدة والجدة معنى الثبوت على  
 ان المراد من الفاسدة في مقابلتها معنى عدم الثبوت لا غير واحدة  
 كانت او اكثر اذا كن متحاذيات في الدرجة لان القرابة تحجب البعد  
 يجب حرمان علي كسخط به خبر او هذا القيد مخصوص بما فوقه <sup>قوله</sup>  
 بخلاف الاول فكان حي بهذا ان يذكر بصيغة الجمع وحي الاول  
 ان يذكر بصيغة الافراد ولا يتنبه بمثل هذا الا افراد واما اعطاء  
 الجدة الواحدة السكس فلما رواه ابو سعيد الهذلي رضي الله عنه  
 ومغيرة بن شعبه وقيضة بن ذؤيب رضي الله عنهم اعطاء <sup>السكس</sup>  
 وهو قول عامة الصحابة رضي وقال ابن مسعود رضي الله عنه للملام  
 الثلث كمالا كما للام اذا لم يكن للميت ولد ولا اخوة لانها تدعى  
 بالام وترث بمثل سببها ومن الامومة فنقوم مقامها عند عدمها

السكس  
 في شرح الشرح ابن عباس  
 وما ذكرت على وثق ما في  
 الفتاوى



كالجداب الاب فانه يقوم مقام الاب عند عدمه ونحن نقول شيئين بالسنة  
 انه لا يزيد اذ في فريضة الجذات على السكس وايضا الادلاء بالان في السكس  
 لا تخاف المولي فريضة المولي بكينات البنات وبنات الاقارب كلنا  
 تركنا هذا القياس في الجذات بالسنة ولم يرد فيها ما زاد على السكس  
 فالتفتنا به واتما الشريكين بينهما في ذلك فلما روي ان ام الام جاءت  
 اليه بكى رضى وقالت اعطى ميراث ولدا بنته فقال لا اجد لك في كتاب  
 الله نصا ولم يسمع فيك من رسول الله عم شيئا وكنت انا وارحامى  
 فجمعهم وسألهم عن ذلك فشهد محمد بن سلمة رضى ان رسول الله عم اعطى  
 الجدة السكس ثم جاءت ام الاب فقالت اعطى ميراث ولدا بنته فقال  
 لا اجد لك في كتاب الله نصا ولم يسمع من رسول الله فيك شيئا لكن  
 اري ان ذلك السكس بينكما وهو لى الفردت وفي رواية اخرى  
 لما جمع ابو بكر رضى وسألهم فاتم المغيرة بن شعب رضى وقال شهد ان  
 رسول الله عم اطعم الجدة السكس فقال له ابو بكر ومن يشهدك اى  
 ومن يشهدك فقام محمد بن سلمة رضى وشهد معه بذلك فاعطاه ابو بكر  
 رضى السكس فلما كان زمن عمر رضى فجاءت اليه الجدة لم الاب وطلبت

مطل حبه

سبب  
 في جمع ميراثها

ميراثها

ميراثها فقال لها عمر رضى لا اجد لك في كتاب الله شيئا ولا في سنة رسول  
 الله عم والله اعطاه ابو بكر رضى غيرك يعني انما كانت ام الام واث  
 ام الاب فخا جته وقالت يا امير المؤمنين انا اوتي بالميراث  
 منها لانها لو ماتت ما ورثها ولد ولدا ولوليت انا ورثت ولوليت  
 فاعطاه عمر رضى السكس يعني شركا مع ام الام في ذلك السكس  
 وقال السكس كل ولما عتكن فصارا جميعا منها على ان الجدة اذا كانت  
 من قبل الاب او من قبل الام واحدة كانت او اكثر اذا كن ثابته  
 متحاذيات في الدرجة يشتركن في السكس وبنسبة بالسوية  
 ويسقطن اى الجذات كلهن سواء كانت ابويات او اميات  
 او مختلطات بالام اما الابويات فلا تحاد السبب الذي هو  
 الامومة واتما الاميات فله ولوجوه اولادها بالام والابويات  
 ايضا بالاب عطف على الضمير في يسقطن وانما جاز ذلك من غير  
 التاكيد لوجوه الفاصل حتى الابويات به لان الاميات لا يسقطن  
 بالاب والاب انما يكون سقطا اذا كان وارثا وكذا الام في المسئلة  
 السابعة والمص اكتفى عن هذا القيد لهما وفي سائر المواضع التي



يذكر فيها الحاجة بالقاعدة الآتية ذكرها في باب الحجج من ان المحرم  
 لا يجب عندنا ان المذكور قوله عثمان رضي وعط وزيد بن ثابت  
 واخي بن كعب وسعد بن اب وقاص رضي وهو اختيار الشعبي  
 وطائفة من مذهب علمائنا وقاله عمر بن مسعود وابو موسى  
 الشعمري وعمران الطحسين رضي تروى ام الاب مع الاب وهو اختيار  
 شيخنا الحسن وابن سيرين وبه اخذنا كل والنافعي واستدلوا  
 بحديث ابن مسعود رضي ان النبي عم اعطى الجنة السكينة بها  
 وروي ان النبي عم اعطى ام حنكة من ابن حنكة السكينة  
 وحكمة جي والمعنى فيه ان ارث الجدة ليس باعتبار الادلاء  
 لان الادلاء بالانثى لا يؤثر في استحقاق شيء من فريضتها ولا في القام  
 مقامها في التوريث بمثل سببها كالبنات والاخوات ولكن الاستحقاق  
 بلم الجدة وفي هذا الاسم ام الام وام الاب سواء فاذا كان الاب  
 لا يجب ام الام فكذلك لا يجب امه اذا لافق بينهما الآتية مع الادلاء  
 والاستحقاق ليس به ولو كان الاب عن محبة شيئا من الجدة لا يتوق  
 فيه من يكون في جانبه ومن لا يكون في جانبه كام الام ونحن نقول ان

استحقاق

ان استحقاق الميراث لا بد فيه من اعتبار الادلاء لان محرم الاسم  
 بدون القرابة لا يوجب الاستحقاق والقرابة لا تثبت بدون اعتبار  
 الادلاء فمهما معنيان احدهما اتحاد السبب والاخر الادلاء وكل  
 واحد منهما ناثير في الحجج ثم اتحاد السبب وان انفرد من الادلاء  
 تعلق به حكم الحجج الا يري ان بنات الابن محجبن بالبنين لاتحاد السبب  
 اذا ادلاء بينهما واذ ثبت للحجج اتحاد السبب وان انفرد عن  
 الادلاء فكذلك ثبت بالادلاء وان انفرد عن اتحاد السبب  
 واذ تقرر هذا فنقول الجدة التي من قبل الاب تحجب الاب لوجود الادلاء  
 وان انفرد مع اتحاد السبب وتحجب الام لوجود اتحاد السبب وان  
 انفرد الادلاء والجدة التي من قبل الام تروى مع الاب لعدم  
 الادلاء واتحاد السبب جميعا وتحجب بالام لوجود الادلاء واتحاد  
 السبب جميعا وبه فارق الاخ لام مع الاتح فمما لا يوجد اتحاد السبب  
 والمشاركة بينهما في النصيب وتأثير وجود الادلاء عند المشاركة  
 بينهما في النصيب فكان وادنا معهما وبهذا التقدير يتبين ان القاعدة  
 المذكورة كلية بلا مشنوية واتمنا و بجدد ابن مسعود رضي فروع

مطل

مكرر فانما هو في النصيب  
 بين ابني ابن ابن ابن ابن  
 ام الاب السكينة ووجود الاب  
 في نصيب ابن ابن ابن ابن







كلما ازداد بعد الجدة الميت بدرجة ازداد تورث الابوين  
 معه على ثنتين اثنا ويندرج تحت تلك القاعدة احكام سائر الجدا  
 علم انهم ثم ان المسئلة المذكورة ثالثة المسائل المستثناة التي  
 تخالف الجد فيها الاب والجدة القربة من اى جهة كانت اى سواء كانت  
 من جهة الام او من جهة الاب تجب الجدة البعدي من اى جهة كانت  
 وهو مذمب على واحد الروايتين عن زيد بن ثابت رضي الله عنه واخذ  
 علما ونا فيثبت للجد هنا في اقسام اربعة وفي رواية اخرى ان  
 القرنى ان كانت من قبل الام والبعدي من قبل الام فهما سواء  
 وبما اخذنا كل واحد في نفسه على قول الشافعي في مختصره  
 في يكون حجب القربة في اقسام ثلثة فقط من تلك الاربعة  
 ووجه هذه الرواية ان الجدة انما تسحق الميراث بالامومة ومعنى  
 الامومة في التي من قبل الام اظهر لانها لم تدعى بالام والافري  
 تدعى بالاب فاذا كانت القرنى من جهة الام فقط ظهر الترجيح  
 في جانبها من وجهين زيادة القرب وزيادة ظهور صفة الامومة  
 في جانبها فري اولى وان كانت القرنى اولى من قبل الاب فلها ترجيح

صحيح ١٤٩  
 ١٤٩٠  
 ١٤٩١  
 ١٤٩٢

من وجه وهو زيادة القرب والتي من قبل الام ترجح من وجه وهو  
 زيادة ظهور صفة الامومة فاستويا فيكون الميراث بينهما كما  
 مذمب زيد بن ثابت في الجمع الا ان لالا في زيادة قرب والمجد زيادة  
 قوة من حيث الابوة فيستويان في الميراث ووجه الرواية التي  
 اخذنا بها ان الجدة تورث باعتبار الامومة وبما الاصل ومعنى  
 الاصلية في القرنى اظهر منه في البعدي من اى جانب كانت القرنى  
 لانها اصل الميت والا فري اصل اصل الميت فاذا كانت  
 الاصلية في القرنى اظهر تقدمت على البعدي كما لو كانت القربة من  
 قبل الام الا بيري ان ام الام وام الاب لو اجتمعا كان الميراث  
 بينهما ولو كان كما قاله زيد بن ثابت في الرواية الاولى في غنى عن زيادة  
 قوة الامومة لوجب ان يكون الميراث لام الام دون ام الاب  
 كذا في شرح السرخسي وانه كانت القرنى كام الاب عند  
 مع ام الام وكام الام مع ام الاب ومجىبة كام الاب عند  
 وجوده وام ام الام وفي هذه الصورة على قول ابن مسعود  
 رضي الله عنهما نصفان لان اصله ان الاب لا يحجب امه وان القرنى



والبعدي سواء، وأما على قول جمهور الصحابة فاختلف فيه فعند  
 الأكثرين أن الأبوية القرينة تجزئ المومة البعدي ثم تجزئ الأب  
 كما تجزئ الأخوة الأم من الثلث إلى السكس وإن كانوا لا يبرثون  
 مع الأب وعند البعض وهو أيضا رواية عن أبي حنيفة أن السكس  
 كلمة لام أم الأم والباء للأب لأن الأب لما جئ به فكأنها لم تكن  
 وإذا كانت جدة ذات قرينة واحدة كام أم الأب والآخرى ذات  
 قرابتين أو أكثر كام أم الأم وهي أيضا أم أب الأب بهذه الصورة  

س	أم
أب	أم
أب	أم
أب	أم
أب	أم

 وتوضيحها امرأتان لأحديهما ابن وبنت و  
 لبنتها بنت وللثانية بنت فقط  
 أم ذات قرابتين أم ذات قرابة واحدة  
 فزوجة الثانية بنتها من ابن الأولى  
 فتولد لها ابن هو ابن ابن الأولى وابن بنت الثانية وتزوج هذا  
 الابن بنت بنت الأولى فتولد لها ولد فمات هذا الولد وخلف  
 المرتين اللتين مما جدناه فإن الثانية منها أم أم الأب لهذا  
 الولد والأولى أم أم الأم لمن قبل بنتها وأم أب الأب من قبل ابنها  
 وأما بيان اجتماع ذات ثلث قرابات مع ذات قرابة واحدة فهو

أن تكن

أن تكن المرأة التي زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد منها ذكر أو أنثى  
 ابن ابنها بنت بنتها فولد منها هذا المولود بنت بنت أخرى  
 لها فولد منها ولد كانت تكن المرأة للمولود أم أم أم الأم وأم  
 أم أم الأب وأم أب أب الأب وكانت صاحبها أم زوجة  
 ابنها أم أم أب الأب وصورة هذه هي  

أم	أب	أم
أب	أب	أم
أب	أب	أم

 بقسم السكس بينهما عند أبي يوسف  
 انضافا باعتبار الأبدان وهو قول  
 سفيان الثوري وعند محمد أثلاثا باعتبار الجهات وهو قول  
 زفر والحسن بن زياد وقال شمس الأئمة الرضوي ولا رواية فيه  
 عن أبي حنيفة وذكر في فرائض حسن الشافعي من أصحاب الشافعي  
 أن قول أبي حنيفة وما كان والشافعي كقول أبي يوسف وهو قول محمدان  
 الاختلاف باعتبار الأبواب لا باعتبار الأشخاص إلا يرى أن المحرم لا يخرج  
 من أن يكون شخصا لما انعدم في حق سبب الاختلاف في جعل كالمعروف  
 فتقضى اجتماع في سبب بيان فهو شخص واحد صورة ولكنه في الحكم متعدد  
 باعتبار تعدد السبب كما إذا تزوج ابن عم أحد عمي أخ لام فإن لابن العم



الذي هو اخ لام السكس بالفرضية والباقي بينهما نصفان وكذا لو تركه  
 ابن عمه احد هما زوجا فلان زوج النصف بالفرضية والباقي بينهما نصفان  
 بالعصوبة وكذلك المحوس لو تركه الله وهي اخته لانيه فانها تراث بالسبين  
 جميعا بخلاف الاخ لآب وام فانه لا يراث بالسبين لان السبب هناك  
 واحد وهو الاخوة ثم الاخوة لام باعتبارها في الترجيح وتقوى السبب  
 بها حتى يتقدم الاخ لآب وام على الاخ لآب فلم يكن معتبرا في الاحتقاق  
 بخلاف ما نحن فيه وقبح قولنا ان الاحتقاق للمرات  
 ليس باعتبار الادلاء لما قررنا ان الادلاء بالاناث لا يؤثر  
 في احتقاق الفرضية بمثل سبب المذني به ولكن الاحتقاق  
 بهم الجدة ويتعدى الجهة لا يتعدى الكس فان التراتب ان اولئك  
 قرابات يقال لها قرابة واحدة يقال لها ايضا جهة بخلاف الامثلة  
 المذكورة فان هناك يتعدى الكس بتعدى الجهة فيتعدى الاحتقاق  
 بحسب تعدد ما فاذا كانت جهة ذات قرابات تلك مع جهة ذات  
 قرابة واحدة يقسم السكس بينهما النصفان ايضا عند يوسف  
 وابا عند محمد **باب** العصبات عصب الرجل

في اللغة

في اللغة  
 في اللغة

في اللغة نبوه وقرابة لانيه وانما سميوا عصبه لانهم عصبوا به اي  
 احاطوا به فالآب طرف والابن طرف والعم جانب والاخ جانب  
 والجمع العصبات كذا في الصحاح وفي المغرب كانها جمع عاصب  
 وان لم يجمع به ثم سمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا  
 في مصدرها العصبوبة والمذكر بعصب الانثى اي يجعلها عصبه  
 العصبات النسبية قديما على السببية لانه اقوى منها  
 تلك عصبه بنفسه وعصبه بغيره وعصبه مع غيره لانه لم يمتح  
 في عصبوبة الي غيره فهو عصبه بنفسه وان احتاج فان شاركه  
 ذكر الغير فيها فهو عصبه بغيره والافعصبة مع غيره فالخمر على  
 ولا يفر ابناؤه على الاصطلاح اما العصبه بنفسه فكل ذكر  
 احتزر بقيد الذكورة عن الانثى لانها لا تكون عصبه بنفسه  
 لا بدخل في نسبة الي صاحبه لم يقل الي الميت لعدم اخصاص  
 له انثى سواء دخل في نسبة اليه ذكر او لا كما لا بين الصلابة وانما  
 اعتبر القيد المذكور احتراز عن دخلت الانثى في نسبة اليها  
 لانكون عصبه كانباء الام فانها من ذوات الفروض والبالام



ومن فأنكره ولا والله  
بما يحسن كماله في نسبه

مطلح الحد

وابن البنت فانها من ذوي الارحام وانما قال في نسبه ولم يقل  
في قرابته كيلا يخرج بعض العصبات بنفسه كالاخ لاب وام فان  
الانثى داخله في قرابته لاجبه وذكر ظاهر لانه نسب اليه بالنسب  
للأب فلا يثبت بوسطه غيره ومن لم يثبت له هذا اورد النقض بما  
ذكر ومن قال ان العصبه عند الفقهاء الذكر الذي يلد الى الميت  
بذكر فكما لم يصب في اطلاق العصبه لما عرفت انه حد اطلاقه  
فكذلك لم يصب في اشياء المدعي به بصيغه الجمع لانه قد يكون ذكرا  
واحدا وهو اربعة اصناف لانه ان كان اصلا فالصنف الثاني  
وان كان فرعا فان كان فرع نفسه فهو الصنف الاول وان كان  
فرع غيره ففرع الاقرب الصنف الثالث وفرع الابعد الصنف  
الرابع جزوه اي جزء من نسب اليه لم يقل جزء الميت لما مر  
انما واصله وجزء ابيه وجزء جدك يدل عن قوله اصناف اربعة  
ومن قدر لكل منها مبتداء فعدايت بتركيب آخر غير ما ذكره  
المص رحمه الله الاقرب فالاقرب اي يترجح الاقرب فالاقرب  
يرجحون بقرب الدرجة الفعل الذي قدرناه يفسره الفعل الظاهر

بعد

بعد كما في قوله ثم وان احده من المشركين استجاده اي وان  
استجاده احده من المشركين استجاده وشرط التجانس المعنيين  
المفسر والمفسر لا يثنى بافراد احدهما وجمع الآخر عليهم بالميراث  
يعني الميراث بالعصبة فالتعريف للجزء الميت انما في هذا  
التفسير فاعلم ان ثبت من الامرين ابنه وابيه فان كل واحد منهما  
ذكر متصل بالميت بلا واسطة وبين ابن ابنة واب ابنة فان كلاهما  
يتصل به بوسطه واحدة وايضا لو لا ذلك التفسير لرجحنا آباءه  
على ابن ابنة لان للاب قرب الدرجة حقيقة فانه يتصل بالميت  
بغير واسطة وابن الابن يتصل به بوسطه فان هذا الايهام وفلك  
الاشباه ببيان انه اراد بقرب الدرجة القرب الحكي للحقيقي  
والمراد من جزء الميت ابنه وبدا ظاهر بدلالة ما تقدم من قيد المذكور  
المعتبر في حد العصبه بنفسه فلا حاجة الى تفسيره بالبين ومن  
وهم ان المفهوم مما سبق اعتبار قيد المذكور في ما عدا الصلابة فقد وهم  
على ما ثبتت عليه فيما سبق ثم جزوه وان سفل ثم ابوه ثم جد  
الصحيح وان علا انما قدم الفرع على الاصل مع عدم التفاوت بينها

رد شيخ الاسلام الهروي

من قصرنا بوجه على احد  
فقد تفرقت

شرح صاحب الفوائد



في الاتصال بلا واسطة لا ما قبل ان اتصال الاول يظهر من اتصال الثالث  
 الا ينبغي ان الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا بذكره دون العاكس  
 فان البناء والأشجار يدخل في بيع الارض ولا يدخل في بيعها وظهور  
 اتصالهم يدل على انهم اقرب الى الميت في الدرجة حكما وان لم يكن  
 ذلك حقيقا لان دلالة على القوة في جانب الاصل حيث يتبعه  
 الفرع بدون العاكس فكونه وجها لقربة الى الميت حكما او لي  
 من كونه وجها لقرب الفرع اليه حكما بل لدلالة قوله مع ولا يورث  
 لكل واحد منهما السكس مما تركه ان كان له ولد فانه قد فهم منه  
 ان الاب صاحب فرض مع الولد والولد عصبة فدل على تقدمه  
 في العصبية وقد تقدم ان ابن الابن كالابن في تناول النقط  
 اياه ثم انه لم يتعرض لبيان تقدم الاقرب على الابعد في فرع الفرع  
 واصل الاصل اذا تعدد الظهور بالمقابلة ثم جزمه ابيه قد علم  
 بما تقدم عدم الحاجة الى التفسير ثم جزمه وان سفل تأخير  
 الاخ عن الجد وان علا على قولهم خلافا لهما على ما مر في الباب  
 السابق وستقف على وجهه في باب المقاسمة وانما اطلقه هنا

سبب في تعيينه  
 من غير ان يكون له ولد  
 من غير ان يكون له ولد  
 من غير ان يكون له ولد

اعتمادا على المسلف من تعيينه بالنسبة الى اب حنيفة ثم ان تأخير ابن  
 الابن عن الابن ثم جزمه جزمه وان سفل وجه يهذين التأخيرين  
 ايضا ظاهر من القاعدة المذكورة ثم يرحون بقوة القرابة اشار  
 بعبارة ثم الى ان المصير الى هذا الترجيح بعد الاول فعند وجوده  
 لا عبرة لهذا الترجيح فان ابن الاخ لاب اولى بالميراث من ابن  
 ابن الاخ لاب وام وعند عدمه كما اذا تساوى في الدرجة يعتبر  
 هذا الا انه يخص بالصنف الثالث والرابع بخلاف الترجيح الاول  
 فانه يتم الاصناف كلها على ما عرفت اغنية اي بما ذكر من انهم  
 يرحون بقوة القرابة ان ذا القرابتين منهم اولى من ذي  
 قرابة واحدة اذا كانتا وبين في الدرجة ذكر اكان ذلك  
 او انثى اما اذا كان ذكرا فلا خلاف فيه واما اذا كان انثى ففيه  
 خلاف لابن عيسى وضع فان قلت البس الكلام في العصبية  
 وهو لا يكون انثى قلت نعم الا ان القاعدة لما كانت عامة للعصبة  
 مع غيره ذكرها على وجه العموم واما للاختصار وذلك لقولهم  
 ان اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات اي بنو الاعيان

ترجيح  
 الاول

ولا وجه في بيان الوجه في واحد  
 منهما لظهور من القاعدة  
 التي قدمها مست

ونفي



اولي بالميراث من بنى العلات والمقصود من ذكر الامم ههنا اظهار  
ما يترجح به بنو الاعيان على بنى العلات ثم ان عبارة الحديث وان  
لم يتناول ترجيح الاناث لكن دلالة تناولتهن كالاخ لابل وام  
فانه مقدم على الاخ لابل اجماعا وهذا مثال من ذوالقربتين  
او الاخت لام ولابل وام اذا صارت عصبته مع البنت اى جنبها  
واحدة كانت او متعددة او من الاخ لابل كان الظاهر ان يقول  
فانها اولي الا انه اثر طريقة الاستيفاء روي الا تضار وفيه خلاف  
لابن عباس رضي كما مر وهذا مثال للاثني من ذوي القربتين وانما  
ذكرها ههنا مع عدم كونها عصبته بنفسها بموجب تعميم القاعدة  
المذكورة سابقا بقوله ذكر اكان او انتم وانما قال اذا صارت  
عصبته لانها اذا كانت صاحبة فرض لا يكون اولي من الاخ لابل  
بل يأخذ الاخ لابل ما يبق بالعصوبة لانها ج ذات فرض لا يقال  
الاخ لابل عصبته بنفسه فيكون اقوي فتعارض المثلان لاننا قلنا  
لا عبرة لقوة القريب في نفسه انما العبرة لقوة قرابته فالترجيح  
على قوة وفق القيس وابن الاخ لابل وام او من ابن الاخ لابل لثلاث

من لم يثبت  
للابن عباس رضي

مسألة  
للابن عباس رضي

ههنا

ههنا ايضا وكذلك اى كالحكم المذكور في الصنف الثالث الحكم في اعمام  
الميت فانهم ايضا يرجحون بقوة القرابة عند عدم الترجيح بقرب  
الدرجة وانما اعتبار قرب الدرجة بينهم في الترجيح ابتداء فليس  
بداخل في الحكم المذكور ههنا وفي اعمام ابيه وفي اعمام جد فميت  
لاب وام او لي من عمه لابل وكذا الحال في عم ابيه وعم جده وانما  
ان في الموضوعين بالواو دون ثم لما عرفت ان الكلام ههنا في بيان  
اعتبار الترجيح بينهم بقوة القرابة فقط فان بيان اعتبار الترجيح  
بينهم بقرب الدرجة مفروغ عنه فلا حاجة للاشارة اليه ههنا وهكذا  
الحكم في فروع هذه الاصناف وانما العصبته بخبره فادبع من النسوة  
ومن اللات فرضهن النصف حالة الوحدة والثلاثان وقت الكثرة  
ومن البنات الصلبية وبنات الابن والاضوات الاعيان والعلانية  
يهرن عصبته باخوتهن مستيناف كانه قيل يهرن عصبته فقال  
يهرن عصبته باخوتهن وهذا اولي من كونه حالا وما كونه خبرا مبتدأ  
مخذوف على ان يكون المعنى فلو لا يهرن عصبته فلا وجه له لان محذوف  
صيرهم رتبهن عصبته قد علم فالأخبار رتبه لغو على ان صرف أداة التوزيع

وفي هذا المقام



مع ابتداء لم يعمد او ما يقوم مقامهم لا بد من هذا التعميم لان بنات  
 الابن كما يصرن عصبه باخوتهن يصرن عصبه بذكرى آخر كما ذين في  
 الدرجة من بنى عمتهن وبذكر اسفل منهن في الدرجة من بنى عمتهن  
 اخوتهن او بنى عمتهن كما مر في التشبيب كما ذكرنا في حالتهن اما  
 الاوليان فقد دلت على صبر ورثها عصبه قوله نعم يوصيكم الله اولادكم  
 للذكر مثل حظ الانثيين واما الاخريات فقد دلت على صبر ورثها عصبه  
 قوله نعم وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين  
 وكان الخطر المذكور بقوله فاربعة من النسوة كافيا في البيان الا  
 ان وصفين بقوله اللات فرضهن النصف والثلثان لما كان مظنة  
 ان يتوهم انهم مخصوصات بذكر الحكم من النساء والثمان اللاتية  
 صاحبات فرض لامن جميع النساء تداركه بزيادة قوله ومن لا فرض لها  
 يعزى من لا فرض لها منهن بحال بان يكون من ذوى الارحام على ما نبه  
 عليه بالتمثيل بالعمة بخلاف المحجيات فان لهن فرضا حال عدم  
 الحجاب ولما احتل ان يكون تانيث الضمير في الاعتبار ما من  
 من معنى الجمعية زاد قوله من اللات تنصيصا على المرام واخوة عصبه

وفي هذا الخلاف

ليس



ليس حال امن العامل المذكور لامن قوله لا فرض لها ولا من قوله لا يصير  
 عصبه بنفسه والمعنى بل من العامل المقدّر تقديره واختلطت مع اخيرا  
 والظاهر ان اخا عصبه لا يصير عصبه باخيرا وذلك لما سبق من ان النكح  
 الوارد في تعصيب الانثى بالذكر اغا ورثة البنين والبنات والاخوة  
 والاخوات فلا يلحق بهن الا من كانت في معناه من وليس العم والعمة  
 مثلا في معنى الابن والبنات ولا في معنى الاخ والاخت لان الابن والاخ  
 اقوي في العصوبة من العم ولهذا يقدمان عليه والبنات والاخت  
 اقوي من العمة ولهذا يستحقان الفرض دونها واما التعليل بان  
 الاخ يعقب اخته بنقلها من فرضها حالة الانفراد الى العصبية  
 كبلالائهم تفضيل الانثى على الذكر والمسوات بينهما فاذا لم يكن  
 الانثى بانفرادها صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم تعصيبها  
 باخيرا فغير تام لانه قد لا يلزم المحذور المذكور ومع ذلك يتحقق  
 التعصيب كما في المحجيات نحو بنت الابن فيما اذا تركه بنتين وابن  
 ابن وبنت ابن ونحو الاخت لابي فيما اذا تركه <sup>اختين</sup> لاب وام  
 واختا واخا لابي فان كل واحدة منهما يصير عصبه باخيرا مع انه





لا يلزم تفصيل الانثى على الذكر ولا المساواة بينهما على تقدير عدم التعصيب  
 لعدم كونها صاحبة فرض لكنهما محجوبة كالتعم والعمالة اذا كان الابن لم  
 اولاد كان المال كله للعم دون العم وكذا الحال في ابن العم مع بنت  
 العم لاب وفي ابن الاخ مع بنت الابن لاب واما العصبية مع غيره  
 هذا كاختيه من جمل مصطلحات القوم فمن قال في شرم واما العصبية  
 الحاصلة عصويتها مع مقارنته غير فقد اخطأ كما لا يخفى فكل  
 انثى تصير عصبية مع انثى اخرى كالأخت الاعيانية او العالانية  
 مع البنت صليبة كانت او بنت ابن واحدة كانت او اكثر كما ذكرنا  
 في احوال الاخوان من انهن يصرن عصبية بالبنات وتسميتها  
 بالعصبية مع غيره مأخوذة من قوله عم اجعلوا البنات مع  
 الاخوات عصبية وفي رواية ان وجه البنت شرط بصيرورة  
 الأخت عصبية لا سبب لان البنت ليست عصبية في نفسها فكيف  
 تعصب غيري بخلاف البنت مع الابن والأخت مع الاخ لان الذكر  
 فيها عصبية بنفسه فيعصب الانثى فكان الغير في سبب العصبية  
 فسميت بالعصوية بغير تفصيل على النسبية وأما العصبية

بعض عصبية مع غيرها  
 بغير عصبية مع غيرها

بعض عصبية مع غيرها  
 بغير عصبية مع غيرها

أي آخر

الفرق المراساة

أي آخر هذا الجنس من الورثة وصيغة الجمع للمتعدد في النوع ومن  
 قيد بالنسبة لم يصب لان آخر كل شيء يكون منه والسببية ليست  
 من النسبية وكان المناسب لبقاء الكلام ان يقال والعصبية  
 السببية مولي العتاقة الا انه لما كان مصرحاً به فيجب على عدله عنه  
 الى ما فيه فائدة زائدة مولي العتاقة هو وما يقوم مقامه عند  
 من عصبية مقدمان عندنا على الورثة على ذوي الفرض المقدم على ذوي  
 الارحام وهو قول علي وزيد بن ثابت وقال ابن مسعود وهو مروي  
 عن ذوي الارحام ايضاً وبه اخذ ابراهيم النخعي له قوله في والوالد  
 بعضهم او في بعض في كتاب الله اي بعضهم اقرب الي بعض عن  
 ليس له رحم والميراث يثبتني على القرب وقوله عم لمن اعتق  
 عبداً هو احوك ومولاك فان شركه فهو خيرك وشركه وان كفره  
 فشركه وخير كل وان مات ولم يشركه وارثاً كنت انت عصبية  
 فقد اشترط في توريث مولي العتاقة ان لا يدع المعقق وارثاً  
 وذوي الارحام من جمل الورثة وحجة الجمهور ما دوي ان بنت حمزة  
 رضى اعتقت عبداً ثم مات العبد وشركه بنته ومولاته فجعل النبي لهم نصف

بعض عصبية مع غيرها  
 بغير عصبية مع غيرها

بعض عصبية مع غيرها  
 بغير عصبية مع غيرها

مطلقات ذوات مولاة



ماله لبنة والبناء لولاه وبهذا نفى عن مولي العتاقة مقدم على الرقة  
 ومن ضرورة تقدمه عليه ان يكون مقدما على ذوي الارحام وبهذا نبين  
 انه عم اراد بالوارث في الحديث الذي عكس به ابن مسعود العصبية  
 لا مطلق الوارث فان دفع الاستحباب به واما ما قيل في الجواب عن  
 الآية من ان سبب نزولها ما روي من انه عم لما قدم المدينة آتيا  
 بين المهاجرين والانصار وكانوا يتوارثون بذلك فنسخ الله تعالى  
 هذا الحكم بهذه الآية وبين ان الرحم مقدم على المواخات والمولات  
 ولا نزاع لنا في تقدم ذي الرحم على مولي المولات ففيه نظر لان مناه  
 على تخصيص الحكم بسبب النزول وهو خلاف ما تقرره الاصول  
 من ان الغيرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب على ان الآية المذكورة  
 قد تكرر نزولها على ما دل عليه ذكرها مرة في سورة الانفال واخرى في  
 سورة الاحزاب والتقدير المستفاد من خصوصية سبب النزول  
 على تقدير تمامه انما يكون في احديهما دون الاخرى قيل واذا كان  
 مولي العتاقة عصبية بواخر العصبية كما دل عليه الحديث كان مقدما  
 على ذوي الارحام والرق تقدم العصبية عليها وفيه انه لا دلالة

في الحديث

في الحديث المذكور على كون مولي العتاقة اخر العصبية ولا حاجة  
 الى ذكره في تمام التقريب وبيان الترتيب كما لا يخفى ثم المعتبر برئ من  
 معتق سواء اعتق لوجه الله تعالى او لوجه الشيطان واعتقه سايئة او  
 ان لا ولاء عليه واعتقه بجعل او بطريق الكتابة الى غير ذلك وقال  
 ما كل ان اعتقه لوجه غير الله تعالى او بشرط ان لا ولاء عليه لم يكن له عليه  
 ولاء لان هذه صلة شرعية فانما يستحقها من يعتق لوجه الله فاما المعتق  
 لوجه غير الله تعالى فحان في قصده فيحرم هذه الصلة ومن طرح بنوع الولاء  
 فقدره فلا يستحقها وهو محجوب عليه بعوم قوله عم والولاء لمن اعتق  
 وبان سبب الولاء هو العتق على ملكه على ما نبين في كتب الفقه وقد تحقق  
 السبب الموجب له ومن قال ان السبب هو الاعتاق لقوله عم الولاء  
 لمن اعتق فقد اخطأ في تعيين السبب لما عرفت فيما سبق ان السبب  
 هو العتق لا الاعتاق ولم يصب في الاستدلال عليه اذ لا دلالة في الحديث  
 المذكور الا على ان لمن اعتق ولاء واما ان سبب الولاء الاعتاق والعتق  
 فالحديث ساكت عنه ثم عصبية اي عصبية مولي العتاقة وقد نبهت  
 فيما سبق على فائدة ثم فتذكر على الترتيب الذي ذكرنا في معنى العصبية

ط



فيكون عصبية النسبة بنفسها مقومة على عصبية النسبة اعني  
 معتق المعتق ومعتق معتق المعتق وأن علا وانما قيدنا عصبية  
 النسبة بنفسها لاسيما في الاميراث بالولاء للصفين الاخرين  
 من العصبية النسبية والترتيب بين هؤلاء العصابات على ما ذكره  
 ابن المعتق اولى عصبية ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوع ثم جد وان  
 علا اما آخرها فصل هناك ثم معتق المعتق ثم عصبية على الترتيب  
 المذكور ثم معتق المعتق ثم عصبية وهكذا وذلك لقوله عم الولاء لجهة  
 كلمة النسب ان وصلته كوصلته فيكون سببا لاختصاص الارث  
 مثله اما بيان انه كالنسب فهو ان النسب كما انه نسبة تحققت  
 من نسب الاب لاهياء الولد فكذلك الولاء نسبة تحققت من  
 نسب المعتق لاهياء المعتق وهذا لان الرق موت حكمي ينافي  
 المالكية التي بها فضل الانسان على سائر الحيوانات وبهذا تحقق  
 عاجزا عن التصرفات ملحقا بالجمادات فان قلت قضية النسبة  
 ان يكون الولاء مشتركا بين الذكر والانثى كالنسب وليس كذلك  
 قلت لانهم ان قضية ذكر فانه لا يقتضي ساواة المشب والمشب به

في وجه النسبية فضلا ان يقتضي ما واتهما في جميع الاحكام والا  
 نعم لقائل ان يقول لما كان الولاء وصلة كوصلة النسب ينبغي ان  
 يرث كل من يرث بالنسب من اقرباء المعتق سواء كان عصبية  
 او صاحب فرض او بقول لا يمكن الولاء موروثة ينبغي ان لا يرث  
 العصبية ايضا كما لا يرث صاحب الفرض في الفرق بينهما حتى يرث  
 احدكما دون الآخر حتى ههنا شيء آخر وهو ان دلالة الحديث المذكور  
 على ان الولاء سبب للارث مطلقا كالنسب والمدعي كونه سببا له  
 بالعصبة ولا دلالة فيه على تلك الخصوصية فلا يتم التقريب به بل  
 لا بد في تمام من التمسك بحديث آخر وهو قوله عم لمن اعتق عبده  
وان مات ولم يدع وارثا كنت عصبته ولا شيء من ميراث المعتق  
 للانات من اقرباء المعتق بعينه من حيث انهم من اقربائه واما  
 من حشبه اخر كما اذا كان بينهما وبين معتقه قرابة نسبية او نسبية  
 فلمن من الميراث ومن ههنا تبين انه لا عصبية بغيره ومع غيره في  
 ورثة المعتق لما عرفت انها لا يكونان الا من الاناث وهما ما وعزاه  
 فيما سبق وذكره لقوله عم ليس للنساء من الولاء اما اعتق او اعتق

في هذا الخبر اضطراب  
 يظهر بالتأمل

دفعه كذا



من اعتقن او كاتب من كاتبين او دبرن او دبرن دبرن  
 او جبر ولا معتق او معتق معتق فاذا لم يكن له الولاء الا في  
 المذكورة لا يكون له شيء من ميراث المعتق بسبب كونهم من اقرباء  
 معتق لان سببه الولاء وهو منقوض في غير ذلك الصور فان قلت هذا  
 الحديث اذا فكيف يستدل به قلت نعم انه كان شاذ لكنه تأكيد بما  
 يشتهر باقوا بل الكبار من الصحابة عمر وعلاء بن مسعود وغيرهم  
 عنهم فانهم قالوا مثل ذلك فصار بمنزلة المشهور ومعناه ليس  
 للنساء شيء من الولاء الا ولأما اعتقته او ولأما اعتقه او ولأما  
 مكاتبته او ولأما كاتبه من كاتبته او ولأما مدبرته او ولأما دبره  
 من دبرته او الولاء الذي هو مجرور ومعتق من او والوالد الذي هو مجرور  
 معتق معتق من المستثنى منه في الحديث محذوف وما الموصول  
 مقدر في جميع المعطوفات الا في قوله او جبر فانه في تاويل المصدر  
 الذي هو بمعنى لهم المفعول كضرب الامر بمعنى مفروبه ولا حاجة اليه  
 ان يقدريه ان كما يتوهم وكلمة ما المذكورة والمقدرة عبارة عن  
 من قوي يتعلق به العتق فانه بمنزلة ما يبر ما يتمكن مما لا عقل له

كما وقع

كما وقع في التنزيل ووجه هذا التنزيل ان الكافر لما عطل الآلة التي  
 اعطاه الله تعالى للمعرفة وهي العقل ولم يستعملها في معرفة مبداه ومعاده  
 فقد الحى نفسه بما لا يعقل فخاراه الله تعالى بفرب الرق عليه فكان  
 الرق اماه لذلك الالحاق في ادم فيه تكل الامارة عبر عنه بما عبر  
 عن المصطفى به والضمير الراجع الي الموصولين محذوف وكذا المضاف  
 الي المآلات اقامة للمضاف اليه مقامه وقوله او جبر على ان اول المذكور  
 معطوف على هذا المضاف فان قلت موجب ضم المستثنى ما ذكر ان لا يكون  
 للنساء ولأما معتق مكاتبهن ومدبرهن ولأما مكاتب او مدبرهن  
 ولأما مكاتب او مدبر معتقهن ولأما مكاتب مدبرهن ولأما  
 مدبر مكاتبهن قلت قد علم ثبوت الولاء لهن في هذه الصور لانه  
 النقص وذلك ان الولاء لما ثبت لهن في مكاتب المكاتب فلان ثبت  
 في مكاتب المعتق ومعتق المكاتب ومدبره بطريق الاول وكذا  
 لما ثبت في مدبر المدبر فلان ثبت في معتق المدبر ومدبر المعتق بطريق  
 الاول يبق مكاتب المدبر ويمكن الحاقه ايضا بما ذكر بناء على عدم  
 الفرق بين المدبر والمعتق في باب الولاء فان قلت بشرط العمل

مع قوله تعالى او مكاتبته



بدلالة النفي ان لا يعارض عبارة لان العبارة قاضية عليها عند قيام التعارض  
 بينهما وقد عارضتها مع عبارة النفي قلت ذلك اذا لم يكن الدلالة  
 مؤكدة بموافقة العكس كالذي نحن فيه ثم ان صورة ولاء معتق  
 ومكاتبين ظاهرة واما صورة ولاء معتق معتق ومكاتبين ظاهرة  
 واما صورة ولاء معتق معتق ان يعتق معتق امرأة رقيقا له  
 ثم يموت المعتق الاول ثم الناء وتبقى المعتقة فولاء الله لها ولا حاجة  
 الى فرض عدم العصبة النسبية لان الكلام في ثبوت الولاء لها وعق  
 موقوف عليه انما الموقوف عليه اخذ الميراث بسبب ذلك الولاء  
 وذلك امر ضروري ثبوت غير لانهم كيف وقد يختلف عنه كما اذا  
 ثبت ولاء المسلم للكافر وذلك انه من العصبة والعصبة لا تستلزم  
 اخذ الميراث عن هو عصبة على ان فرض لا يجدي لبقاء احتمال ما يخ  
 آخر عن الارث وهو ان يكون له اصحاب فرائض يستوعبون التركة  
 وصورة ولاء مكاتب مكاتبين ان يكاتب مكاتب امرأة بعد ادائه  
 البدل رقيقا له فيؤدي المكاتب الله البدل ثم يموت المكاتب الاول  
 ويبقى المكاتب الله فولاء له وصورة ولاء مدبرين ان تدبر امرأة

عبد

عبدها ثم تزده وتلحق بدار الحرب وبحكم القاضي بلحاظها فتصير مينة طحا  
 فيعتق المدبر ثم تعود المرأة الى دار الاسلام مسلمة فولاء له ثم  
 ان مات وصورة ولاء مدبر مدبرين ان يشتري هذا المزبور بعد  
 اعتق بحكم القاضي بلحاظ مدبرته المرتدة الى دار الحرب رقيقا فيدبره  
 ثم يموت وتعود المرأة مسلمة قبل موت المدبر الاول او بعده ثم يموت  
 المدبر الثاني فميراثه بالولاء لتلك المرأة ومن ومن ثم لا بد في صورة  
 مدبر مدبرين من فرض الارث لاد مرتين فقد وسم ثم ان ذكر على ما روي  
 من ان ولاء المدبر للمولي انما يثبت بعنقه عليه بحكم ذلك التدبير  
 وليس الامر كما زعموا فانه قد ثبت الولاء له بدونه فيصح عن ذلك  
 قول صاحب التحفة ثم الولاء كما ثبت بحقيقة العتق يثبت ايضا بحج  
 العتق فان ولاء المدبر يثبت بالتدبير لمدبر ولا يتنقل عنه  
 وان عتق من جهة غيره لان الولاء قد ثبت بحج الحرية للمدبر والولاء  
 لا تحتمل النسخ ولا يتحول عنه وصورة المسئلة ان مدبرين شركيين  
 جاءت بولد فاعاه احدهما يثبت نسبه منه ويعتق عليه ويغرم نصيب  
 شركه منه والولاء بينهما وكذلك مدبرين شركيين يعتق احدهما

من قال بحرية هذا  
 المدبر

صدر المدبر



موصوفين عتق بالعتق ولا يتغير الولاء عن الشركة عند اذينة  
 وعندما اذا عتق احد ما نصيبه عتق جميعه ثم ان قوله فان ولأه المولود  
 يثبت بالتدبير على المدبر اه مخرج فيما ينهناكه عليه من ان الولاء امر  
 غير الارث وغير مستلزم له وصورة جبر ولا معتق من ان امرأة زوجت  
 معتقة غير طين عبدها فولد بينهما ولد فان الولد يثبت نسبه  
 من الوالد ومربعه للام لان الولد يتبع الام في الرق والحرية وولاء  
 الولد لمولي امه فلوان المرأة اعتقت العبد جبراً عتاقها اباه ولاء  
 ولده من مولي الام اليها حتى لو مات المعتق ثم مات ولده وترك  
 معتق ابيه فميراثها لها قال صاحب الهداية وهذا لان الولاء بمنزلة  
 النسب ثم النسب لا الاباء فكلوا كل الولاء والنسب الي مولي الام  
 كانت لعدم اهلية الاب فزوجة فاذا اصارا بلاء عليه والولاء اليه بمنزلة  
 ولولا الملاعة ينسب الي قوم الام فزوجة فاذا اكذب الملاعن  
 نفسه ينسب اليه انتهى وعبارة الجهر ظاهراً ان ما ثبت لمولي الاب  
 ليس ولأه اضر بل هو الذي ثبت اقولا لمولي الام وبعبارة الاشغال  
 انتقل هذا المعنى عن حيز الظهور الى حيز الخصوصية ولا بعد في ان الولاء

بغيره من غير ان يكون له  
 حيزه من غير ان يكون له  
 حيزه من غير ان يكون له  
 حيزه من غير ان يكون له  
 حيزه من غير ان يكون له

حكيم لقراءة حقيقة حتى لا يتصور انشغالاً ولولا ذلك الانشغال لكان  
 احد الامرين لان ما انشغل في الولاء ما ثبت لمولي الام بعد انعقاده  
 وذلك فكلما لان الولاء كان نسب لا يقبل الفسخ واما كون مولي الام  
 وارثاً بذلك الولاء عند موت الاب قبل الولد وليس كذلك وبهذا انفصل  
 الفسخ فساد ما قيل ان الولاء جعل في الشريعة بمنزلة النسب والنسب  
 لا يفسخ فكذلك الولاء يجب ان لا يفسخ بعد ثبوته واجيب عنه بما ذكره  
 نقول لا يفسخ ولكن حدث ولأه اولى منه فقدم عليه كما تقول في  
 له تعصيب فان حدث للرجل ابن كان اولى من الاخ وان لم يطل تعصيه  
 وصورة جبر ولا معتق معتق من ان امرأة اعتقت عبداً ثم اشتري  
 المعتق عبداً وزوج معتقه غير من عبده فولد بينهما ولد فوالد  
 هذا الولد لمولي امه فلوان المعتق اعتق عبداً جبراً لا عتاق ولاء  
 وللمعتق الي مولاه ويستدل ايضا على جبر الولاء بما روي ان الذبيح  
 راي فتية اعجبه ظفرهم وامهم مولاة لرافع ابن خزيمة وابوم عبد الله  
 فاشترى الذبيح راهاهم واعتقه ثم قال للفتية انتسبوا الي فنازع رافع  
 وقال لهم مولى فاضلها الى عثمان فكم بالولاء للذبيح فم فذلك







كونوا الابن اقرب من اخيه  
 فيكون الابن اقرب من اخيه  
 فيكون الابن اقرب من اخيه  
 فيكون الابن اقرب من اخيه

لان اتصال كل منهما بالميت بلا واسطة فالابن اقرب منه بلا شبهة  
 فكان الولاء له بلا خلاف وهذه من المسائل الاربع المستثناة على قول  
 الجمهور حيث لم يجعل فيه الجد كالأب ذكر شيخ الاسلام خوادم زاده في شرح  
 فرائض الاصل فضلا آخر وهو ما اذا ترك جد المعق وأخاه وقال الولاء  
 كله للجد في قول ابن حنبل وفي قولهما الولاء بينهما نصفان وهذا لان الولاء  
 لا قرب العصابات المعق يوم مات المعق واقرب العصابات  
 اليه عنده للجد فيكون الولاء كله له وعند مالك سواء فيكون بينهما نصفان  
 ثم ان محمد اذ ذكر في اول كتاب الولاء عن الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن مسعود  
 واثني بن كعب وزيد بن ثابت وابن مسعود الانصاري وسماعة  
 ابن زيد رضي الله عنهم قالوا الولاء للكبير ورغم بعض العلماء بظاهر هذا  
 اللفظ ان الولاء لا أكبر ابن المعق سنا بعد موته وقاله الاكبر في  
 مقام الاب في الذب عن العشيرة وسئل الله عن قديم الاكبر يولد  
 الاكبر الاكبر فيقدم الاكبر في استحقاق الولاء لهذا والمذهب عندنا  
 ان المراد بالأكبر القريب بمعنى يقدم اقرب بنه المعق اليه يوم مات  
 المعق في استحقاق الولاء لما كان المتبادر من مولي العاقبة المعق

كان

كان قوله وأثر العصابات مولي العاقبة مظنة ان يتوهم اختصاص الولاء  
 للمعق تدركه بذكر سبيل فقهي فقال ومن مكن بسبب من العصابة  
 اختياريا كان كالشراء او غير اختياريا كالارث اذا لم يهرم منه  
 كان الظاهر ان يقال محرم لان صفة لقوله ذال لرحم الا انه جرح على الجوار  
 كما في قولهم محرم حيث جرح عتق عليه بنه عليه بقوله عليه علم انه لا دخل  
 لعتقه والاعتاق بولا اطفال له في بعض الصور كما اذا ملكه بالارث  
 وفي الرحم المحرم اولاد الرجل واولاد ابويه وبهم الاضوة والاضوات  
 واولاد الاضوة والاضوات وان سفلوا واباؤه واجدادهم وبناتهم  
 وان علوا واول بطن من بطون الاجداد والجرات بعض الاعمال  
 والعمات والاضوات والحالات دون اولادهم وقال الشافعي  
 في الوالد بن المولود بن كذلك وفي غيرهما لا يعتق عليه وتحريم العلم  
 ان القرابة الحقيقية على ثلاثة انواع قرابة قرينة وهي قرابة ذي الرحم  
 المحرم من الولاد وعلمها العتق بمكده آياه باتفاق بيننا وبين الشافعي  
 خلافا لصحاب الظواهر فانهم يقولون لا يعتق عليه لكن يلزمه  
 ان يعتقه وقرابة ذي الرحم غير المحرم اعني غير المحرم بسبب الرحم

ولا بد من هذا القيد لان مطلق  
 القرابة الشاملة للقرابة لا يختص  
 في انواع المذكورة من حيث



فلا ينافي كونه محرما بسبب آخر كالرضاع والمصاهرة وحكمها عدم العتق  
عليه بالاتفاق وقرابة متوسطة وهي قرابة ذي الرحم المحرم غير الولاد وكلها  
العتق عليه عندنا خلافا لثانيه والاصحاج من الطرفين موضع  
بيانه كتاب العتاق ومن ومن ان النوع الثالث قرابة محرمة غير ذي رحم  
كالامهات والاخوات والعمات والخالات الرضاعية وموطوءة الاب  
وجليته الابن فقد ومن لما عرفت ان المقسم القرابة الحقيقية والمراد  
من المحرمية ما بسبب القرابة وليست فيما ذكر قرابة حقيقية والمحرمية  
في بسبب الرضاع او المصاهرة فلا يكون ما فيه من انواع القرابة التي  
نحن في صدد بيانها ثم اورد المصنف لهذا الفصل مثالا فقال كثلث بنات  
هراير تولدن بين عبد وحرمة للصغري عشرة دنانير والكبرى  
ثلثون دنانير افا اشتريا اباهما بالخيار فعتق عليهما ثم مات الاب  
وتكره ما لا قتله بينهما اثلاثا بالقرض والبلوغ انما قال هذا ولم  
يقول والثلث الاخرا لانه حصه العصبه وشانه عدم التقدير فحقه ان يعبر  
بلا تعيين المقدار بين مشغري الاب افاض بالولاء ثلثة افما للكبرى  
ونفسه للصغري لان الكبرى قد اعتق عليها ثلثة افما س الاب بثلثين

فنا ركب

وإذا قلنا العتق بالخيار  
دون العتق بالقرابة  
بالفصل والاختيار  
والا بغيره

والصغري قد اعتق عليها فبها بعشرين ونص من فة واربعين  
وذكر لان اصل المسئلة من ثلثة للبنات الثلثان وذلك سهران  
لا يستقيمان على الثلثة ولا موافقة بينهما فاخذنا جميع عدد رؤسهن  
وذلك ثلثة والباقي وهو سهم لا يستقيم على سهام الولاء وهي فة  
لان بين العشرين والثلثين موافقة بالعشر <sup>واحد</sup> العشرين اثنان  
وعشر الثلثين ثلثة مجموعها فة ولا موافقة بينهما فاخذنا جميعها  
فحصل منها اثلاثا وهي ضربنا احداهما بالآخر اذ لا موافقة بينهما  
فحصل فة عشر ثم ضربنا فة اصل المسئلة وهي ثلثة فحصل فة  
واربعون فنرا نصيب المسئلة اذ قد كان للبنات من اصلها اثنان  
واذا ضربناهما بالمفروب وهي فة عشر حصل ثلثون فلكل بنت  
عشر وكان للصغري والكبرى من اصلها واحد فضرناهما بالمفروب  
فلم يتغير ففهما ثلثة عشر الباقية على سهام الولاء فاصاب لكل  
سهم ثلثة فلكل كبرى من الثلثة عشر تسعة وقد كان لها عشرة <sup>سهم</sup>  
بالفرضية فلها تسعة عشر وللصغري من الثلثة عشرة ستة وقد  
لها عشرة بطريق الفرضية ومجموعها تسعة عشر وليس للولى على الا



اعمال المحققين

الاكثر العشرة التي اصابها بالفرضية ثم ان للكبرى والصغرى ان يتوجبا  
اباها بالولاء اذا جئنا مطلقا قيل بهذا مما لا شك عنه لقربته بحيث بنت <sup>جزءا</sup> تكون بنت  
الرجل وليته **باب** المحجب المحجب في اللغة المنع ومنه المحجب  
وفي الاصطلاح منع شخص معين عن الميراث بالكلية او عن سهم  
مقدر الي اقل منه بوجوه شخص لا يشارك في اصل ذلك السهم المقدر  
وانما قلنا او عن سهم ولم نقل او عن عصبية كيلا يدخل من عصبية  
بوجوه الفرض عن كل الزكاة الى بعضها في حد محجب نقصان مع عدم كونه  
منه وانما قلنا مقدر كيلا يدخل من احد العصبيتين الاخرتين سهم  
من الزكاة في الجد المذكور كمنع احد الابنين الاخرين جميع ما بقي من الاب  
الى نصفه فان جميع ما بقي من الاب ليس من السهام المقدرة و  
وانما قلنا بوجوه شخص لئلا يدخل الجثمان فانه لمعنه في نفس المحرم  
هو احد الامور الخمسة المذكورة في فصل موانع الارث لا بوجوه شخص  
اخر وانما قلنا لا يشارك في اصل ذلك السهم المقدر كيلا يدخل من احد  
الصليتين الاخرين عن النصف الى الثلث في حد محجب نقصان مع  
عدم كونه منه فان المانع المذكور يشارك المنوع في اصل السهم المقدر

من قد سئل في هذا

وهو الثلثان هو على نوعين محجب نقصان وهو مع ما عطف عليه  
بدل عن قوله نوعين وهو مع من سهم الى سهم مقدر اقل منه وذلك  
النوع من المحجب خمسة نفر كل واحد من اصحاب الفرائض اعلم ان نصيب  
العصبية يكثر ويقل وليس ذلك بطريق النقص لان شأنه ان يأخذ  
الكل عند عدم صاحب فرض وان يأخذ الباقي عن فرضه عند وجوده  
لذوقه في الدرجة عنه فكل من النصيبين المتفاوتين قدم ابتداء  
لا بطريق النقص بسبب فراجه الغير المساوية في الدرجة وهذا  
هو السر في عدم كون العصبية محجوبة بحجب النقصان مع كونه محجوبة بحجب  
حرمان وبهذا يندفع ما عسى ان يخطر بالبال من ان يقال كما ان  
يقال صاحب الفرض قد يمنع من نقصان وقد يمنع حرمانا فاطلا  
المحجب عما منع الاول دون الثاني ثم تخصيص محجب النقصان باصحاب الفرائض  
بناء على ذلك لا بخلو عن حكم للزوجين فان احدهما محجب من النصف  
الى الربع والاخر من الربع الى الثمن بالولدا وولدا الابن والام فانها  
محجوبة بالولدا وولدا الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات من  
اخيها فكانا من الثلث الى السكس وبنت الابن فانها محجوبة بالصليتين



من النصف او الثلثين الى السكس والاحتلاب فانها ايضا تجب  
 كذلك بالاحتلاب وام وقد مر بيان في الباب الاول وجب حرمان  
 التي عن تفسير عامة حكم من الدلالة عليه والوردية فيه اي في هذا النوع  
 من الحب فريقان فربق لا يجبون هذا الحب فيدخلون في حكم السبق  
 بحال من الاحوال لانصالحهم الميت بلا واسطة البتة مصدر بمعنى البت  
 والقطع يقال لا افعله بت او البتة لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على انه  
 مفعول مطلق باضمار فعله والتقدير ههنا ولا يبتون اي لا يقطعون  
 عن الارث البتة وان كان بعضهم يجبون بحسب النقصان وبهم ستة  
 نصفها من الرجال ونصفها من النساء الابن والاب والزوج والبت  
 والام والزوجة من لم يفرق بين المحرم والمحبوب حجب حرمان مع ان  
 الفرق مكشوف عند اصل هذا الفن اعترض ههنا واجاب وبما ان  
 الابن عجاب وفريق يرتون بحال ويجبون حجب حرمان في حال افرى  
 والحال يكون سببا للارث في الصورة الاولى ولا يكون سببا في الصورة  
 الثانية ولذلك فرق بينهما في الصلة وان كانت الصلتان مشتركتين  
 في مطلق الملازمة تبيها على قوة الاولى حيث كانت مؤثرة فيما قارنا

هذه النسخة من نسخة  
 بخط الشيخ الفاضل  
 السيد محمد باقر  
 في شهر ربيع الثاني  
 سنة 1200  
 في مدينة كركوك

سيد

من الحكم

من الحكم ومن لم ينسب له من الدققة غير عبارة النص وقال يجبون  
 بحال وبهم غير الستة المذكورة من اصحاب الفرائض والعصبات وهذا  
 اي اختلاف الحكم بحسب الحال في الفروع التي مبني على اصلين الاول  
 منها لصاحب الفرض والتي للعصبة على ما دل عليه عبارة وشارة  
 فلا يرد المناقشة على اصل الاصلية لا يجري في ولد الابن مع الابن الآخر  
 لانه عصبة ولا على الاصل التي بان ان اجره على ظاهره وهو ان الاقرب  
 في الدرجة مطلقا بحسب الجواب بعد نزع من حجب ام الام بالاب وحسب ابن الاب  
 لاب وام بالاب لام وان قيد بان يكون الا بعد موليا باقرب  
 كان الاصل التي بعينه الاصل الاول فلا معنى لجعلها اصلين اصلها  
 ان صاحب فرض يؤول من أدنى الدلول الى البيوت اذا ارسل اي يؤول  
 قرابة الى الميت بشخص ويتوصل اليه بسببه لا يرت مع وجوه ذلك  
 الشخص هذا لا يصح على اطلاقه بل عند تحقق احد الشرطين على سبيل  
 البدل استحقاق الواسطة جميع المال واتحادهما في سبب الارث ولكن  
 قال ان كسختي الكل اي بحجة واحدة او نحو السبب فانه اذا تحقق الاول  
 منها كمل في الاب والجد او التي كمل في الام وام الام يتحقق حجب الحرمان اما



اتمام صورة الاولى فلفورة امرار الواسطة كل المال واما الثانية  
 فلان الواسطة اخذ النصب الذي كان السبب سببا له وليس لذي  
 الواسطة سبب آخر حتى يتحقق به نصيب آخر وعندنا ان ذلك الشرط  
 معا لا يتحقق به نصيب آخر وعندنا ان ذلك شرطه مع وجود واسطة  
 الادلاء الى الميت كما في الام والاولاد فان الواسطة لا تأخذ الكل  
 وذوي الواسطة لا يأخذ الباقى بسببها بل بسبب آخرواذا تفتت  
 بهذا فقد وقعت على ما في كلام من لم يذكر الشرطين المذكورين ذكر  
 قوله سوي اولاد الام من الخلل من حيث انه ان لم يعتبر احدهما  
 لا يصح ما ذكره بعد الاستثناء ايضا ولا يستقيم الاصل الا وان  
 اعتبر لا يقع حاجة الى الاستثناء المذكور لان الشرطين المذكورين  
 منقودان في الصورة المذكورة وبالجملة عند اعتبار الحاجة الى الاستثناء  
 وعند عدم اعتبارها لاصحة الحكم المستثنى فيما ذكر فتدبروا الاصل  
ان الاقرب فالاقرب اي يرجح الاقرب فالاقرب كما ذكرنا  
 قدر في باب العصبات انهم يترجون بقرب الدرجة عند الاختلاف  
 فيها فالاقرب منهم محجب الا بعد محجب حرمان بالاقرب دون الادلاء

في باب العصبات انهم يترجون بقرب الدرجة عند الاختلاف فيها فالاقرب منهم محجب الا بعد محجب حرمان بالاقرب دون الادلاء

سواء اتخذا في السبب او لا والمحرم وهو الممنوع من الارث لمعنى  
 في نفسه كالكاثر والقاتل والرفيق والباين في الدار والمثل لا يحجب  
 لم يقل غير لان المحجب يمنع الغير عن الميراث فلا حاجة الى ذكره وانما  
 اطلقه هنا ليفهم انه لا يحجب اصلا وعين حجب نقصان عند ذكر  
 الخلاف ليعرف انه لا خلاف في النوع الآخر للمحجب عندنا وهو قول  
 عامة الصحابة رضي الله عنهم وعند ابن مسعود رضي الله عنه حجب النصف  
 لا محجب الحرمان بهذا على رواية مبسطة الترجي والاسرار  
 وفرايض التمرات وفرايض العمارة وذكر محمد في كتاب الفرائض  
 عن الشعبي في امرأة مسلمة تركت زوجها مسلما واخوين من  
 امرها مسلمين وابنا كافرا قضى فيها على ابنه طالب بثلثي نصفه وبغيره  
 ثابت بثلثي النصف ولاخوينها من امرها الثلث وبقي  
 سدس المال فهو للعصبة وقضى فيها عبد الله بن مسعود بثلثي  
 الزوج الرابع وليس للاخوين لام ميراث وما بقي فهو للعصبة  
 فهذه الرواية تدل على ان المحرم كما يحجب حجب النقصان عند  
 ابن مسعود رضي الله عنه محجب الحرمان ايضا وبهذا اطلق في رواية



بسوط خواهر زاده قصار عنه في حب الحرمان روايتان أصحهما ما ذكره  
 المصنف في ابن مسعود فيما ذكره على الصحيح الروايتين عنه باطلا في اسم الولد  
 والاخ وتقريره ان حب النقصان ثابت بالنقص بلم الولد والاخ  
 مطلقا في سبب الكفر لا يتغير بهذا الاسم فالنقصان يكون الولد والاخ  
 وارتا زيادة على النقص وهذا لا يجوز لانه نسخ فلا يثبت الا بما ثبت النسخ  
 وهذا بخلاف حب الحرمان لانه باعتبار تقديم الاقرب على الاعداد  
 انما يتحقق اذا كان الاقرب مستحقا فاما حب النقصان فباعتبار السبب  
 على وجه الولد والاخ لا يوجب له الا اقل النصيبين وفي هذا المعنى  
 لا فرق بين ان يكون الولد والاخ وارثا ولا يكون وارثا ولا يكون مافيه  
 من القصور فان التعليل الذي بقوله لانه باعتبار تقديم الاقرب آه  
 مخصوص بالعصبة وحب الحرمان قد يكون في اصحاب الفرائض بعد  
 اتحاد السبب على ما تربيّا تربيا له ولعامة العلماء في قولهم في بيان  
 احدهما ما اختار الامام السرخسي وتقريره ان من ليس باهل  
 للميراث جعل في حق استحقاق الميراث كالميت فكذلك في حب الميراث  
 وكما انه مع الرقي لا يخرج من ان يكون ولدا قبال موت ايضا لا يخرج من ان يكون

ولدا لم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان حب الميراث

فما زاد من حب الميراث  
 حب الحرمان كما في الرواية  
 المستور عنه في النقصان  
 فانه لا يثبت الا بما ثبت النقصان

ولدا لم يشترط كونه حيا لحي فكل ذلك يشترط كونه وارثا لحي وحب الميراث  
 النقصان بحب الحرمان فان في المعنى لا فرق بينهما لان في حب الحرمان  
 تقديم الحبيب على المحبوب في الكل وفي حب النقصان تقديم الحبيب  
 على المحبوب في البعض فاذا شرط هناك صفة الوراثية في الحبيب فكل ذلك  
 يشترط هناك ما قوله ان حب النقصان ثابت بالنقص بلم الولد فتقول  
 المراد من الولد المذكورة الآية ولد وارث لا لانه نزلت في الميراث  
 حتى يتجه ان يقال ان العبرة لعموم اللفظ واطلاقه لا خصوص السبب  
 وتفسيره بل لدلالة سياق الكلام ووسيلة فانه عطف على الولد المذكور  
 في قوله الآية وهو الولد الوارث فصفة الوراثية معتبرة هناك ايضا  
 وكذلك اثبت صفة الوراثية في الاخوة وثانيهما ويوما اختار شيخ الاسلام  
 خواهر زاده وتقريره ان المحرم ليس باهل للميراث والعلة تقديم  
 بقوات الاهلية قصار وجه من ليس باهل للميراث وعدمه سواء  
 بفعل بمنزلة الميت والدليل على صحة هذا ما قالوا فيمن ترك ابا وجدا وابوه  
 مملوك او كافرا فان الجد يرث منه ادعى الطي وب اجماع في هذا الفصل  
 في كتاب اختلاف العلماء وبخلاف ما اذا كان اهلا للميراث كالاخوة



مع الاب فانهم لم يجعلوا بمنزلة المودة حتى يجعوا الام وان كانوا  
لا يربون مع الاب لغوات شرط وهو عدم الاقرب والمحجب بحجب  
غيره اطلق الحجب في الطرفين تعميما للصورة الاربع احدها ان يكون الحجب  
في الحاجب والمحجب كليهما حجاب حرمان ولم يتعرض بمثاله هنا لانه  
ذكره فيما سبق حيث قال القرب من اي جهة كانت تحجب البعدي  
من اي جهة كانت وارثه كانت القرينة والمحجوبة وذلك كام الاب  
فانها لا تورث مع الاب ومع ذلك يحجب ام ام الام وثانيها ان يكون  
الحجب في الحاجب حجب حرمان وفي المحجب حجب نقصان ومثاله مما ذكر  
هنا وثالثها ان يكون الحجب في الحاجب والمحجب حجب حرمان ولم يتعرض  
لمثاله ايضا لكتفاء ما علم مما سبق من حرمان العصبية عند استيعاب  
اصحاب الفرائض الماله فانهم في تلك الصورة بعضهم محجوب بوجه  
الآخر حجب نقصان ورابعها ان يكون الحجب في الحاجب والمحجب كليهما  
حجب نقصان ولم يتعرض لمثاله ايضا لظهوره عند ظهور الصورة  
السابقة هكذا ينبغي ان يلاحظ هذا المقام ولا يلتفت الى ما في الشروح  
من الاوهام بالانفاق اراد اتفاق ابن مسعود رضي الله عنه مع جمهور الصحابة رضي

وهذا

وهذا صريح فان ابن مسعود لا يشترط الاستحقاق في الحاجب كما تقدم في  
تقدير متمسك من ان حجب الحرمان لا يتصور الا اذا كان الحاجب محجبا  
لما حجب عنه الغير من ظهور فيه كما فوق الواحد من الاقوة والاخوات من  
اي جهة كانا اي سواء كان كلاهما من الوين او من احداهما متفدين  
كانا فيه بان كانا من اب وام او مختلفين بان كان احداهما من اب  
والآخر من ام لا يربون مع الاب استيناف ومن قدر قبيل قوله  
فانها فقد غير التركيب ولكن يحجب الام من الثلث الى السكن  
قيل في تعليل الجواب الاتفاق اما عند ابن مسعود رضي الله عنه فلان المحرم  
عند حاجب مع انه ليس بوارث اصلا فكذلك المحجب بل هو وولي  
لانه وارث من وجه دون وجه واما عندنا فلان المحرم انما جعلناه  
بمنزلة المعدوم لانه ليس باهل للميراث من كل وجه بخلاف المحجب  
فانه اهل له من وجه دون وجه آخر فيجعل كالميت في حق استحقاق الارث  
حتى لا يربو شيئا ويجعل حبا في حق الحجب فهو وارث في حق محجوبة  
لولا حاجبه وبره على ما ذكر من طرف ابن مسعود رضي الله عنه لا يقول  
بكون المحرم حاجبا حجب حرمان وان كان قابلا بكونه حاجبا حجب

سواء

سيد



تقصان والكلام منها يعم المجيبين على ما عرفت به قابل ذلك القول  
فلا يترتب ما ذكره وجها تمام المدعى وعلى ما ذكر من طرف الجواب  
بالمجيب حجب حرمان فان قوله حتى لا يرد حرج فيه وقد عرفت ان المدعى  
عام للمجيب حجب نقصان ايضا والتايل المذكور غافل عنه ولذلك  
قيد المجيب في المتن بقوله حجب حرمان **باب**  
تخارج الفروض اى مواضع خروجها من الاعداد مخرج كل فرض مفرد  
اقل عدد يكون ذلك الفرض منه واحدا صحيحا فخرج النصف اثنان  
ومخرج الثلث ثلثة ومخرج الربع اربعة على هذا والمرا من الفروض  
الفروض الستة المعهودة فالمراد من الذكر في قوله الفروض المذكورة  
نوعان الذكر في عنوان الباب والتقييد به للاحتراز عن البيع  
ومثله ذلك من فروض باب العول الاول النصف والربع والثلث  
والثالث الثلثان والثلث والسكس الاول من النوع الاول النصف  
والثالث نصف وهو الربع والثالث نصف نفسه وهو الثمن وان ثبتت  
قلت الاول من الثمن والثلث ضعفه وهو الربع والثالث ضعف ضعفه  
وهو النصف والاول من الثاني الثلثان والثالث نصفه وهو الثلث

سبب

والثالث

والثالث نصف نفسه وهو السكس وان ثبتت قلت الاول من  
السكس والثالث ضعفه وهو الثلث والثالث ضعف ضعفه وهو  
الثلثان ومن هنا ظهر وجه قوله على النصف والتضعيف وقاية  
ذلك انك تستغنى بحفظ الادنى او الاعلى من كل نوع عن حفظ الباقى  
وابضا فيه تمهيد لما ذكر بعد هذا من انه اذا اختلط بعض من نوع  
بالبعض الآخر منه بكتفى بمخرج الاقل لان ذلك كما يكون مخرجا له يكون  
مخرجا للضعف ولضعف ضعفه ولان الثابتان وقناه الى جعل  
هذه الفروض نوعين لا نوعا واحدا وقيل السبب في ذلك انهم طلبوا  
ما هو الاقل منها مقدارا فوجدوه الثمن الذي يخرج الثمانية ووجدوا  
الربع والنصف خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلثة نوعا واحدا  
ثم طلبوا اقل فرض بعد الثمن فوجدوه السكس الذي يخرج الستة  
ووجدوا الثلثين والثلث خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلثة  
الاخرى نوعا آخر وبعض الفرضيين جعلوا الكل نوعا واحدا فقالوا  
نسبة الثمن الى السكس كنسبة الربع الى الثلث ونسبة النصف  
الى الثلثين لان الثمن ثلثة ارباع السكس والربع ثلثة ارباع الثلث

قدم التضمين على التضمين  
على تكس ما في كلام سراج الدين  
ولا يخفى وجهه

قالوا ان الخمر الحرام في بيع  
الشربين يخرج من



والنصف ثلثة ارباع الثلثين واعاسمى النوع الاول بالاول لانه اول  
الكسور ولانما قيل في وجهه ان اول الموجودات من الناس  
الزوجان ونصيهما لا يوجد الا فيه فعارض بان اصل الموجودات  
من الجنس الابوان ونصيهما لا يوجد الا في نوع الله ثم ان اعتبار هذا  
اولا لانه اذ كانت الزوجية عارضة حادثه بحدوث الشرايع فاذا جاء  
في المسائل من هذه الفروض لما تمهد لبيان المخارج تنوع الفروض  
الستة التي نوعين فرجع عليه بيانها وبدا ببيان القسم الاول من المخارج  
وهي مخارج الكسور المنفردة أحاد أحاد انما كثره لفظا مع ان معناه  
مكرر لكان صيغة الجمع في المقدم ذكره ولوقال فاذا جاء في مسألة  
من هذه الفروض لكان يكفيه ان يقال أحاد بلا تكرر وهذا مع وضوح  
قد دفع على الناظرين من اعيان الشراح ثم ان هذا كجب الجليل من النظر  
ومنهما نظر دقيق حكم عدم صحة احاد بلا تكرار على كل حال وهو ان احاد  
ليس بمعنى الواحد فلا يجوز استعماله منفردا صرح به الامام الواحدي  
في شرح ديوان المبتنى حيث قال لا يستعمل احاد في موضع الواحد قاله  
هو احاد اي واحدا نأيقولون جاءوا أحاد أحاد اي واحدا واحدا واحدا

في موضع

في موضع واحد خطأ فخرج كل فرض منفرد سمية من الاعداد اي  
ما يناسبه في المعنى ويشاركه في اصول الفروع المروفا الا النصف فانه  
من اثنين وليس الاثنان سمية كالربع من اربعة والثلث من ثمانية  
والثلث من ثلثة وكذا الثلثان منها والسكس من ستة النصف الاصل  
سكس لما كان هذا موضع اشتباه كان احق بالترك في مقام التثيل  
وانما قدم الربع والثلث على الثلث في السكس لكونها من النوع الاول  
كالنصف فان كان في المسئلة النصف فقط كما اذا تركه بنتا واخا  
لاب وام فهي من الاثنين وان كان فيها الربع فقط كما اذا خلف  
زوجة واخا فهي من اربعة وان كان الثلث فقط كما اذا بق منه  
الزوجة مع الابن فهي من ثمانية وان كان فيها الثلث فقط كما اذا واث  
اشا واخا لاب وام او كان الثلثان فقط كما اذا تركه بنتين واما  
فهي من ثلثة وان كان فيها السكس فقط كما اذا خلف ابنا واما  
فهي من ستة واجا واذا جاء مثله او ثلث هذا بيان القسم الثاني من القواعد  
وعلى خارج الكسور المجتمعة وبما من نوع واحد من فروع الفروض  
فكل عدد يكون يخرج الجزء اي لفرض من ذلك النوع فذلك العدد يخرج

وہل سوانح الہدیین  
صیبت انکام منہ



لضعف ذلك الجزء ولضعف ضعفه ايضا كالسنة مخرج السكس ولضعف  
 الذي هو الثلث ولضعف ضعفه الذي هو الثلثان والثمانية  
 فانها مخرج للثمن ولضعفه الذي هو الربع ولضعف ضعفه الذي  
 هو النصف والمص انما مثل بالسنة مع كونها من النوع التي كونها  
 اقل من الثمانية ووجه ذلك ما تقر في علم الحساب من ان مخارج  
 الكسور اذا تراخلت اكتب مخرج اقلها لان مخرج الاكثر اقل من مخرج  
 الاقل ومتداخل فيه فيكتب به لمخرج الكل منه فاذا اجتمع في المسئلة  
 السكس والثلث كما اذا تركه اما واخمين لآب كانت من ستة  
 وكذا اذا اجتمع فيها الثلث والثلثان كما اذا تركه اما واخمين  
 لآب وام كانت من ثلثة واذا اجتمع فيها ثلثة كما اذا تركه اما  
 واخمين لآب وام واخمين لام واذا اجتمع في المسئلة الثمن مع  
 النصف كما اذا تركه زوجة وبنت كانت من ثمانية واذا اجتمع فيها  
 الربع والنصف كما اذا تركه زوجا وبنت كانت من اربعة ولما فرغ  
 من بيان حال الاختلاط من ثلثين وثلث بين فروض نوع واحد خرج  
 في بيان حال الاختلاط بين فروض احد النوعين بالآخر فقال واذا

اختلط

وانما لم يخرج من النوعين  
 السكس لان ما به من الثمانية  
 والثلث لان ما به من الثلثان  
 والثلث لان ما به من الثلث

واذا اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني بالثلثين  
 والثلث والسكس كما اذا تركت زوجا واما واخمين لآب وام  
 واخمين لام او ببعضهما كما اذا اختلط النصف بالثلث فقط كما في  
 خلف زوجا واخمين لام واخلف بالثلثين فقط كما فيمن خلف  
 زوجا واخمين لآب وام واخلف بالسكس وحده كما اذا خلف  
 اُمًا وبنتًا واخلف بالثلث والثلثين معًا كما اذا تركت  
 زوجا واخمين لآب وام واخمين لام واخلف بالثلثين والسكس  
 معًا كما اذا تركت زوجا واخمين لآب وام واما واخلف بالثلث  
 والسكس معًا كما اذا تركت زوجا واخمين لام واما فواي اصل  
 النصف في جميع هذه الصور من ستة يعني ان مخرج الفروض في  
 هذه الاختلاطات كلها هو السنة وذلك لان مخرج النصف اثنان  
 ومخرج الثلث والثلثين ثلثة وكلاهما داخلان في السنة فهي مخرج  
 النصف المختلط بفروض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا  
 بين مخرج النصف والثلث مباينة فاذا ضرب احدهما في الآخر  
 حصل ستة فهي مخرج لهما واذا اختلط الربع من النوع الاول بكل نوع



الله اي بالثلثين والثلث والسكس كما اذا خلف زوجة واما و  
 اخنين لاب وام واخنين لام او ببعضه كما اذا اختلط بالثلثين فقط  
 كزوج وبنتين او بالثلث فقط لزوج وام كذا قيل وفيه نظر لما مر  
 في باب معرفة الفروض ان هذا الثلث ثلث لفظا وربع حقيقة فما  
 اجمع في الصورة المذكورة حقيقة الرباعان او بالسكس فقط  
 كزوج وواحد من اولاد الام او اختلط بالثلثين والسكس كزوج  
 وام واخنين لاب وام او بالثلثين والثلث كزوج واما واخنين  
 لاب وام واخنين لام او بالثلث والسكس كزوج واما واخنين  
 لام او اي يخرج جميع هذه المسائل حاصل من اثني عشر وذلك  
 لان يخرج اقل جزء من النوع الله هو الستة وقد دخل فيها يخرج الثلث  
 والثلثين فاكثفينا بها عرجا لكل ثم اخذنا يخرج الربع فوجدنا بينها  
 وبين الستة موافقة بال نصف ففرضنا نصف احدنا في كل الآخر  
 فصار اثني عشر واذا اختلط الثمن من النوع الاول بكل النوع الله  
 اي بالثلثين والثلث والسكس وهذا انما يتصور على راي ابن سحنون  
 رحمه لان المحرم يحجب عنه حجب النقصان كما اذا ترك ابنه كافرا وزوجة

واما واخنين لاب وام واخنين لام فان الابن المحرم يحجب عنه  
 الزوجة من الربع الى الثمن واما على راي الجمهور فهو غير متصور لان  
 الثمن اذا كان للمرأة وجب ان يكون صاحب الثلثين بنتين  
 وصاحب السكس اما او جهة واما لا يوجد صاحب الثلث لان صاحب  
 اما الام او اولاد الام والام مهنا قد حجت من الثلث الى السكس واولاد  
 قد حجت من جميع الثلث فيكون اختلاط الثمن بالثلثين والسكس  
 فقط دون الثلث او اختلط الثمن ببعضه اي ببعض النوع الله  
 كما اذا اختلط بالثلثين والسكس كزوج وبنتين وام او بالثلث  
 والسكس على رايه كزوج وام واخنين لام وابن محرم او بالثلثين  
 والثلث على رايه ايضا كزوج وابن محرم واخنين لاب وام واخنين  
 لام او بالثلثين فقط كزوج وبنتين او بالسكس فقط كزوج  
 وبنتين او بالسكس فقط كزوج وام وابن او بالثلث فقط كزوج  
 وابن محرم واخنين لام على رايه ايضا فهو اي خروج هذه الانصاء  
 المختلطة كلها تحصل من اربعة وعشرين وذلك ان يخرج اقل جزء  
 من النوع الله هو الستة التي دخل فيها يخرج الثلث والثلثين فيجب



الاكتفاء بما عرفت وبين الستة وخمسين المثل وهو الثمانية موافقة  
 بالنصف ففرنا نصف احد مائة كل الاخر فصل اربعة وعشرون  
**باب** العول قال الجوهري والعول ايضا عول الفريضة  
 وقد عالت اي ارتفعت وهو ان تزيد بها ما فبدخل النقصان على اهل  
 الفريضة قال ابو عبيدة اظنه مأخوذا من الميل وذكر ان الفريضة  
 اذا عالت فهو ميل على اهل الفريضة جميعا فننقصهم وفي المغرب  
 وعاله اذا كثر عياله وعاله الحاكم ماله وجاوز منه ذلك اذ ان تقولوا  
 وعاله الميزان ماله وارتفع ومنه عالت الفريضة عولا وهو ان يرتفع  
 السهام وتزيد فدخل النقصان على اهلها كما نزل عالت عليهم فننقصهم  
 ويقال عاله زيد الفريضة وعاله اي جعلها عالية وفي الاستس  
 ولا يقولون بهذا الامر من عاله اذا غلبه يقال عيل خبره اعوذ بالله من  
 الظلم وعول الحاكم وفلان ميزانه عايل وعاله في الميزان ذلك اذ في  
 ان لا تقولوا ويقال للغرض اعلى الفريضة وقد عالت وعاله زيد الفريضة  
 وعاله انتهى وليس فيه ما يدل على ان المعنى الاصطلاحي الذي ذكره  
 المعنى بقوله وهو ان يزداد على المخرج بشئ من اجزائه من قسم القسمة

في قوله عاله الميزان ماله وعاله اي جعلها عالية وفي الاستس  
 ولا يقولون بهذا الامر من عاله اذا غلبه يقال عيل خبره اعوذ بالله من  
 الظلم وعول الحاكم وفلان ميزانه عايل وعاله في الميزان ذلك اذ في  
 ان لا تقولوا ويقال للغرض اعلى الفريضة وقد عالت وعاله زيد الفريضة  
 وعاله انتهى وليس فيه ما يدل على ان المعنى الاصطلاحي الذي ذكره  
 المعنى بقوله وهو ان يزداد على المخرج بشئ من اجزائه من قسم القسمة

كما نوههم

القسمة بين المسلمين  
 في الميراث

كما نوههم والمراد من اجزائه ما فيه من الكسور وكله من للبيان فان  
 الزايد من جنس اجزائه لا البعض فلا حاجة الي تقدير مضاف  
 حتى يكون المعنى بمثل شئ من اجزائه اذا ضاق المخرج عن فرض  
 ففيه معنى الارتفاع والغلبة والميل والجور وتفصيل ان المخرج  
 منها ضاق عن الوفاء بالفروض المجتمعة فيه يرفع <sup>يرفع</sup> الى عدد  
 اكثر من ذلك المخرج ثم يقسم حتى يدخل النقصان في فرايض  
 جميع الورثة على نسبة واحدة كما ستقف على تفصيله باذن الله  
 ثم اعلم ان مسائل الفرائض ثلثة اقسام عادلة وعائلة  
 وعازلة والعادلة المنقسمة بلا كسر والعائلة مسائل العول  
 والعازلة مسائل الرد وبهذا التقسيم منهم كالقرنم بانهم اخذوا  
 العول من معنى الجور المتقابل للمعدل ومن ومن ان المعنى لغوي  
 فقد وهم وكانه لم يدرك المنقول الاصطلاحي بواي فيه  
 المعنى اللغوي ومع ذلك لا يكون لغويا بل اصطلاحيا وقال  
 بالعول جمهور الصحابة رضي واخذ به عامة الفقهاء ويقال ان  
 اول مسئلة وقعت في الاسلام عائلة كانت في ايام خلافة عمر

من قال في حاصله لم يصيب  
 كما لا يخفى

مسائل الفرائض



وعى امراءه ماتت وترك زوجا واختا لاب وام واما فلما  
حدثت اجتمع اصحاب النبي عليه السلام بامر عمر رضي بنظرون ويخبرون  
وكان اول من اداه اجتهاده الى القول بالعلو العباس رضي  
فقال اغيلوا الفريضة وتابعوا الباقيات على ذلك ولم ينكرو  
احدا لا ابنه عبادة رضي وكان صبيا فلما بلغ خالف اياه وقال  
بادخال الضرر على البنات والاخوات فقيل لما قلت ذلك  
في عهد عمر رضي قال كنت صبيا وكان عمر رضي مهيبا فزبه ولا يخفى  
ان ذلك لا يصلح عذرا في تأخيرها الى مدة مد يدك اذ لا مانع له  
عن التنبيه لابيه في غير مجلس عمر رضي ثم ان في اصل الرواية عنه قريفة  
اخرى تأيد عن صدق ما روى وذلك انه ذكر في رواية عطاء  
ان رجلا سأل ابن عباس رضي فقال كيف تصنع بالفريضة  
العائلة فقال ادخل الضرر على من هو سواء حالا فقيل ومن  
الذي هو سواء حالا فقال البنات والاخوات فقلت وما  
يغني فتواك شيئا ولو مت بقسم مبركك بين وريثك على غير ذلك  
فعضب وقال قل لهؤلاء الذين يقولون بالعلو حجة نخرج

ثم يتجهل فتجعل لعنة الله على الكاذبين ان الذي اقصى رطل عالج  
عده الم يجعل في مال نصفين وثلاثا فاذا ذهب هذا بالنصف  
وهذا بالنصف فابن موضح الثلث فقلت لم لم يقل هذا  
في زمن عمر رضي فقال كان رجلا مهيبا فزبه فان قوله قل لهؤلاء  
مما لا وجه له لانهم قالوا بما قالوا بالاجتهاد والمجتهدين على تقدير ان  
يخطئ في اجتهاده لا يكون ظالما ولا يستحق ان يباهل معه في كل  
ظلم عند من النصف وبالنصف عن النصف والتعصب النصف  
ثم ان متمكم فيما قال من ادخال الضرر الى من هو سواء حالا من  
الورثة هو ان الاصل ان الحقوق متى اجتمعت في مال وضاق  
المال من ابناء الكل والحقوق على السواء في القوة فان كل واحد  
من اصحاب الحقوق بضرب يكال حقه في المال كالتركة اذا  
فيها ديون وكان الكل ديون الصحة والتركة لا تنقسم بالكل  
بضرب كل غريم بقدر حقه لان الحقوق على السواء بالقوة  
فلم يكن البعض بادخال النقص عليه باوحي من الاثر فاما اذا  
كان بعض الحقوق اقوي من بعض كالجهيز والدب والوصية

ثم روي ما في نسخة  
نقد وسم



والميراث فانه يقدم الاقوي ولا يشتغل بالعلو الذي بادباه  
 القياس ومن ينتقل من فرض مقدرا الى فرض مقدر فهو صاحب  
 فرض من كل وجه فيكون اقوي فيجب تقديمه ومن ينتقل من فرض  
 مقدر الى غير فرض مقدر فهو صاحب فرض من وجه وعصبة من وجه  
 فيكون ادخال النقصان عليه اولي لان اصحاب الفروض مقتنون  
 على العصبات بالحديث الذي مر ذكره في موضعه وجه الجمهور  
 في ذلك انهم استوفوا في سبب الاستحقاق وذكر بوجوب المساوات  
 في الاستحقاق فباخذ كل واحد منهم جميع حصان التسع المحل ويفر  
 بجميع حقه عند ضبط المحل كالغرماء في التركة وبيان المساواة ان  
 كل واحد منهم يستحق فرضه ثابتة له بالنسبة فاذا اوجب الله له  
 في مال نصفين وثلاثا مثلا علم ان المراد الفرر بهذه الفروض  
 في ذلك المالا لا استحالته وخالفه بها بخلاف التجهيز واخواته فانها حقوق  
 مرتبة كما سلف والنقل من فرض الى العصبية لا يوجب ضعفا  
 لان العصبية اقوي لسباب الادرث فكيف يثبت النقصان  
 والحرمان بهذا الاعتبار في بعض الاحوال فاذا نال الحق ما عليه عامة

الصحية وجه الجمهور هكذا قيل وانت خبير ان قولهم ان العصبية  
 اقوي لسباب الادرث خارج عن قانون المناظرة لانه دعوى  
 يخرج في معارضة قول الخصم ان صاحب الفرض اقوي من العصبية  
 وقد نوقش بالنقض الدال على تاخر العصبية عن صاحب الفرض اعلم  
 ان مجموع الخارج سبعة لان الفروض المقدرة ستة كما عرفت  
 ان الاختلاط في نوع واحد لا يقتضي خروجا غير هذه الخارج  
 وان الاختلاط بين النوعين يقتضي ثلثة خارج ستة واثني  
 عشر واربعة وعشرون والسنة احدى الخطة المذكورة فيبقى اثنا  
 فيكون مجموع الخارج سبعة اربعة منها اي من تلك الخارج لا يلحق  
 اصلا لانا نحتاج الى العول الا اذا ضاق المخرج وفي هذه الخارج  
 لا يضيق الاثنان والثلثة والاربعة والثمانية اما الاثنان فلان  
 الخارج منه اما نصفان كزوج واخت لابوين اولاب او نصف  
 وما بقي كزوج واخت او بنت وعصبة واما الثلثة فلان الخارج  
 منها اما ثلث وثلثان كاختين لام واختين لابوين اولاب اما  
 ثلث وما بقي كام واختين لام وعصبة واما ثلثان وما بقي كبتين

الاستحقاق وهو ان كل واحد من  
 اصحاب الفروض يقتضي حقه  
 في التسعة فاما ما ذكره في  
 الخارج من سبعة اربعة  
 فانه خارج عن قانون المناظرة

لمستحقا فاولاد وتقدر بالبنوة  
 في اسئلة هؤلاء من قصور البعثة  
 في صناعة التركيب منسبة



واختين وعصبة ولا يتصور في مسألة قط اجتماع ثلثين و  
 ثلثين او ثلث وثلث وثلثين واما الاربعة فلان الخارج  
 منها اثنان ربع ونصف وما بقى كزوج وبنت او زوجة و  
 اخت وعصبة او ربع وما بقى كزوج وعصبة او ربع وثلث  
 ما بقى وما بقى كزوج وابوين ولا يتصور في مسألة قط  
 اجتماع نصفين وربع واما الثمانية فالخارج منها اثنان  
 ونصف وما بقى كزوج وبنت وعصبة او ثمن وما بقى كزوج  
 وابن ولا يزيد على ذلك فلا عول في شيء من مسائل من الخارج  
 وثلثة منها قد يقول الستة تقول الى عشرة وثناو شفعاً  
 اذ تقول الى كل عدد زائد عليها الى العشرة حال كونه وتوا  
 وحال كونه شفعاً مثلاً يقول بسرها الى السبعة في اربع  
 صور الاولى نصف وثلثان كزوج واختين لابوين  
 اولاب والثانية نصفان وكس كزوج واخت لابوين  
 واخت لاب والثالثة ثلثان وثلث وكس كاختين  
 لابوين واختين لام وام والرابعة نصف وثلث وسكان

كاخت

كاخت لابوين واخت لاب واختين لام وام ونقول ثلثها  
 الى الثمانية في ثلث صور الاولى نصف وثلثان وكس  
 كزوج واختين لابوين اولاب واخ لام والثانية نصفان  
 وثلث كزوج واخت لابوين اولاب واختين لام والثالثة  
 نصفان وكس كزوج وثلث اخوات متفرقات ونقول  
 بنصفها الى التسعة في ثلث صور الاولى نصف وثلثان  
 وثلث كما في المروانية وهي زوج وست اخوات متفرقات  
 وسقط الاختان لاب والثانية نصفان وثلث وكس  
 كزوج واخت لابوين واخت لاب واختين لام والثالثة  
 نصفان وثلثة اسداس كزوج وثلث اخوات متفرقات  
 وام ونقول بثلثيها الى العشرة في صورتين احدهما نصف  
 وثلثان وكس كما في الشريحية وهي زوج واختين لابوين  
 واختين لام وام سميت بها اذ قضى شرح فيها بان للزوج  
 ثلثة من عشرة فجعل الزوج يطوف في البلاد ويسأل  
 الناس عن امرأة خلفت زوجها ولم يتركه ولداً من ماذا انصيب

في شرح الشريحية



الزوج كانوا يقولون النصف فيقول لم يعطني شرح لا نفعا  
 ولا ثلثا قبله ذلك فطلبه وعززه وقال قد سبق في هذا لكم  
 امام عادل فربح واراد به عرضة والثانية نصفان وثلث  
 وسكان كزوج واخت لابوين واخت لاب واختين لام وام  
 واثنى عشر يقولون سبعة عشر وتلا شفعا مثلا يقولون نصف  
 سدا الي ثلثة عشر في ثلث صور الاولى ربع وثلثان وسكن  
 كزوج وبنتين وام او زوجة واختين لابوين واخ لام وام  
 والثانية ربع ونصف وسكان كزوج وبنت وابوين او  
 زوجة وثلث اخوات متفرقات والثالثة ربع ونصف وثلث  
 كزوجة واخت لابوين اولاب واختين لام واخي خمسة عشر في  
 صور ربع هذا على عدم اعتبار رجال الخثى المشكل والا فالصور  
 خامس ربع ونصفان كزوج وزوجة واخت لابوين اولاب  
 الاولى ربع وثلثان وثلث كزوجة واختين لابوين اولاب  
 واختين لام والثانية ربع وثلثان وسكان كزوجة واختين  
 لابوين اولاب واخت لام وام والثالثة ربع ونصف وسكن

وثلث

وثلث كزوجة واخت لابوين واخت لاب واختين لام والرابعة  
 ربع ونصف وثلثة اسداس كزوجة وثلث اخوات متفرقات  
 وام واخي سبعة عشر في صور <sup>واي سبعة عشر في ثلث صور</sup> ربعين هذا على عدم اعتبار رجال  
 الخثى المشكل والا فالصور ربع رابعة ربع ونصف وثلثان  
 كزوج وزوجة واختين لابوين اولاب وثالثة ربع ونصفان  
 وسكن كزوج وزوجة واخت لابوين واخت لاب اولام وام  
 الاولى ربع وثلثان وثلث وسكن كزوجة واختين لابوين  
 واخوين لام وام والثانية ربع ونصف وثلث وسكان  
 كزوجة واخت لابوين واخت لاب وام واخوين لام واما الزوجة  
 وعشرون فهي يقولون سبعة وعشرين عولا واحدا والمثلية  
 المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلثان والسكان وبنتين  
 وبنتان وابوان وانما سميت منبرية لانه سئل على رضى عنها  
 وهو على منبر الكوفة فاجاب عنها بدبرته فقال اني لم تعنتا  
 اليس للزوجة الثمن فقال صار ثمنها تسعا ومضى في خطبة فقبوا  
 من فطنته ولا يزداد على هذا اي لا يقولون اربعة وعشرون الي ما فوق

ان هذا هو الصحيح  
 والافضل ان يكون  
 في صورة ثلث  
 وعشرين في صور ثمانية  
 وعشرين في صور ثمانية  
 وعشرين في صور ثمانية

سيد  
 من قال رسيت امرأة  
 من غير فورا خطاء منه



سبعة وعشرين الاعتدالين معه رضه فان عند يعول اربعة وعشرين  
الى احد وثلاثين بزيادة سكها ونما عليها وهذا الطلاف فرج  
لطلاف السابق وهو ان المحرم لا يجب عندنا مطلقا وعند  
يجب حجب النقصان فلو مات عن زوجة واختين لا يوين و  
اختين لام وام وابن محرم فعندنا للزوجة الربع فاصلها من  
اثنى عشر يعول الى سبعة عشر وعند الزوجة الثمن فاصلها من  
وعشرين يعول الى احد وثلاثين والدليل على انحصار العول  
فيما ذكر من الوجوه استقرآ صور اجتماع الفروض مع عدم الاعتبار  
للخفي المشكل لعله ذكرنا في السابق وانما قلنا مع عدم الاعتبار  
للخفي المشكل اذ عند اعتبار يعول اربعة وعشرين الى تسعة  
وعشرين بل الى ثلثه وثلاثين عند الجمهور والى سبعة وثلاثين  
اعتدالين معه رضه اما الاقل فاذا اماتت عن زوج وزوجة  
وبنتين واب بل ابوين واما اذا فاذا اماتت عن زوج  
وزوجة واختين لا يوين واختين لام وام وابن محرم ولاضاف  
فان وجوه الخفي المشكل نادر على تقدير وجوه كونه ذات

زوج وزوجة في غاية الندرة فاعتبروا وجوده وبينوا احكامه  
على طلباته ولم يعتبروا حالته المذكورة لانها نادرة **فصل**  
في معرفة القائل والتداخل والتوافق والتباين بين العددين  
لا اراد ان يذكر باب تصحيح المسائل وكان ذلك موقفا على هذا  
الفصل قدم عليه ولما لم يكن هو مقصود انفسه لم يجعل بابا  
على حدة وكان الظاهر ان يدخله في باب التصحيح الا انه لما كان  
من محض مسائل الحساب اخرج عنه تنبيهنا على انه ليس من مسائل  
هذا الفن واحكامها انما ياتي في باب التصحيح والمذكور منها مجرد  
بيان مفهوماتها ولهذا نرجع الفصل بالمعرفة ثم ان هذه الاربعة  
تسمى مناسبات العددين ولا بد من واحد منها بين كل عددين  
لانها ان تساوي او يفتما ثلثان وان اختلفا فان عداهما الاكثر  
فتداخلان وقد يسمىان متناسبين والافان عددهما عدد  
ثالث فتوافقان وقد يسمىان متشاركين والافتباينان  
تماثل العددين كونه احدهما مساويا للاخر كالاثنين والاثنين  
وانما اشتراط المساوات لان المتولية بين العددين القايمين بمثلين



انما يتحقق اذا كانت متساويين وتداخل العددين المختلفين قد  
 انتهت انواع ان العدد باعتبار هذا الوصف ينقسم الى الثلاثة  
 الاخرى ويمتاز به كل منها عن التماثل والمص قرره به هنا واكتفى  
 بالاشارة في الباقي فان قلت صيغة التفاعل موضوعة  
 لان يكون الفعل من الجائزين وذلك غير متحقق في التداخل  
 لان الاكثر غير داخل في الاقل قلت ان قبول الفعل ينزل  
 منزلة نفس الفعل كما في قوله وواعدنا موسى وفي قولهم  
 عالج الطبيب المريض ان بعد اقلها الاكثر اى بغيره ومعناه فانه  
 اياه انه اذا طر 2 مقدرا الاقل من الاكثر مرتين او مرات لم يبق  
 من الاكثر شئ كالثلثة والستة فانك اذا القيت الثلثة من الستة  
 مرتين فبقيت الستة بالكلية وكذا الحال اذا القيت ثمانية من التسعة  
 ثلث مرات انفتحت التسعة بالمرّة الثالثة فهذان العددان  
 يستبان بالتداخلين اصطلاحاً بخلاف الثمانية فانك اذا  
 القيت منها الثلثة مرتين بقي اثنان فلا يمكن افناؤها بالثلثة  
 لكن اذا القى منها اثنان اربع مرات فبقيت الثمانية فهما ايضا

في قوله  
 عالج الطبيب المريض  
 ان بعد اقلها الاكثر  
 اى بغيره ومعناه  
 فانه

بشرط ان يكون  
 العددان  
 متساويين  
 فيكون  
 التداخل  
 تاماً

متداخلان

متداخلان ولما كان له تقاسير اخرى باعتبار لوازم اخر مساوية  
 له تبين الاول منها بقوله او نقول اى تداخل العددين ان  
 يكون اكثر العددين منقسماً على الاقل قسمه صحيحة اى قسمه  
 لا كسر فيها كالستة فانها منقسمه على الثلثة وعلى الاثنين ايضا  
 ولا كسر فيصيب من الستة كل واحد من الثلثة اثنان والاثنين  
 ثلثة وقس على هذا سائر المتداخلين والسبب فيه وفيما  
 ذكر عقيب هذا انه اذا عد عدد ما هو اكثر منه كان الاكثر مثل الاقل  
 او امثاله فيصيب بالقسمه كل واحد من احاد الاقل لمحاد صحيحة  
 بعد امثاله الاقل في الاكثر وبينك بقوله او نقول اى وان  
 على الاقل مثله او امثاله اراد بها ما فوق الواحد في اى الاكثر  
 خبر مبتدأ محذوف اى فالمبلغ يساوي الاكثر والجملة جواب  
 الشرط وذلك انه اذا زيد مثلاً على الثلثة مثله مرة صارت  
 ستة ومرتبتين صارت تسعة او نقول ان يكون الاقل جزء الاكثر  
 المراد بالجزء الكسر وقد مر تفسيره به ولا يذهب عليك ان معنى  
 العد السابق ذكره لازم للجزء بالمعنى المذكور لا عينه فلا يتجه ان يقال



معنى ما ذكر ان يكون الاقل عادا لاكثر فالمغايرة بينه وبين ما ذكر  
اولا في العبارة فقط فلا وجه للفصل بينه وبين الاول بما يغاير  
معنى ثم في ايراد الكل على سوى واحد بل نقول اننا اخرج هذا المعنى  
فاصله بين المعنيين المغايرين كيلا يذهب الوهم الي ان التغاير <sup>حسب</sup>  
بينهما يخرج العبارة بجمل الجزء على معنى العاد فافهم والله الهادي  
للعباد ولا حاجة الي ان يقال المراد بالجزء ما كان جزءا واحدا  
لاكثر اذ دفع انتقاض التعريف بالاربعة مقبلة الى الخلف لان  
الاربعة لا بعد للثلاثة وقد عرفت ان العاد لانم للجزء المصطلح مثل  
ثلاثة وسبعة فان الثلاثة ثلث السبعة فهي جزء لها ويعدها بثلث  
مرات وتساويها بان يزيد عليها مثلها مرتين والسبعة منقسمة  
عليها بلا كسر كما مر فهذا مثال للتداخل على جميع التفاسير وتوافق  
العدد بين ان لا يعد اقلها الاكثر ويمكن بعدها ثالث ذلك لان  
الوفى بين العددين انما يتحقق بجزء يخرج من كل واحد منهما  
وفروجه من كل واحد منهما انما يتحقق بكون يخرج عاد اليها وذلك  
كالثمانية والعشرين بعد ما اربعة فانها تغني الثمانية بغيرها عنها

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسعة من كل واحد منهما  
وأنزل في كتابه  
الذي لا يحد ولا يحصى

مرتبة

مرتبة والعشرين بخم مرات فهما متوافقان بالربيع لان العدد  
العاد وهو اربعة يخرج جزءه الوفى اي جزء تتوافق الثمانية  
والعشرون في ذلك الجزء وهو الربيع فذكر العددين يستعمل الأسأ  
الاربعة وذكر عدم عدا الاقل للاكثر اخرج المتماثلين والمتداخلين  
وذكر عدا العدد الثالث لهما اخرج المتباينين ويسمى اهل الحساب  
هذا النوع العدد المشتركين ثم ان هذا التعريف والذي مر في  
تعريف التداخل بناء على ان العدد مفسر بالكمية المتألفة من  
الوحدات فالواحد ليس منه بقى منها شئ وهو ان يخرج النصف  
اعني الاثنين يعدما ايضا الا ان المعتبر في هذه الصناعة عند تعدد  
العاد هو الاكثر ليكون جزء الوفى اقل فيسهل الحساب وربيع  
الشئ اقل من نصفه ولذلك اعتبر والربيع دون النصف وتبين  
العددين المختلفين القيد اخرنا عن المتماثلين ان لا يعدما  
عدو ثالث لان التباين تفاعل من البين والبيين لا يتحقق  
بينهما الا بعد جزء يتفقان فيه ومن ضرورة عدم الجزء عدم عد  
ثالث يعدما ولا بعدا حدهما الاقر لا بد من زيادة هذا القيد كيلا

هذا القيد ان يذكر ههنا وذكر في  
الكتاب في الشرح بعد قوله ان لا  
يعدما

هذا القيد لم يذكر في الاصل وصحة ان يذكر  
وذكر قوله صا وصحة ان يذكره لان  
الشرط ان يعدما عدو ثالث  
مطلقا لان يعدما صا



ينتقض الحد بالاثنيين مع الاربعة فانه لا بعد عما عدل ثالث مع انهما  
 من المتداخلين لامن المتباينين وبالعقد المذكور يحترز عنهما لان  
 بعد الاربعة كالسبعة مع العشرة لا بعد ما عدد ولا بعد احديهما  
 الاخرى والماصل ان تداخل العددين نوعان تداخل المتوافقين  
 وهو التامثل وتداخل المختلفين ثم هذا الثالث نوعان تداخل المختلفين  
 الذين بعد اقلها الاكثر وهو التداخل مطلقا وتداخل المختلفين  
 الذين لا بعد اقلها الاكثر ثم هذا الثالث ايضا نوعان تداخل المختلفين  
 الذين لا بعد اقلها الاكثر ولكن بعد ما ايضا عدد ثالث وهو التباين  
 وطريق معرفة الموافقة والمباينة خصهما من البين بالبيان  
 الواضح لاحتصاصهما بنوع خفاء بين المقدارين المختلفين عدل  
 عن العدد الى المقدار ليحمل الكلام ما اذا كان احد الجانبين واحد  
 وفي الجانب الآخر عدد ومن هنا يفهم ان مختار المص عدم كون الواحد  
 عددا ان ينقص من الاكثر مقدارا اقل ان كان النقص من النقصان  
 في قوله بمقدار التعددية لان النقصان لازم وان كان من النقص  
 فالباية زائدة من الجانبين يجوز ان يتعلق بقوله الاقل وان يتعلق

بقوله

بقوله ينقص والمآل واحد مرارا حتى اتفقا درجة واحدة فان  
 اتفقا واحد فلا وفق بينهما لانه علم ان العادلها واحد وليس  
 بعد حتى يكون مخرجا بخرء ومن ضرورة عدم كونه مخرجا عدم  
 جزء يتفقان فيه لان الجزء لا يتصور بدون المخرج كما اذا طلبت  
 الوفاق بين الثمانية والثلاثة عشر نقصت مثل الثمانية من الثلاثة  
 عشر بقي خمسة ثم نقصت مثل الخمسة من الثمانية بقي ثلثة ثم نقصت  
 مثل الثلثة من الخمسة بقي اثنان ثم نقصت مثل الاثنين من الثلثة  
 بقي واحد ثم نقصت مثل الواحد من الاثنين بقي واحد فلم يتفقا  
 الا في واحد فعلم انه موافقة بينهما وان اتفقا في عدد جعل العدد  
 مقابلا للواحد كالصريح بانه ليس بعدد فهما متوافقان لانه وجد  
 مخرج جزء يتفقان فيه ففي الاثنين يتوافقان بالنصف كما في الاربعة  
 والعشرة وفي الثلثة يتوافقان بالثلث كما في السبعة والاثنى  
 عشر وفي الاربعة يتوافقان بالربيع كالثمانية والاثنى عشر هكذا  
 الى العشرة اي يكون التوافق في الاعداد التي هي العشرة وما دونها  
 بواحد من الكسور السبعة المشهورة وهي النصف الى العشرة



وتسمى مع ما يتركب منها بالاضافة والتكثير بالكسور المنقطعة  
ويسمى امهات الكسور ايضا وفيما وراء العشرة يتوافقان بجزء  
من الكسور الاصل التي لا يمكن التعبير عنها الا باضافة جزء الى خارجها  
اعني في احد عشر يتوافقان بجزء من احد عشر كاثني عشر وعشرين مع  
ثلاثة وثلاثين فان العدد الذي يعدهما احد عشر فقط وهو يخرج  
جزء من احد عشر وفي ثلثة عشر يتوافقان بجزء من ثلثة عشر كسبعة  
وعشرين وتسعة وثلاثين فان العادة لها ثلثة عشر فان قلت  
اثنى ابراهيم فيه حتى فتره قلت الابراهيم فيه من حيث انه رجب  
الامر في ان المراد من الجزء هو الواحد من ذلك العدد او غيره من اجزاء  
كالنصف والثلث والرابع وامثالها فبين ان المراد واحد منه في  
خمس عشر يتوافقان بجزء من خمس عشر كثلثين مع خمسة واربعين  
فان خمس عشر يعدهما معا فهما يتوافقان بجزء منها ويمكن ان يعبر  
عن هذا الآخر بانها يتوافقان بثلث لثمن الذي يتوافقان  
بنصف الكسوى وفيما بعد مما اربعة عشر كثمانية وعشرين واثنين  
واربعين بانها يتوافقان بنصف السبع وبالجملة يمكن فيها وراء

وفيما بعد ما اثنا عشر  
كما رتبة عشر من ستة  
وثلثين بانها حصة

العشرة باسم وان يعتبر في التوافق بالاجزاء المضافة الى المخرج بجزء  
من احد عشر وجزء من اثني عشر وجزء ثلثة عشر ويمكن في بعضها ان يعتبر  
بالكسور المنطقية المركبة واللتية عدا ذلك خلط المص المنطوق  
بالاصم حيث ذكر احد عشر وخمس عشر معا فاعتبر هذا الذي ذكرنا  
في سائر الاعداد تعرف توافقها بالمنطق والاجزاء الموافقة للفقهاء  
لا يخرجها **باب** التصحيح هو في اصطلاح اهل هذا الفن  
يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما اخذ السهام من اقل  
عدد يمكن على وجه لا يقع الكسر على واحد من المستحقين ورثة  
كانوا او غرماء اى يخرج منهم سهام كل فريق منقصة عما رزقهم  
بلا كسر سواء كان ذلك بدون الضرب كما في صورة الاستقامة  
او بعد ضرب وفقى الرأس كما في الموافقة او كل الرأس كما في صورة  
المباينة وثانيهما المخرج المصحح وهو كل العدد بخارج في تصحيح  
المسايل بالمعنى المذكور آنفا الى سبعة اصول ثلثة منها بين السهام  
النافوخة من خارجها وبين الرأس من المستحقين وفي المستقامة  
والموافقة والمباينة فان قلت لم يكن الاصول بين السهام والرأس

في قائل ان قوله توافقان  
يخص بالاجزاء المنقطعة

سدد

رولسد



اربعة كما بين الرأس والرؤس وقد ذكر ان النسبة بين كل عدد بين  
 مختصة في اربعة اقسام قلت لانهم راموا تسهيل ضبط الاحكام بوجه  
 تقليل الاقسام فجعلوا جميع صور المائلة وبعض صور الموازية وهو  
 ما اذا كان السهام اكثر من الرأس قسما واحدا وغبرا وغبرا بالقسمة  
 وفي عبارة عن ان ينقسم السهام على الرأس قسمة صحيحة فربما شاع  
 لها ما وادخلوا البعض الاخرين صور الموازية وهو عكس ما ذكر  
 في الموافقة كون حكمه حكمها بلا فرق واربعة منها بين الرأس والرؤس  
 وفي التماثل والتداخل والتوافق والتباين اما الثلث فان كان  
 الغاء للتفصيل وتقدير الكلام فاحدا ان كان وحذف قوله احرافا  
 لدلالة النافذ عليه لا رومالا اختصار اذ ياباه ذكره في الاربعة الاتية  
 بل لان في اول هذه الاصول اختلاف الشايخ فان بعضهم اخرج عن  
 باب التصحيح على ما استفت عليه عن قريب فنبه على قصور شانه  
 بتركه التصريح بما هو حقيقة سهام كل فريق من المستحقين منقمة  
 عليهم بلا كسر فلا حاجة الى القرب لا يقال فاعلم هذا ينبغي ان لا يذكر  
 هذا الاصل في باب التصحيح لانه ازالة الكسر ولا كسر فيلان التصحيح

ليس

ليس ازالة الكسر بل هو تعيين سهم كل مستحق حاليا من الكسر  
 وهذا قد يحصل بدون القرب وقد يحصل بقرب جميع العدد  
 الرؤس او بعضه فالقمة على وجه الاستقامة داخل في هذا  
 الباب كما بين وبين فان المسئلة في ستة فلكل من الابوين  
 سكرها وهو واحد وللبنتين الثلثان اعني اربعة فلكل واحدة  
 منها اثنان فاستقام السهام على رؤس الورثة بلا انكسار وان  
 ان الكسر من قال هو ان ينكسر فقد حرف الكلام والحرف عن نهج المرام  
 بل عن صوب الصواب لان الاصل الثلث ليس نفس الانكسار  
 المذكور بل ما يتحقق عنده على طائفة واحدة فقط نصيرهم من المال  
 ولكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة بكسر من الكسر والمنطقة  
 او الاصل في ضرب وفي عدد رؤس من انكسر عليهم السهام في  
 شكل الطائفة الواحدة اي بقرب الجزء الذي فيه الموافقة بين  
 عدد الرؤس والسهام في اصل المسئلة وهو ان كانت عايلة  
 اقتصر على ذكر العايلة لانهم حال العادلة بالمقايضة فان خرج بقرب  
 ما ذكر في اصل المسئلة فقط ثم اورد لكل منهما مثالا وقدم مثالا

من جعل التصحيح عبارة عن ازالة الكسر  
 اخرج الكسرة عن باب وصحرا هو  
 بين السهام والرؤس في الشايخ قالوا عز  
 علم بان حرف التصحيح يزيل الكسر  
 فانما يصحح الكسر في المسئلة كما لا يخفى  
 على من يعلم على السلاطة



العادلة كما هو الاصل فقال كابوين وعشرينات وذكر ان اصل  
 المسئلة من ستة السكان للابوين ويستقيم عليهما والثلاثين  
 للبنات العشر ولا يستقيم عليهن ولكن بينهما موافقة بالنصف  
 فردنا عدد الرؤوس الي نصفها وهو خمسة و ضربنا في ستة  
 التي في اصل المسئلة فصار الحاصل ثلثين فتصح منه المسئلة  
 ثم اورد مثال العائلة فقال لا وزوج وابوين وست بنات وكل  
 ان اصل المسئلة من اثني عشر لاجتماع الارب والدس والثلثين  
 فللزوجة ربعها وللأبوين سدسها وللبنات الثلثان فقد  
 عالت المسئلة الي خمسة عشر وانكسر سهام البنات اثنى عشر  
 على عدد رؤوسهن لكن بين عددي السهام والرؤوس موافقة  
 بالنصف فردنا عدد رؤوسهن الي نصف وهو ثلث ثم ضربنا في  
 في اصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فصل خمسة واربعون  
 فاستقام منها المسئلة والثالث ان لا يكون بعد ذلك يعني بعد ما  
 تقرر الشرط المذكور قبل هذا بقوله ان انكسر على طائفة بين سهامهم  
 ورؤوسهم موافقة بكسر بل مباينة فيضرب كل عدد رؤوسهم

ساج

من زاد قسدا او اقله  
 بالاجابة اليه مسئلة

اي ركس من انكسر السهام عليهن في اصل المسئلة كزوج وخمس  
 اخوات لاب اصل المسئلة من ستة وتعمل الي سبعة للزوج  
 النصف وذلك ثلثه يستقيم عليه وللأخوات الثلثان وذلك  
 اربعة لا يستقيم عليهن ولا موافقة بين العدد بين عدد سهامهن  
 وعدد رؤوسهن فيضرب جميع عدد رؤوسهن في اصل المسئلة  
 وهو ثلثا وذلك سبعة فيبلغ خمسة وثلثين فتصح المسئلة  
 وعما افاد بعضهم واجاد انه قال في اصل المسئلة ولم يقل في اصل  
 المسئلة وعولها حين اورد نظير العول ليعلم ان اصل المسئلة  
 وعولها بصيران جميعا بمنزلة اصل المسئلة بلا عول في ان عدد الرؤوس  
 يضرب فيها كما يضرب في اصلها ومثل بالعايلة ليعرف الحكم في  
 غير ذلك بالطريق الاولي واعتمد على ما قدمه من التفصيل للاختصار  
 والتعليل ومثال العادلة ابوان وخمس بنات ففيها سكان  
 وثلثان فاصلها من ستة سدس اثنان مستقيمان على الابوين  
 وثلثا اربعة لا يستقيم على الخمس وبينهما مباينة فيضرب

الامام في الدرس الثاني  
 صاحب الفقه مسئلة



كل الخس ستة فيبلغ ثلثين فنحن نصح المسئلة وحاصل منه الاصول  
 الثلاثة ان استقام السهام على الورثة فزاد هو الاصل الاول وان  
 لم يستقم فاما ان ينكسر على طائفة واحدة او اكثر والث هو المذكور في  
 الاصول الاربعة والاول لا يخرج من ان يكون بين سهام تكل الطائفة  
 وبين عدد رؤسهم موافقة او لا فالاول هو الاصل الثالث والثاني  
 هو الاصل الثالث واما الاربعة التي بين الرؤس من الاصول السبعة  
 فاحتمل ان يكون الكسرى كسرى السهام على طائفتين من المستحقين او  
 او اكثر ولكن بين اعداد رؤسهم اي رؤس من انكسر عليهم سهامهم  
 مماثل للمراد باعداد الرؤس ما يتناول عين تكل الاعداد ووقتها  
 فانه اذا كان بين رؤس طائفة وسهامهم مثلا موافقة ترد عدد  
 رؤسهم الي وفقه اولاً ثم يعتبر المماثلة بينه وبين سائر الاعداد  
 كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى فالحكم فيها ان يضرب احد الاعداد  
 المماثلة في اصل المسئلة فيحصل ما يصح المسئلة على جميع الفرق  
 مثل ست بنات وثلث جدات وثلث اعمام اصل المسئلة من ستة

قال السيد  
 من الورثة

للبنات

للبنات الثلثان لا يستقيم عليهن ولكن بين السهام والرؤس  
 موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن والجدات السكس  
 ولا يستقيم عليهن ولا موافقة بين العددين فاخذنا جميع عدد  
 رؤسهن ولا اعمام الباقى ولا يستقيم عليهن ولا موافقة بين العددين  
 فاخذنا جميع عدد رؤسهم ثم نسبنا هذه الاعداد المأخوذة بعضها  
 الي بعض فوجدنا ما تمثله فضربنا احداً وهو ثلثه في اصل المسئلة  
 اغل ستة فصار ثمانية فنحن نصح المسئلة والث منها ان يكون بعض  
 الاعداد اي اعداد رؤس من انكسرت عليهم سهامهم من طائفتين  
 او اكثر متداخلة البعض فالحكم فيها اي في العود المذكورة ان يضرب  
 ما هو اكثر تكرر الاعداد في اصل المسئلة كما ربع زوجات وثلث جدات  
 واثنى عشر عملاً اصلها من اثني عشر للزوجات الربع ولا يستقيم  
 عليهن ولا موافقة بين العددين فاخذنا جميع عدد رؤسهن  
 والجدات السكس ولا يستقيم عليهن ولا موافقة بين العددين  
 فاخذنا جميع عدد رؤسهن ولا اعمام الباقى ولا يستقيم عليهن  
 ولا موافقة بين العددين فاخذنا جميع عدد رؤسهم ثم طلبنا النسبة

$\frac{1}{2}$   $\frac{1}{3}$   $\frac{1}{4}$   
 $\frac{1}{5}$   $\frac{1}{6}$   $\frac{1}{7}$   
 $\frac{1}{8}$   $\frac{1}{9}$   $\frac{1}{10}$



بين اعداد الرؤس المأخوذة فوجدنا الثلثة والاربعة متداخلين  
 في الاثنى عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤس ف ضربناه في اصل المسئلة  
 وهو ايضا اثنى عشر فصار مائة واربعة واربعين فيصبح منها المسئلة  
 والثالث منها ان يوافق بعض الاعداد اى اعداد رؤس من انكسرت  
 عليهم سهامهم من الطائفتين او اكثر بعضا فالحكم فيها اى في الصوف  
 المذكورة ان يضرب وفق احد الاعداد اى اعداد رؤسهم في جميع  
 العدد التي ثم يضرب كل ما يبلغ في وفق العدد الثالث ان يوافق  
 كذلك المبلغ الثالث والا فلا المبلغ في الثالث اى ان لم يوافق المبلغ  
 الثالث في يضرب المبلغ في جميع العدد الثالث ثم يضرب المبلغ  
 الثاني في العدد الرابع كذلك اى وبقية وافق المبلغ الثاني او جميع  
 ان لم يوافق ثم يضرب المبلغ الثالث في اصل المسئلة كاربعة زوايا  
 ونما عشرة بنتا وخمس عشرة جد وستة اعمام اصلها اربعة  
 وعشرون للزوجات الثمن ولا يستقيم عليهم وبين العددين  
 مباينة فحفظنا جميع عدد رؤسهن وللبنات الثلثان ولا يستقيم  
 عليهم وبين العددين موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد

رؤسهن

رؤسهن والجدات الكس ولا يستقيم عليهم وبين العددين  
 مباينة فحفظنا جميع عدد رؤسهن وللأعمام البائة ولا يستقيم  
 عليهم وبين عدد رؤسهن مباينة فحفظنا عدد رؤسهم فحصل  
 لنا من اعداد الرؤس المحفوظة اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر  
 ثم طلبنا بينهما التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالنصف  
 فردنا احدىهما الى نصفها وضربنا في الاخرى فصار المبلغ الثاني  
 عشر وهو موافق للستة بالثلث ف ضربنا ثلث احدىهما في جميع  
 الاخرى فصار المبلغ ستة وثلثين وبين هذا المبلغ الثالث  
 وخمسة عشر موافقة بالثلث ايضا ف ضربنا ثلث خمسة عشر  
 في ستة وثلثين فحصل مائة وثمانون ثم ضربنا هذا المبلغ  
 الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين فصار الحاصل  
 اربعة الاف وثلثمائة وعشرين فنما تصح المسئلة والرابع منها  
 ان يلعن الاعداد اى اعداد رؤس من انكسرت عليهم سهامهم من  
 طائفتين او اكثر متباينة لا يوافق بعضها بعضا فالحكم فيها  
 ان يضرب احد الاعداد في جميع التي ثم يضرب ما يبلغ في جميع الثالث



ثم ما يبلغ في جميع الرابع ثم يقرب ما اجتمع في اصل المسئلة كما مر بين  
 وست جدات وعشرينات وسبعة اعوام اصلها من اربعة وعشرين  
 للمرتين الثمن ولا يستقيم عليها ولا موافقة بين العددين فاخذنا  
 جميع عدد رؤوسها واللبات الثلاثان ولا يستقيم عليهن ولكن  
 بين العددين موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤوسهن  
 وللجوات السدس ولا يستقيم عليهن ولكن بين العددين موافقة  
 بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤوسهن وللاعوام الباقية ولا يستقيم  
 عليهن ولا موافقة بينه وبين عدد رؤوسهم فاخذنا جميع عدد  
 رؤوسهم فحصل منها اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة وبين هذه الاعداد  
 مبانة فيضرب الاثني في الثلاثة ثم المبلغ في الخمسة ثم المبلغ في  
 السبعة ثم يقرب المبلغ وهو مائتان وعشرة في اصل المسئلة  
 اعني اربعة وعشرين فيبلغ خمسة الاف واربعين فمنها تصح المسئلة  
 على جميع الطوائف وذكر بعضهم انه قد علم بالاستقراء ان انكار  
 السهام لا يقع على اكثر من اربع طوائف **فصل** في معرفة نصيب  
 كل فريق والواحد منهم اذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق كالزوجة

والبنات

والبنات والجدات والاغنام وغيرهم من التصحيح اي العدد الصحيح

والبنات والجدات والاغنام وغيرهم من التصحيح اي العدد الصحيح  
 الذي يستقام على الكل فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة  
 فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المقروب الذي ضربته في اصلها  
 هذا اذا لم يكن بين السهام وعدد الرؤوس مماثلة والا فلا حاجة  
 الي ضرب حصص ذلك الفريق قد تكرر عليك هذا العمل في الاسئلة  
 السابقة للاصول التي فيها ضرب فلا حاجة الي ايراد مثال منها  
 واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق  
 من التصحيح لما كان معرفة نصيب كل فرد نواة المقصود من  
 التصحيح ذكرها طريق لان تعدد الطرق يفيد نصيب العمل  
 فاقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤوسهم  
 اضرب الخارج من هذه القسمة في المقروب الذي ضربته  
 في اصل المسئلة لاجل التصحيح فالخاصل من ضرب الخارج في  
 المقروب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق مثله في المسئلة  
 المذكورة لتباين اعداد رؤوس الورثة كان للزوجين من اصل  
 المسئلة ثلثة اقسما عليها واضرب الخارج وهو سهم ونصف



في المرفوب ومائتان وعشرة يحصل ثلثمائة وخمسة عشر في كل واحد منها وكان للبنات من اصلها ستة عشر في كل واحد منها وكان للبنات اقسام عليهن واخرب الخارج وهو ثلثه اقسام في ذلك المرفوب يحصل ثلثمائة وستة وثلثون في كل بنت وكان للجدات منه اربعة اقسام عليهن واخرب الخارج وهو ثلثا سهم في ذلك المرفوب يحصل مائة واربعون في كل جدة وكان للاخام منه سهم اقسام عليهم واخرب الخارج وهو سبع أسهم في ذلك المرفوب يحصل ثلثون فهو لكل عم وتسمى هذا الوجه قسمة النصيب وجه آخر لا ذكر وهو ان تقسم المرفوب الى العدد الذي ضربته في اصل المسئلة للتصحيح على اي فريق شئت من فرق المستحقين ذكره بصيغة الخبر ثم عطف عليه صيغة الامر وهو قوله ثم اخرب الخارج من هذه القسمة فيكون الخبر في معنى الامر بدلالة السباق ليحصل المطابقة بين المعطوفين في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المرفوب فالخامس من هذا المرفوب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق في المسئلة

المذكورة للبنات اقسام المرفوب وهو مائتان وعشرة على الزواجر واخرب الخارج وهو مائة وخمسة في نصيبهما من اصل المسئلة وهو ثلثه يحصل ثلثمائة وخمسة عشر في كل واحدة منها ثم اقسام ذلك المرفوب على البنات وهي العشرة واخرب الخارج وهو واحد وعشرون في نصيبهن من اصلها وذلك ستة عشر يحصل ثلثمائة وستة وثلثون في كل بنت ثم اقسام ذلك المرفوب على الجدات وهي ست واخرب الخارج وهو خمسة وثلثون في نصيبهن من الاصل وذلك اربعة يحصل مائة واربعون في كل جدة ثم اقسام ذلك المرفوب على الاخام وهم سبعة واخرب الخارج وهو ثلثون في نصيبهم من الاصل وذلك سهم يحصل ثلثون فهو لكل عم ويسمى هذا الوجه قسمة المرفوب ووجه آخر لا ذكر ايضا وهو طريق النسبة وكان الوجهان الاولان طريق القسمة وهو الاوضح لعدم الحاجة فيه الى القسمة والمرفوب كما في ذلك الوجهين وهو ان ينسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم مفرغ عن عدد رؤس غيرهم ثم يعطى







الاربعة في اصل المسئلة يبلغ ثمانية واربعين فصا للزوج  
 اثنا عشر ولكل واحد من الابوين ثمانية وللابن عشرة ولكل  
 بنت خمسة ثم اطلب الوفا بين ثمانية واربعين وبين المال  
 وهو سبعة عشر ولا موافقة بينهما فا ضرب سهام الزوج في المال  
 واقسم الحاصل وهو مائة واربعة واربع على الصحيح وذكر ثمانية  
 واربعون يخرج اربعة دنانير وربع دينار وروى للزوج <sup>وهو اثنا عشر دنانير واربعة دنانير</sup>  
 من المال ثم اضرب سهام الاب من الصحيح في اصلها جميعا  
 واقسم الحاصل وهو مائة وستة وثلاثون على الثمانية والاربعة  
 يخرج ديناران وخمس اسداس دينار وروى لاب من المال  
 وكذلك للام ثم اضرب سهام الابن واقسم الحاصل وهو مائة  
 وسبعون على الثمانية والاربعة يخرج ثلثة دنانير ونصف  
 دينار ووسطوج وروى لابن من المال ثم اضرب سهام كل  
 بنت في الاصل واقسم الحاصل وهو خمسة وثمانون على  
 الثمانية والاربعة يخرج دينار وثلثة ارباع دينار وربع  
 وروى لكل بنت من المال واذا كان بين الصحيح والمال موافقة فاضرب

في كل صورة من صور  
 الميراث من الميراث  
 في كل صورة من صور  
 الميراث من الميراث

سهم

سهام كل وارث من الصحيح في وفي المال ثم اقس المبلغ الحاصل  
 من هذا القرب على وفي الصحيح فالخارج نصيب لكل الوارث  
 على الوجهين اي في الوجه الاول على ما بيناه والوجه الثاني فبها  
 بالموافقة لاختصاصه بالتوافق مع باقي التباين لكن بزيادة  
 فيه التداخل لثبوت التداخلين في كسر مخرج اقل المتداخلين  
 فهما في حكم المتوافقين كما اشرنا اليه فيمختلف فيجزي في التداخل  
 الوجهان الجاربان في التوافق واطلق في الاول كونه شاملا  
 لما عدا صورة المماثلة سواء كان بين الصحيح وكل المال مباينة  
 كما ترى من المثال في المسئلة المذكورة او موافقة كما اذا كان المال  
 في تلك المسئلة ضمن دينارا او كان بينهما مداخل كما اذا كان  
 المال في تلك المسئلة ايضا اربعة وعشرين دينارا فانه اذا ضرب  
 في اثنين الصورتين نصيب كل وارث من الصحيح في جميع  
 المال وقسم المبلغ على الصحيح كما عمل في صورة المباينة خرج  
 منها ايضا نصيب لكل الوارث من المال المفروض واعلم ان جميع  
 ما ذكر من القواعد على تقدير ان لا يكون في المال كسر اما اذا كان



فيه كسر فالطريق في قسمة البسط وهو ان تقرب تصحيح المسئلة  
 في مخرج الكسر وتزيد على الحاصل ذلك الكسر ثم تقرب العدد الذي  
 صححت منه المسئلة في مخرج كسر المال ايضا ثم تعمل بالحاصلين على ما  
 ترمي من القرب والقسمة فما حصل حصص الوارث الواحد مثلا اذا فرضنا  
 في المسئلة المذكورة ان المال خمسة وعشرون دينارا وثلث دينار  
 ضربنا الثلث والعشرين في مخرج الثلث اعني ثلثه فيحصل في سبعة  
 ويريد عليه الثلث فيصير المجموع ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية  
 التي هي التصحيح في ثلثه ايضا فيحصل اربعة وعشرون وحيث اذا قربنا  
 نصيب كل وارث من الثمانية في الستة وسبعين وقسمنا  
 المبلغ على اربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك الوارث  
 كان المال كان ستة وسبعين عددا صحيحا وكان اصل المسئلة  
 من اربعة وعشرين بهذا الذي قررناه من الطريقين انما هو معرفة  
 نصيب كل فرد من الورثة اما لمعرفة نصيب كل فريق منهم  
 فاقرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة في وفق المال ثم قسم  
 المبلغ الخارج من هذا القرب على وفق تصحيح المسئلة ان كان

بين المال وتصحها موافقة كما ان المال ثمانية عشر اطلب الوفا  
 بين الاثنين عشر وبين الثمانية عشر وبينها موافقة بالسكن فاقرب  
 سهام الزوج من اصل المسئلة وذلك ثلث في وفق المال وذلك ثلث  
 واقسم الحاصل على وفق المسئلة وهو اثنان يخرج من القسمة اربعة  
 دنانير ونصف دينار فهو نصيب الزوج من المال وكذلك اعمل  
 بسهام الابوين وبسهام الاولاد على ما وصفت كل وان كان  
 بينهما مباينة فاقرب ما كان لكل فريق في كل المال ثم قسم الحاصل  
 على جميع تصحيحها فالحادج نصيب ذلك الفريق في الوجهين  
 اي الموافقة والمباينة كما ان التركة ثمانية عشر والمسئلة بحالها  
 فاطلب الوفا بين الثمانية والاربعة وبين الثمانية عشر  
 تجد بينهما موافقة بالسكن فاقرب بسهام الزوج وهي اثنان  
 في وفق المال وذلك ثلث واقسم الحاصل وهو ستة وثلثون  
 على وفق التصحيح وهو ثمانية يخرج اربعة دنانير ونصف دينار  
 وهي للزوج من المال ثم اضرب بسهام الاب وهي ثمانية في الثلث  
 واقسم الحاصل وهو اربعة وعشرون على الثمانية يخرج ثلثه دنانير

وانما الملاحظ ان قدر فرضنا  
 في حكم الوارثين



وعلى الاربعة من المال وكذلك للام ثم اضرب سهام الابن وعلى عشرة  
 في الثلثة واقسم الحاصل وهو ثلثون على الثمانية يخرج ثلثة دنانير  
 وثلثة ارباع دينار وعلى الابن من المال ثم اضرب سهام كل بنت  
 وعلى خمسة في الثلثة واقسم الحاصل وهو خمسة عشر على الثمانية  
 يخرج دينار وخمسة دنانير وطورج وعلى لكل بنت من المال  
 قبل ومن البين ان الوضع الطبيعي يقتضي تقديم معرفة نصيب  
 كل فريق على معرفة كل نصيب كل واحد منهم كما روي ذلك بينهما  
 في الفصل السابق واجيب عنه بان المص نظر الى ان المقصود في  
 القسمة ان يعطى كل واحد حصة بلا زيادة ونقصان فتقدم ما هو  
واتما في قضاء الديون فتدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل  
ومجموع الديون بمنزلة الصحيح يعني اذا كان الغريم متعدد والماله  
 لا يفي بالديون اطلب الوفاء بين مجموع الديون وبين المال  
 فان كان بينهما مباينة فاضرب دين كل غريم في جميع المال ثم قسم  
 الحاصل على مجموع الديون كما اذا كان المال سبعة عشر دينارا  
 والديون ثمانية واربعين دينارا الزيد اثنا عشر دينارا والعملة

عشر دينارا والباقي عشرون دينارا وبين سبعة عشر وثمانية واربعين  
 مباينة فاضرب دين زيد في جميع المال واقسم الحاصل وهو ثمانية  
 واربعة على مجموع الديون وهو ثمانية واربعون يخرج اربعة دنانير  
 وربع دينار وعلى زيد وقس على ما وصفت كل دين عمرو ودين  
 بكر وان كان بينهما موافقة فاضرب دين كل غريم في وفق المال  
 ثم قسم الحاصل على وفق مجموع الديون فما خرج فهو نصيب ذلك  
 الغريم كما اذا كان المال ثمانية عشر وبينهما موافقة بالسكن  
 فاضرب دين زيد في وفق المال واقسم الحاصل وهو ثمانية عشر  
 على وفق مجموع الديون وذلك ثمانية يخرج اربعة دنانير ونصف  
 دينار وعلى زيد من المال وقس عليه دين عمرو ودين بكر **فصل**  
 في الخارج هو في الاصطلاح اصطلاح الورثة على اخراج بعض  
 بعض منهم بشئ معين من المال دون كمال حصته وهو جائز  
 اذا اتوا رضوا عليه كذا ذكر محمد في كتاب الصلح عن ابن عباس رضي  
 وذكر عن عمرو بن دينار ان احدى نساء عبد الرحمن بن عوف  
 رضي صلح على ثلثة وثمانين الفاعلى ان اخرجوا من الميراث



وهي نما ضربت اصبح بن عمر والكلمة التي طلقها عبد الرحمن رضي في مرض  
 مائة ثلثا ثم مات وهي في المرق فورثتها عثمان رضي وكانت مع  
 ثلث نسوة اضر فضا لوطا عن ربع ثمنها على ثلثه وثمانين الف في  
 رواية هي درهم وفي رواية هي دنانير من صالح من الورثة  
 على شئ معلوم من المال فاطرح سهمهم من الصحيح يعني صح  
 المسئلة مع وجود المصالح ثم اخرج نصيبه من البين ثم اقسم الباقى  
 يعني ما بقى من بدل الصلح من المال على سهام الباقيين اى نصيباتهم  
 من اصل المسئلة كزوج وام وعم اصل المسئلة مع وجوه الزوج  
 من ستة له ثلث وللأم سهران وللمم واحد فينقسم المسئلة بلا  
 انكسار فصالح الزوج مثلا عن النصف على ما في ذمته للبت  
 من المهر وخروج من البين واذا كان كذلك فيقسم باء المال اى يتولى  
 المهر بين العم والام اثلاثا بقدر سهامهما من اصل المسئلة ويجوز  
 سهران للام وسهم واحد للعم كما كان في الاصل فان قلت لم يجعل  
 الزوج كان لم يكن لانه لا فائدة في جعله داخل في المسئلة اذ لم يافد  
 سهران سوى ما اخذ قلت بل فيه فائدة فانما جعلناه كان لم يكن

انقلب

انقلب فرض الام من ثلث المال الا ثلث ما يبقى اذ ح بقسم الباقى  
 بينهما اثلاثا فيكون للام سهم وللمم سهران وانه خلاف الاجماع  
 اذ صرحا ثلث جميع المال واذا ادخلنا الزوج في المسئلة كان  
 للام سهران من الستة وللمم سهم واحد فيقسم الباقى بينهما  
 على هذه الطريقة فيكون مستوفية حقهما من الميراث كذا قالوا ولا يخفى  
 انه تعليل قاصر لانه اذا كان مكان العم اب لا يتغير حال الام  
 في صورتين فلا بد ان يقال ان المص لا يعتبر القيد المذكور  
 كليا بل اعتبره في المثال المذكور ونظاير مما يتغير الحال بالادخال  
 والادخال هكذا حقق المقام ولا يلتفت الى ما قد قيل او يقال  
**باب الرد** هو ضد العول وذلك لان في العول يفضل  
 التهام على المخرج وينقص حق اصحاب الفرائض وفي الرد يفضل  
 المخرج على السهام ويزداد حق بعض اصحاب الفروض ومن سب  
 ويم ان الاختلاف بين الامرين المذكورين في صورتين الا  
 في العبادة فقد ديم وانما قال ضد ولم يقل تقبضه لوجه الوجه  
 بينهما كما اذا كانت المسئلة عادلة لا عولية ولا ردية ما فضل من المخرج

روى شيخ الاسلام  
 المهرى

سراج

هو في عرفهم رد الباقى من الفروض  
 على اصحاب الفروض النسبية  
 عند عدم العقب

سراج

سراج



عن الفروع عن ابي عن جندب بن شبل ما فضل عن فرض واحد  
 ولا عصبية لم يقل ولا مستحق لا احتياجا الى التقييد بان يقال من  
 العصباء برة ذك الفاضل عا ذى فرض نسبي على حسب اى حسب  
 فرضه هذا ان تعدد وان انفرد بزيادة عليه من غير تقدير التقييد  
 بالنسبة لما مر من انه لا حظ للزوجين من الرقة وفيه خلافا للعلماء  
 رضى وفي رواية عن ابن عباس رضى وفي رواية عن ابن عباس رضى لا يورث  
 على الجنة ايضا مع ذى فرض آخر يورث بالرحم وزاد ابن مسعود رضى  
 ثلثة اخرى وقال لا يورث على بنت الابن مع العصبية وعلى الاخت لاب  
 مع الاخت لاب وام وعلى اولاد الامة مع الامة وبه اخذ احمد بن حنبل  
 رضى وهو قول على رضى ومن وافقه لا قول عامة الصحابة رضى ولا قول  
 جمهورهم وبه اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت رضى الفاضل لبيت  
 المال فلا رقة عنده وهو قول عروة والزهرى وبه اخذ مالك والشافعي  
 والمحققون من اصحابنا فى قالوا لو اندرس بيت المال برة  
 الفاضل عن ذوى الفرائض بنسبة فرائضهم والا كان لبيت  
 المال احتياج من ائى الرقة بان الله تعالى قد نصيب اصحاب الفرائض

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما مر من ان بيت المال لا يورث  
 على الجنة ايضا مع ذى فرض آخر يورث بالرحم  
 وزاد ابن مسعود رضى  
 ثلثة اخرى وقال لا يورث على بنت الابن مع العصبية  
 وعلى الاخت لاب مع الاخت لاب وام وعلى اولاد الامة مع الامة  
 وبه اخذ احمد بن حنبل رضى وهو قول على رضى ومن وافقه  
 لا قول عامة الصحابة رضى ولا قول جمهورهم وبه اخذ  
 اصحابنا وقال زيد بن ثابت رضى الفاضل لبيت المال فلا رقة  
 عنده وهو قول عروة والزهرى وبه اخذ مالك والشافعي والمحققون  
 من اصحابنا فى قالوا لو اندرس بيت المال برة الفاضل عن ذوى  
 الفرائض بنسبة فرائضهم والا كان لبيت المال احتياج من ائى  
 الرقة بان الله تعالى قد نصيب اصحاب الفرائض

بالنفس فلا يجوز ان يراى عليه لانه تعدى عن الحد الشرعى وبان الفاضل  
 عن فروضهم ماله لا مستحق له فيكون لبيت المال كما اذا لم يتركه  
 وارثا اصلا اعتبارا بالكل للبعض وجواب الاول انه اراد عدم  
 جواز الزيادة عليه مطلقا فم فانه يجوز اذا كان بنص آخر وان اراد  
 عدم جواز ما بالرائى فسلم ولكن لا يتم به التقييد لان القابل بالرقة  
 انما قال به بالنفس لا بالرائى على ما استشف عليه وجواب الثاني ظاهر  
 فان من يورث عليه مستحق للرحم بالنفس الا انه ذكره فقوله ان الفاضل  
 ماله لا مستحق له غير مسلم وحجة القائلين بالرقة الكتاب وهو قوله  
 واولوالارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اى بعضهم اولى ببعض  
 بعض بسبب الرحم فهذه الآية دلت على استحقاقهم جميعا الى ان يوصلوا  
 الرحم واية الموارث اوجبت استحقاق جزء معلوم من المال لكل  
 واحد منهم فوجب العمل بالآيتين بان يجعل لكل واحد منهم فرضه  
 بتلك الآية ثم يجعل ما بقى مستحقا لهم للرحم بهذه الآية ولهذا لا يورث  
 على الزوجين لانعدام الرحم في حقها ولا يذهب عليك ان هذا الاستحاج  
 يناف ما ذكره حيث اجابوا عن استدلال البعض بهذه الآية على ما



موطن العتاقة من الرقة وذوي الارحام ببيان سبب نزولها وتخصيص  
 حكمها بذكر الاعتبار والسنة وهو انه عم لما دخل على سعد بن ابى وقاص  
 رضى بعوده قال سعد ما له لا يرثى الا ابنتى الى انا وصى بجميع ماله الخبيث  
 الى ان قال عم الثلث خير الثلث كثير فقد ظلم ان سعد اعتقد ان البيت  
 ترك جميع المال ولم يتكروم ومنعه عن الوصية بما زاد على الثلث مع  
 انه لا وارث له الا ابنته واحدة قوله ذلك على صحة القول بالردة اذ لو لم  
 يستحق الزيادة على النصف بالردة تجوز له الوصية بالنصف ولما قيل  
 ان يقول لا دلالة في قوله سعد رضى لا يرثى الا ابنتى الى على انه اعتقد  
 ان البيت ترك جميع المال انما دلالة على انها من جملة الورثة والفرق  
 واضح وفي حديث عمرو بن نسيب رضى عن ابيه عن جده ان النبي عم  
 ورك الملاعة من ابنتها اى ورثها جميع المال ولا يكون ذلك الا بطريق  
 الرقة وفي حديث واثله بن الاسقع ان النبي عم قال تجوز المرأة  
 مبررات لغيرها واعتيقها والابن الذي لو عنت به ثم سائل الباب  
 الى باب الرقة عند العالمين به اقسام اربعة لان الام لا يخرج من  
 لا يكون في المسئلة عن لا يرثه عليه او يكون وابا ما كان فمن يرثه عليه

الى جنس

الى جنس واحد واكثر اذا ان يكون في المسئلة جنس واحد من برقة  
عليه ما فضل عن الفروض عند عدم من لا يرثه عليه وان كان كذلك  
فاجعل المسئلة من رؤسهم اى رؤس ذكر الجنس الواحد كما اذا تركه  
بنين او اخين او جدتين فاجعل المسئلة من شنتين واعط كل  
 واحد منهما نصف المال وهذا لان اهل الرقة لما كانوا من جنس واحد  
 كانوا متساوين في الاستحقاق وجميع المال عايد اليهم على السوية فيكون  
 القسمة على عدد رؤسهم كما في العصب لو تركه ابنتين او اخوين قسم  
 المال على عدد رؤسهما فكذلك ههنا ولان فرضهم قسم على عدد  
 رؤسهم ثم يقسم الباقى بينهم على عدد رؤسهم فيقسم الباقي بينهم على عدد  
 رؤسهم رؤسهم قسمة واحدة قطعا للمساواة والثالث من الاقسام  
اذا اجتمع جنسان او ثلثة اجنس عن برقة عليه عند عدم من  
لا يرثه عليه ان الاجتماع الواقع بين من يرثه عليه انما يكون بين جنسين  
 او ثلثة اجنس لا ازيد لان المسئلة انما عادلة او عادلة فلا يتصور  
 الرقة فلذلك لم يقل جنسان او اكثر فاجعل المسئلة من رؤسهم  
 اى من انصباؤ الذين رقة عليه الباقى المأخوذة من اصل المسئلة

ذكره بلفظ العدد المؤنث  
 لان النسبة هي في الامثلة  
 كلها انسان من



اعني من اثنين اذا كان في المسئلة سكس كبت واخذت لام فالتصحيح  
 من ستة لكل منهما سهم بالفرضية ولا عصبية حتى يفتح الباق فيرد الباقي  
 عليهما فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين <sup>فلكل</sup>  
 واحدة منهما نصف المال او اي او اجعل المسئلة من ثلث اذا كان فيها  
ثلث وسكس كولدي الام مع الجدة او ولد لام ومن قال كولدي الام  
 مع الام فقد اتي بما لا حاجة اليه فانه اذا كان مع الام يكن ولد واحد  
 بالتصحيح من ستة ايضا ومجموع السهام المأخوذة للورثة المذكورة  
 ثلث فاجعلها اصل المسئلة واقسم المال اثلاثا بقدر ثلث السهام  
 فولدي الام ثلثان من المال والجدة ثلث وفي الصورة الثانية  
 التصحيح من ستة ايضا لكن الفرضيتين على العكس او من اربعة  
 اذا كان فيها نصف وسكس كبت وبنت ابن وبنت مع ام فالتصحيح  
 ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها اربعة ثلث للبنت وواحد  
 لبنت الابن او الام فاجعل المسئلة من الاربعة واقسم المال ارباعا  
 ثلث او اربع للبنت وربع منها للام اولبنت الابن او من خمسة  
 اذا كان فيها ثلثان وسكس كبتين او اخنتين اعيانيتين او علاتين

وام او اذا كان فيها نصف وسكس كبت وبنت ابن وام او ثلث  
 اخوات متفرقات او اذا كان فيها نصف وثلث كاشت اعيانية او  
 علاتية مع اخنتين لام ومع ام فالتصحيح في هذه الصور الثلث  
 ايضا من ستة والسهام التي اخذت منها خمسة ففي الاولى للبنتين لام  
 اربعة وللأم سهم واحد فيجعل المال اخطا اربعة منها للبنتين وواحد  
 للام وفي الثانية ثلث منها للبنت وواحد لبنت الابن وواحد للام  
 فيجعل المال اخطا بقدر سهامهن فللبنت ثلث واخاها وللبنت الابن  
 خمس وللأم خمس آخرو في الثالثة ثلث منها للاخت من الابوين  
 وسهما من الاخنتين لام وكذا للام مع الاخت لاب وام سهما من فيجعل  
 الخصة اصل المسئلة ويقسم المال اخطا بقدر الساقطة ثم انقسم  
 على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذكر وان لم يستقيم  
 كما اذا خلف بنتا وثلث بنات ابن فللبنت ثلث لهما يستقيم  
 عليهما ولبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن كان تصحيح  
 المسئلة على قياس ما عرفت فافرب الثلثة اعني عدد رؤس من  
 انكر عليهما اصل المسئلة وهي الاربعة فتصير اثني عشر للبنت منها



تسعة ولبسات الابن ثلثة منقمة عليهم والثلث من الاقام  
الاربعة ان يكون مع الاول اي مع الجنس الواحد من برقة عليهم من لا يرد  
 عليه كاحد الزوجين لما بين هذا القسم استأنف في بيان حكمه فقال اعط  
 فرض من لا يرد عليه من اقل خارج ثم اقسام الباقية من ذلك المخرج  
 على عدد رؤس من برقة عليه كما كنت تقسم جميع المال على عدد رؤسهم  
 اذا انفرد واعلم لا يرد عليه فان استقام الباقية على عدد رؤسهم برقة  
 عليه <sup>من اقل</sup> فما اخذ بها افرجت درجة بتلك الاستقامة ونجت في الحصول  
 المعصوم بلا ضرب كزوج وثلث بنات اقل خارج من لا يرد  
 عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا منها بقي ثلثة وهي منقمة  
 على عدد رؤس البنات وان لم يستقم ذلك الباقية على عدد رؤس  
 من برقة عليهم فاضرب على قبلى ما مر في باب التصحيح وفق رؤسهم  
 اي رؤس من برقة عليهم ان وافقت تلك الرؤس الباقية في مخرج فرض  
 من لا يرد عليه من قال منها فما حصل تصح منه المسئلة فكانت غافل  
 عن ان قوله الالة فالمبلغ تصحيح المسئلة يأتي عن التفصيل كتم فافهم  
 كزوج وست بنات فان اقل مخرج فرض من لا يرد عليه اربعة فاذا

اعطيت

فاذا اعطيت الزوج واحدا منها بقي ثلثة فلا يستقيم على عدد رؤس  
 البنات لكن بينهما موافقة بالثلث اذا عبرت للمواصلة كما عرفت  
 فاضرب وفق عدد رؤسهم وهو اثنان في الاربعة يبلغ ثمانية  
 فلزوج منها اثنان ولبسات ستة والاى وان لم يوافق عدد  
 رؤسهم الباقية فاضرب كل عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد  
 عليه فالمبلغ الى اصل من الضربين على التقديرين تصحيح المسئلة  
 وقد مضى مثاله الموافقة فذكر مثاله المباعدة بقوله كزوج وممن  
 بنات اصل هذه الصورة ايضا من اثني عشر لاجتماع الربع  
 والثلثين لكن يرد كما في الصورتين السابقتين الى الاربعة  
 التي هي اقل خارج من لا يرد عليه فاذا اعطيت الزوج واحد  
 منها بقي ثلثة فلا يستقيم على البنات بل بينهما وبين عدد الرؤس  
 مباعدة فاضرب كل عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه الى  
 الاربعة فحصل عشرون ومنها تصح المسئلة والرابع من الاقسام  
 المذكورة ان يكون مع الثلثة اي مع اجتماع جنسين او ثلثة من  
 برقة عليه من لا يرد عليه وانما اكتفى باجتماع جنسين او ثلثة



بناء على ان المستقر آءد على انه لا يوجد مسئلة ردية فيها اربع طو  
 اعني من بره عليه فلا ينجر ما قبل بل يوجد كما اذا ترك زوجة ولما  
 اوجده وبنت ابن فاقسم ما بقى من مخرج فرض من لا بره عليه على  
 مسئلة من بره عليه فان استقام الباقى من ذلك المخرج على هذه  
 المسئلة فيها اى حصل المطلوب من غير ضرب لان الباقى حتى  
 من بره عليهم بقدر سهامهم فيقسم على مسئلتهم فما اصاب سهمها  
 واحدا فهو لصاحب ذلك السهم وما اصاب سهمين فهو لصاحبهما  
 فاذا استقام الباقي على مسئلتهم لم يجزئ منها اى عمل في ذلك  
 نعم يمكن ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم ما اصاب كل جنس  
 على عدد رؤسهم فيحتاج من مائة الى الفرب كما ستعرف وهذا  
 الذي ذكر من اجتماع جنسين ممن يرد عليه مع من لا يرد عليه  
 ومن استقام الباقى في صورة واحدة ومعنى ان يكون للزوجات  
 اى لجنسها واحدة كانت او متعددة الدايج ويكون الباقى  
 بين من بره عليه اثلاثا وهذا لان الباقي من مخرج فرض من لا بره عليه  
 اما ان يكون واحدا بان يكون المخرج اثنين كما اذا اعطى الزوج النص

سبب  
 انفسه  
 في  
 ما  
 كان  
 من  
 اربعة  
 اجزاء  
 سبب  
 انفسه  
 في  
 ما  
 كان  
 من  
 اربعة  
 اجزاء

والواحد انما يستقيم على مسئلة من يرد عليه اذا كان اهل الرقة  
 راسا واحدا فيكون المسئلة من القسم الثالث واما ان يكون للمثله  
 باذ يكون المخرج اربعة كما اذا اعطى احد الزوجين الربع فان كان  
 صاحب الربع المخرج فان كانت البنات الموجوده معه مفردات  
 فالمسئلة من القسم الثالث ايضا وان كن مع ذى فرض آخر فخرج  
 يكون مسئلة من يرد عليه اربعا او اثنا عشر والثلث لا يستقيم على  
 الاربعة ولا على الثلث وان كان صاحب الفرض الزوجة فهنا يتصور  
 الاستقامة كما يذكروا ولهذا قيد بالزوجا واما سبعة كما اذا كان المخرج  
 ثمانية فعلى الزوجة ثمنها ويبقى سبعة والاستقامة لا يتصور هنا  
 ايضا لان المسئلة من يرد عليه لا تجاوز الثلث كما مر والسبعة  
 لا تستقيم على عدد اقل منها فلم يرد قال وهذا في صورة واحدة  
 كزوجة واربع جدات وست اخوات لام فان اقل مخرج فرض من لا  
 بره عليه اربعة فاذا اخذت الزوجة ربعها بقى ثلث ومسئلة من  
 يرد عليه ايضا ثلث لان للجدات السكس وللأخوات لام الثلث  
 فالثلث الباقية تستقيم على مسئلة من يرد عليه لكن نصيب الجدات



واحدا فلا يستقيم على سبيل من يرة عليه كمن نصيب الجرات واحد  
 عليهم بل بينهما مباينة فحفظنا عدد رؤوسهن وكذا نصيب الافوات  
 وهو اثنان لا يستقيم عليهن لكن بين عدد رؤوسهن وسهامهن موافقة  
 بالنصف فردنا عدد رؤوسهن الى نصفها ثم طلبنا التوافق بين  
 اعداد الرؤوس والرؤوس ولم نجده ففرضنا وفق رؤوس الافوات  
 وهو الثلثة في كل عدد رؤوس الجرات وهو الاربعة فحصل اثنى عشر  
 ثم ضربنا في الاربعة التي خرج فرض من لا يرة عليه فصارت ثمانية واربعين  
 فمنها تصح المسئلة وان لم يستقم ما بقي من مخرج فرض من لا يرة عليه  
 على مسئلة من يرة عليه فاضرب جميع مسئلة من يرة عليه في مخرج من  
 لا يرة عليه فالمبلغ الحاصل بهذا القرب يخرج فرض الفريقين  
 اى فريق من يرة عليه ومن لا يرة عليه وانما لم يقل فالمبلغ تصحج  
 المسئلة لانها لا تصح بعد فان بعد القرب قد ينكسر سهام طالفة  
 على رؤوسهم فيحتاج الى ضرب آخر ليصح المسئلة كاربعة زوجا وسبع  
 بنات وست جدات فالمسئلة من اربع وعشرين ومي ردية  
 فتروها الى الثمانية لانها اقل مخرج فرض من لا يرة عليه ونرفع

فرض من لا يرة عليه وهو الثمن اليه فيبقى سبعة ومسئلة من يرة عليه  
 فسهل ما عرفت والسبعة لا يستقيم على الخطة فقرب جميع مسئلة من  
 يرة عليه في مخرج فرض من لا يرة عليه فالحاصل وهو اربعون مخرج  
 فرض من يرة عليه ومن لا يرة عليه ثم اذا اردت ان تعرف حصة  
 كل واحد من الفريقين من هذا المبلغ الذي هو مخرج فرض الفريقين  
 فاسكن طريقا اشار اليه بقوله ثم اضرب سهام من لا يرة عليه من  
 اقل مخارج فرضه في مسئلة من يرة عليه فالمبلغ فهو له وذلك لاننا  
 ضربنا مسئلة من يرة عليه في اقل مخارج فرض من يرة عليه فيكون  
 الحاصل من ضرب سهامه من هذا الاقل في المضروب الذي هو  
 المسئلة حصة من المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المضروب  
 في المخرج الاقل على قياس ما تحققت فيه امر واضرب ايضا سهام  
 كل فريق من يرة عليه من مسئلة من يرة عليه في مخرج فرض من لا يرة  
 عليه فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق من يرة عليه وذلك  
 لان حق كل فريق من يرة عليه انما هو في الباقي من مخرج فرض  
 من لا يرة عليه بقدر سهامهم ففي المسئلة المذكورة للزوجان ذلك



المخرج واحد فاذا ضربناه في خمسة انتهى مسئلة من مرة عليه  
 كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الاربعين واللبات من المسئلة  
 المذكورة اربعة فاذا ضربناه فيما بقى من مخرج فرض من ليرة عليه  
 وهو سبعة بلغ ثمانية وعشرين فهي لهن من الاربعين والجدات  
 من المسئلة المذكورة واحد فاذا ضربناه في السبعة كان سبعة  
 فهي للجدات فقد استقام بهذا العمل فرض الفريقتين وان لم يستقم  
 على احد كل فريقي فذلك قال وان انكسر السهام المأخوذة من مخرج  
 فرض الفريقتين على البعض او الجميع صح المسئلة بالاصول السبعة  
 المذكورة في باب التخصيص في هذا المثال بين رؤس الفرق وانصافهم  
 مائة اذ للزوجات الاربع خمسة والبنات التسع ثمانية وعشرون  
 والجدات الست سبعة لكن رؤس الزوجات موافق لرؤس  
 الجدات بالنصف فيفرب نصف احد عما في الآخر فحصل اثنا عشر  
 وهو موافق لرؤس البنات بالثلث فيفرب ثلث التسعة  
 فيه فصل ستة وثلثون فيفرب من الحاصل في مخرج فرض  
 الفريقتين اعني اربعين فبلغ الفا واربعمائة واربعين فيفرب

نصيب

نصيب الزوجات من الاربعين وهو خمسة في ستة وثلثان فحصل  
 مائة وثمانون لكل زوجة خمسة واربعون ويفرب نصيب البنات  
 منه وهو ثمانية وعشرون فيه فصل الف وثمانية لكل بنت مائة  
 واثنا عشر ويفرب نصيب الجدات منه وهو سبعة فيه فصل مائتان  
 واثنتان وخمسون فكل جد اثنان واربعون وانما لم يفرب القسم  
 الرابع الموافقة اصلا لان الباقي من احد الزوجين اما واحد او ثلث  
 او سبعة لما مر ان المخرج اما اثنان او اربعة او ثمانية وسئلة  
 من بقية اما اثنان او ثلث او اربعة او خمسة كما سلف تصور  
 فلا يتصور الموافقة **باب** مقاسمة الجد المقاسمة مفاعلة  
 من القسمة وفي القسمة بين الجد والاخوة والاخوات خلاف  
 المجتهدين منهم من اثبتها ومنهم من نفاها ومنهم من ترك دفعها  
 وهذا الباب لبيان الاختلاف وبيان الاحكام المتفرعة على  
 ثبوتها فنلقيب الباب بها ينتظم اصل المصنف والناظر كما لا يخفى  
 قال ابو بكر الصديق رضي ومن وافقه من الصحابة رضي لم يقل ومن  
 تابعه لان المجتهد لا يتبع المجتهد الا ضربا قد يوافقه الاعتدال بعض

رد للشريين وصاحب  
 الفتوى وغيرهما منه



بشرط ان يكون الاخر اعلم ذكره آخر شرح المقاصد ان عبد الرحمن  
 بن عمرو رضي الله عنه اخذ بيد علي رضي الله عنه وقال تباعني على كتاب الله وسنة  
 رسوله وسيرة النبيين فقال علي رضي الله عنه على كتاب الله وسنة رسوله  
 واجتهد راي ثم قال مثل ذلك لعثمان رضي الله عنه فاجابه الي ما دعاه وكره  
 عليها ثلث مرات فاجابا بالكتاب الاول فباع عثمان رضي الله عنه وتابعه  
 الناس ورضوا بامامة وقول علي رضي الله عنه واجتهد راي ليس خلافا منه  
 في امارة النبيين رضي الله عنه بل كان ذلكا با الي انه لا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد  
 آخر بل عليه اتباع اجتهاده وكان من مذهب عثمان رضي الله عنه عبد الرحمن  
 رضي الله عنه مجز اذا كان الاخر اعلم وابصر بوجوه المقاييس بنو الاعيان  
 وبنو العلات من الاخوة والافوات خضعها بالذكر لان بنو الاخير  
 الي اولاد الام لا يوثقون مع الجد بلا خلاف لا يوثقون مع الجد كما لا يوثقون  
 مع الاب بل الجد يحوز المال كله كالاب وهذا قول ابراهيم رحمه الله وشرحه  
 وعطاء وعبد الله بن عتبة بن مسعود وعمر بن عبد العزيز وعروة  
 بن الزبير وقتادة وابن سيرين وجابر بن زيد والحسن رضي الله عنه  
 يعني وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه وانا السند القوي

الي زيد

الي زيد بن ثابت رضي الله عنه لانه اقرب الصحابة رضي الله عنهم وايضا ما اخذ  
 الامامان في القصة قوله دون قول علي وابن مسعود رضي الله عنهم مع  
 الجد ويوقولهما وقول مالك والشافعي على حسب اختلافهم في كيفية  
 القصة وانا اختلف في المسئلة المذكورة لاشباه حال الجد فانه  
 يشبه الاب من وجه على معنى ان اولاد الام يحبون بالجد وان الجد  
 اذا تزوج الصغير والصغيرة قبلها لا يخالفهما كما اذا تزوجها  
 الاب ولا ولاية للاخ في النكاح مع قيام الجد في طاعة الرواية كالا  
 والجد يطلب صدقة القذف كالاب والجد يتصرف في المال والنفس  
 كالاب ولا يقتل الجد بالفرع كالاب ولا يرى الجد في الرحم كما لا يرى  
 الاب ولا ينزوح حليلة الجد كحليلة الاب ودفع الزكوة الى  
 الجد لا يجوز كالاب ولا يقبل شهادة الجد لنا قلنا كالاب <sup>في صحيح</sup>  
 استيلاء الجد كالاب ويصح استيلاء الجد كالاب عند عدمه ويشبه  
 الاخ من وجه على معنى ان الصغير اذا كان له اب وام فخرج النفقة  
 على الاب ولو كان له ام وجد فالنفقة عليها اثلاثا على اعتبار  
 الميراث كالاخ ولا يرضى النفقة على الجد المفسر كالاخ ولا تجب صدقة

مطلبا لغيرهما



فطر الصغير على الجد كالاخ والصغير لا يصبر مسلما بسلام الجد كالاخ  
 والجد لو اقربنا قلته وابنه حتى لا يصح كالاخ والجد لا يجزوا لاء نافلت  
 الى موالي نفسه كالاخ فلم كان تعارض هذه الاحكام اختلفت  
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم وغيرهم من المجتهدين وتوقف بعضهم  
 كما توقف ابو حنيفة رحمه الله في مسألة الدم ووقت الحان والحفلة  
 المشركين والخشي تعارض الادلة كواقر ايض الامام ظهير الدين  
 الترمذاني ولقوة الاختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم بعض العلماء  
 عن الفتوى في الجد وكرهوا الكلام فيه واما عامة العلماء افتوا  
 في الجد فاختر محمد بن سلمه ان يعفى فيه بالاصلاح واختار  
 ابو نصر الدبوسي ان الاقوة اولى واختار الشيخ الامام ظهير الدين  
 المرغيناني ان الجد اولى وهو اختيار محمد بن ابراهيم المبداء والنقيب  
 الشيخ الفريزي والفاضل الامام ابن علي السعدي واختار شمس الاثني  
 السرخسي قولها وقال الترمذاني الا حسن عندي ما اختاره الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري ان يدفع اليه ما اجتمعت عليه  
 الصحابة رضي الله عنهم وبوالسكس ويصلح معه الباقي وقبل انما اختار ابو حنيفة

قوله

قوله انه بكر رضي الله عنه ثبت عليه ولم يتعارض عنه الرواية قضية بخان  
 بعضها بعضها وفي رواية اخرى بماية قضية وفيه انه ما ذكر ليس من وجه  
 الترجيح فان العبرة عندنا بقوة دليل القول لا بقوة القائل  
 ولا بشبهة على القول وهذا ظاهر عند من له خبر في الاصول وروي  
 ان عمر رضي الله عنه كان يقول اولنا مثل قولنا بكر رضي الله عنه ثم خالفه في ذلك ولكنه  
 لم يجزم على حكمه بل كان على تردد حتى روي عنه انه قال قد ددت  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عاد اليها فبين ذلك بين الجد والكلالة  
 وابواب الربوا وروي انه كان يكره ان يذكر عنده فريضة الجد حتى  
 صار جدا فجمع الصحابة وشاورهم فيها فقال زيد بن ثابت رضي الله  
 عنه امير المؤمنين لا نجعل شجرة خرج منها غصن وخرج من الغصن  
 غصنان فاي شئ جعل الجد اولى من الاخ وقال عمر رضي الله عنه واخي  
 سأل فاشعب منه شعب واشعب من الشعب شعبتان  
 فاذا جعل الجد اولى من الاخ فقال عمر رضي الله عنه فخطب الناس وقال  
 هل سمع احد منكم او رأى النبي عم قضى للجد بشئ فقام رجل من  
 القوم وقال رايته قضى بالسكس وقال آخر رايته قضى بالثلث

قوله



وقال آخر بالنصف وقال آخر بجميع المال فقال عرضي لكل منهم بعد ما  
اجابه مع من كان من الورثة فقال لا ادري فقال عرضي لا ادري  
وروي انه قال لو بقيت حيا الي جمعة اخري اجعل حكم الجد مما يحكم  
فيه العجايز ولم يبق حيا الي جمعة اخري واشتهد فبقى الامر بهما وروي  
انه جمع الصحابة رضي في بيت وقال لا بد لكم من ان يتفقوا في الجد علي  
وجلس علي الباسع الدرة فقطعت حية من سقف البيت وحملت  
عليهم فخرجوا من عوردين وتعزقوا فقال عرضي انه الله تع ارتفاع هذا  
الخلاف ولما طعن واشرف علي الموت قال للناس اخفطوا عنك  
لا اقول في الكلام شيئا ولا اقول في الجد شيئا ولا استخلف احدا و علم  
ان زيد بن ثابت وعيا وابن مسعود رضي اتفقوا علي توريث بني الاعيان  
والعلات مع الجد لكنهم اختلفوا في كيفية القسمة فعند علي رضي الجد  
بقاسمهم مالم ينتقص حظ من السكس فاذا انتقص يعطى له السكس  
والباقي بين الاخوة والاخوات لا ينتقص حظ من السكس فكل ذكر الجد  
فاذا كان معه اخوان لاب وام وثلاثة او اربعة فالقسمة خيرة واذا  
كانوا خمسة فهي والسكس سواء وان كانوا ستة فالسكس خيرة وعند ابن

مسعود رضي الجد بقاسمهم مالم ينتقص حظ من الثلث وافق فيه زيدا  
وبني العلات لا يعتد بهم في القسمة مع بني الاعيان وافق فيه  
علي بن ابي طالب والاخوات المنفردات ذوات فروض كما عند علي رضي  
وصقن المصقول زيدا بالذكر لانه ذهب اليه جمع عظيم من علماء الامة  
واختاره بعض الشيوخ للفتوي ولان الامامين اخذاه فقصي  
ان يختاره المفتي لانه خفي فيها خالفا باحسنة فقال وعند زيد بن ثابت  
رضي الجد مع بني الاعيان او العلات افضل الامر من القسمة  
ثلث جميع المال اذ لم تحتلط بهم صاحب فرض ونفس القسمة ان  
الجد في القسمة كاحد الاخوة فيقسم المال بينه وبين الاخوات للذكر  
مثل حظ الانثيين ويجعل نصيب مع الاخوة كنصيب واحد منهم  
وذكر لامرأة يشبه الاب من جهة ويشبه الاخ من جهة اخري  
فراعي الشبهتين فجعلناه كالاب في حجب الاخوة لام وكالاخ في  
قسمة الميراث ان كانت القسمة خيرة وان لم يكن خيرة اعطياه  
ثلث المال لانه اذا قسم المال بين الابوين يعطى للاب ضعف  
ما يعطى للام وموجب ذكر ان يعطى للجد ضعف ما يعطى للجدنة وكان



يعطى لها السكس وضعفه الثلث فاذا كان مع الجد اخ واحد فالمقامه  
خير من الثلث لانه ياخذ بها النصف واذا كان معه اخوات فمهما مساويا  
واذا كان معه ثلثه فالثلث خير له اذ يحاخذ بالمقامه الرابع وان كان  
معه اختان لاب وام او ثلث فالمقامه خير له وان كانت معه اربع  
اخوات فمهما سواء وان زادت الاخوات على الابوين كان الثلث خيرا له  
وهو العلات يدخلون في القصة مع بنى الاعيان اضرار الجذر فاذا اذ  
نصيبه فبنوا العلات يخرجون من البني حائبين بغير نسب والباقي  
من المال بعد نصيب الجد لبنى الاعيان يتقاسمون فيما بينهم للذكر  
مثل حظ الانثيين وهذا لان بنى العلات يرتبون مع الجد حال عدم  
بنى الاعيان وان لم يرتبوا معهم واذا كانوا ورثه مع الجد لا بد من  
اعتبارهم في حصه واذا لم يكونوا ورثه مع بنى الاعيان لا بد من الحفاظ  
اعتبارهم في حصه بنى الاعيان بعد اظهرها بنصيب الجد ويجوز مثل هذا  
الاعتبار كما في امه واخوين اقدم الاب وام والافراب ان لا ام السكس  
فاعتبر الاخ لاب في حصه الام لما كان وارثا معها وان لم يعتبر في حق  
الاخ لاب وام حتى كان الباقي بعد فرض الام له دون الاخ لاب وكما في

مطل أحد الأخ لاب

وكذا ابوين واخوين يعتبر الاخوان مع الابوين لينتقص نصيب الام  
دون الاستحقاق فكذلكها كذا في فرائض القرطبي الا استثناء من قوله  
يخرجون الخ اذا كانت من بنى الاعيان اخت واحدة اخذت مقدار  
فرضا استيناف نصف الكل بدو عن فرضها بعد نصيب الجد لان حظ  
الاخت لاب وام لا اكانت واحدة لا يزداد على النصف ولا ينقص عنه  
مع وجود بنى العلات فباخذ فرضها كاملا فان بقي منه اى من مقدار  
فرضا شئ فلبنى العلات لان الاخت لاب وام لا حق لها فيها زاد على النصف  
والا فلا شئ لهم وانما قال مقدار فرضها لان الاخوات لاب وام تقرر  
عصبة مع الجد عند زيد فلا يبقى لهن فرض عند الآله المسبلة الا لدرية  
كما استغف عليه لجد واخت لاب وام واخات لاب فيبقى لاصين  
لاب عشر المال ونصيب من عشرين بيان ذلك ان المقاسمة هنا ضيق فحصل  
للجد بمنزلة اخ فكان في المسبلة خمس اخوات فالمسبلة من خمسة  
للجد سهمان وللأخت الاعيان نصف الكل وهو اثنان ونصف  
فوقع السكس النصف في المسبلة فيجب ان يقرب المسبلة فيخرج الكسرة  
اثنين فحصل عشرة فللجد اربعة وللأخت اربعة خمسة فبقى واحد وهو غير

من قدر الكلام هكذا فانها  
اذا اخذت الخ فقد غيره  
كما لا يخفى منه

مطل



مستقيم على الاختين لآب وام فيقرب عدد رؤوسهما في المسئلة فيحصل  
 عشرون فللمجد ثمانية وللاعيانية عشرة ولكل علانية واحد  
 ولو كانت في المسئلة المذكورة أخت واحدة لآب مكان الاختين  
 لآب لم يبق لها شيء لان المقاسمة بينهما خير فيجعل المال نصفين  
 نصف له ونصف للاخت الاعيانية فلا شيء للعلانية فان قلت  
 لم تجعل المسئلة عابدة للاخت العلانية كما في الاكدرية قلت العلانية  
 نصير عصبية بالجدة عن زيد رضى ولا عول للعصبية وانما عالت المسئلة  
 الاكدرية لنفع الجد والنفع منها عدم العول واذا اختلف بهم  
 رؤوسهم اى اذا اختلف بالجدة والافوة من بنى الاعيان او العلات  
 او منها في الصورة العادة كما مر صاحب فرض فللمجد منها خير الامور  
 الثلاثة التي هي المقاسمة وثالث ما يبقى وسكن الكل بعد فرض  
 ذي السهم اى يدفع اليه سهم ثم يعطى للمجد ما هو الا نفع لمن الثلثة  
 المذكورة وهو اما المقاسمة كزوج وجد واج للزوج النصف  
 والباقي بين الجد والاج فالمقاسمة خير له اذ بها يصير له نصف  
 الباقى وهو ربع المال وان اعطى له ثلث ما يبقى او سكن الكل

يصير له

يصير له سكن المال واما ثلث ما يبقى كجددة واخت واخوين  
 فثلث للمجدة السكن والباقي للمجد مع الاخت والاخوين فثلث  
 ما يبقى خيرا اذ بالمقاسمة يصير له سبعة اثمان وهو سهم وثالث  
 اسباع سهم وان اعطى له ثلث ما يبقى يصير له سهم وثلاث اثمان  
 وان اعطى له سكن الكل يصير له سهم واما سكن الكل كجد  
 وجدة وبنت واخوين للبنات النصف والمجدة السكن والبقية  
 للمجد مع الاخوين فسكن الكل خيرا اذ به يصير له سهم من الستة  
 بالمقاسمة يصير له ثلثا سهم وكذا بثلث ما يبقى يصير له ثلثا  
 سهم واذا كان ثلث الباقي خيرا ولم يكن اى ثلث الباقي صحيحا  
 فاضرب مخرجى اى مخرج الثلث في اصل المسئلة وهو ستة فيبلغ  
 ثمانية عشر فنصفها نصف المسئلة ولو تركت جدا وزوجا وبنتا واما  
 واختا لآب وام او لآب للزوج والبنات النصف وللأم  
 السكن اصلها من اثني عشر وبقى سهم فان قاسمتها بينهما صار  
 له ثلثا سهم وان اعطيناه ثلث ما يبقى صار له ثلث سهم وان  
 اعطيناه سكن الكل صار له سهمان فالسكن خيرا ونعول المسئلة

سراج

سراج

سراج

مطل



الى ثلث عشر لما عرفت ان المسيلة من اثني عشر فلبنت ستة والفروج  
ثلثة وللام اثنان وللمجد اثنان فلا بد ان تعمل المسيلة الى ثلثة عشر  
ومن قال اذ بقي للام واحد ولا بد لها من اثنين لان حقها السكس  
فيزاد على اثني عشر واحد فيصير ثلثة عشر وكانه زوج ان بين اصحاب  
الفرايض ترتيب حتى يعين بقاء الواحد للام ولا يخفى فاده  
والاشي للاخت لانها نصير عصبة مع البنات وكذا مع الجد ولا يقال  
المسيلة للعصبة واما اخذ الجد السكس فبالفرضية لا بالعصبة  
وهذه المسيلة من المسائل التي كان السكس فيها خيرا للمجد وقدر  
مثالها الا انها ذكرت بها لغاية اخرى هي ان الاخت لآب وام  
اولآب وان لم تكن محجوبة بالجد لكنها لا تورث معه في بعض المسائل  
لعارض كانه هذه المسيلة واقضاء كون السكس خيرا للمجد ان  
يجعل الجد صاحب فرض فان ذكر او جب ان لا يبيع شي للعصبة  
وساكن تقع هذا الكلام واعلم ان زيدا بن ثابت لا يجعل الاخت  
لآب وام صاحبة فرض مع الجد بل يجعلها مع عصبة الالة المسيلة  
الاكدرية فانه يجعلها صاحبة فرض مع الجد انما سميت هذه المسيلة

الكدرية لانها واقعة امرأة من بني اكدر وانما نسبت اليها لانه ثبت  
على زيد بن ربيعة مذهب فيها وقيل ان فيها من بني اكدر كان يحسن  
مذهب زيد بن ربيعة في الفرائض فانه عبد الملك بن مروان عن هذه المسيلة  
فاخطاء في جوابها فنسبت الي قبيلته قال الخليل صاحب العيني  
وقيل اسم المسيلة كان اكدر وما قيل انها تكذرت على اصحاب  
الفرايض والجد كذا على الاخت نصيبها او تكذر قول زيد بن ربيعة  
فلا وجه لواحد منها لان اكدر لم يوجد من التكديري والتكدرية واهل العراق  
يستعملون غراء لشهرتها واهل المدينة يستعملون ام الفروج  
لانها كلما حركت ازدادت نثا وهي زوج وام وجد واخت  
لآب وام للزوج النصف وللام الثلث والمجد السكس للاخت  
النصف ثم بيع الجد نصيب الي نصيب الاخت فيقسمان مجموع النصيبين  
لذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان المقاسمة خير للمجد من السكس  
وثلك الباقي وهذه المسيلة اصلها من سنة لاجتماع النصف والثلث  
والسكس وتوزع الي تسعة ونصيب من سبعة وعشرين لان الثلثة



من السنة للزوج والاثنين للام والواحد الباقي للجد فلم يبق الا  
 شئ فردنا نصف المسئلة عليها للاخت فصارت تسعة ومجموع نصيب  
 الجد والاخت اربعة ورؤسها ثلثة تقدير لان الجد بمنزلة الاختين  
 ولا يستقيم اربعة على الثلثة ففرض عدد الرؤس في اصل المسئلة  
 وعولها فيحصل تسعة وعشرون فلزوج منها تسعة وللأم ستة  
 وللجد ثلثة وللاخت تسعة ثم جمع نصيبها فيقسم بينهما اثلاثا للذكر  
 مثل حظ الانثيين فيعطى الجد ثمانية والاخت اربعة وانما جعلها  
 صاحبة فرض ابتداء كيلا تحرم عن الميراث اذ لا وجه لحرمانها لعدم  
 المانع بخلاف المسئلة السابقة فان وجه البنت ثم مانع وجعلها  
 عصبية انتهى لانه لو لم يجعلها كذلك يصير نصيبها ثلثة امثال نصيب  
 الجد وذلك لا يجوز لان الجد بمنزلة الاخ عندك ولو كان مكان الاخت  
 اخ واختان فلا عول ولا اكدرية اما على الاقل فلان الاخ عصبية  
 قطعاً فلا يقال المسئلة لاجلها والسهم الباقي عن فرض الزوج  
 والام خير للجد فلا اكدرية ايضا واما على اكثر فلان الاختين  
 تحبان الام من الثلث الى السكس فالمسئلة من ستة ثلثة للزوج

واحد للام وواحد للجد وواحد للاختين وبينهما مباينة فيفرض  
 عدد رؤسها في المسئلة حتى يحصل اثني عشر فيقسم منه المسئلة بلا عول  
 بخلاف الاكدرية اذ لم يبق فيها للاخت شئ فوجب ان يعال على  
 الوجه المار ذكره ولا اكدرية ايضا لان اصول زيد فرض مستقيمة  
**باب** المناكحة معايلة من النسخ بمعنى النقل كما <sup>سيد</sup>  
 في نسخ الكتاب او الازالة كلفه نسخت الرباح رسوم الرباح  
 وفي الاصطلاح نقل سهام الورثة قبل قسمة المال اليهم من بينهم  
 فزال النصيب الاقل الي نصيب آخر والي تفصيل هذا اشار وطو  
 ولو صار بعض الانصباة ميراثا قبل القسمة بعينه لو مات بعض  
 ذوي الانصباة قبل القسمة وصار نصيبه ميراثا لورثته فلخاله  
 لا يخرج من ان يكون ورثته الميت الثلث ثم ورثته الميت الاقل ولا  
 وعلى الاقل لا يخرج من ان يغير القسمة او لا وعلى الاخير يقسم قسمة  
 واحدة لعدم الغاية في التكرار كما اذا تركه بنتين وبنات من  
 امرأة واحدة ثم مات احد البنين او احد بنات قبل القسمة  
 ولا وارث له سوى الاخوة والاضوات فان قسمة التركة بين البنات



على صفة واحدة للذكر مثل حظ الانثيين فيكتفي بقسمة واحدة  
وعلى الثالث كما اذا ترك ابن من امرأة وثلاث بنات من اخرى  
ثم ماتت احدى البنات وخلف هؤلاء اعمه الاخ لآب والاخوين  
من الابوين وعلى الثالث كالذي ذكره بقوله كزوج وبنت ولم  
تات الزوج قبل القسمة عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت  
قبلها ايضا عن ابنين وبنت وجدة عن امة المرأة التي ماتت اقلا  
ثم ماتت هذه الجدة عن زوج وابوين اما ذكره مثالا لصيرورة  
بعض الانصباء ميراثا قبل القسمة فلذلك قدمه ثم هذا الاصل  
الذي يستخرج به الاحكام المتعلقة بذلك المثال فقال فالاصل فيه  
اي فيما ذكر من صيرورة بعض الانصباء ميراثا قبل القسمة  
ان تغية القسمة لا بد من هذا الغيد اخرج للنوع الاخر ان يصح  
مسئلة الميت الاول بالقواعد السالفة ويعطى سهم كل وارث  
من الصحيح ثم يصح مسئلة الميت الثاني بتلك القواعد ايضا ونظير  
بين ما يرد من الصحيح الاول وبين الصحيح الثاني ثلثا احواله  
في المماثلة والموافقة والمباينة فان استقام بسبب المماثلة

ما يرد

ما يرد من الصحيح الاول على الصحيح الثاني فلا حاجة الى القرب  
لما مر في باب الصحيح من ان سهام كل فريق اذا انقسمت عليهم  
بلا كسر لا تحتاج الى القرب وذلك ان الصحيح الميت الاول منها  
بمنزلة اصل المسئلة ثم يصحح الميت الثاني بمنزلة رءوس الفريق  
المقسوم عليهم ثم وما يرد الميت الثاني بمنزلة سهامهم من اصل  
المسئلة ثم فكما ان ثمة كان سهام كل فريق منقسمه عليهم  
بلا كسر لا تحتاج الى القرب فكذلك هنا لما كان ما يرد الميت الثاني  
مستقيما على تصحيح مسئلة لا يحتاج الى القرب كما في المسئلة  
المذكورة في ذلك لان المسئلة الاولى ردية لانه بقي سهم من  
الثلاثة عشر ولا صاحب له فيجب رده على البنت والام بقدر سهامها  
فاذا اردنا المسئلة الى اقل محارج من الابوة عليه صارت  
اربعة فاذا اخذ الزوج منها واحدا بقي ثلثه فلا يستقيم على الاربعة  
التي هي سهام البنت والام بل بينهما مباينة فيضرب هذه السهام  
التي هي بمنزلة الرؤوس في ذلك الاقل فيحصل ستة عشر فلزوج  
اربعة وللبنات تسعة وللام ثلثه ثم تكرر الاربعة التي هي للزوج

المسئلة الاولى  
١٢  
زوج  
بنت  
ام

زوج  
بنت  
ام



سورة صافات  
الحمد لله  
الحمد لله  
الحمد لله

منقحة على ورثته المذكورين فلزوجه واحدة ولاته ثلث  
ماتى ومو ايضا واحد ولايه اثنان فليستقام ما كان في يد الزوج  
من الصحيح الاول على الصحيح اثنان وصحت المسئلة اثنان من الصحيح  
وان لم يستغ ما في يده من الصحيح الاول على الصحيح اثنان فانظر  
فان كان بينهما موافقة فاضرب وفق الصحيح اثنان في جميع الصحيح الاول  
كما ان في باب الصحيح متى انكسر على طائفة واحدة ولكن بين  
سلاهم ورؤسهم موافقة يضرب وفق عدد رؤس من انكسر عليهم  
في اصل المسئلة فكذلك هنا لما انكسر ما في يد الميت اثنان على صحيح  
مسئلة وبينهما موافقة يضرب وفق الصحيح اثنان في الصحيح الاول

فالمبلغ يخرج الميثلتين كما اذا ماتت البنت ايضا في المال المذكور  
 وخلفت كما ذكرنا بنين وبنتا وجرة وفي يد البنت ستة نفق  
 ميثلة لها ستة والنسبة لا يقيم على الستة ولكن بينهما ما وافق  
 بالثلث فيضرب ثلث الستة في ستة عشر فالمبلغ وبها شان  
 وتكون يخرج الميثلتين فمن كان سرامهم من ست عشر ومم  
 ورثة الميت الا اول فرامهم مفرقة في وفق ميثلة البنت وبها

الشيء

اثنتان فاحصل نصيبهم ومن كان سهامهم من ستة وعيم ورثة الميت  
 اثنتان فسهامهم مفرقة في وفوق ما في اليد الميتة وهو ثلثه فاحصل  
 نصيبهم وقد كان لام الميت الاوّل ثلثه من ست عشر نصيبها  
 في اثنين تبلغ ستة فهي لها وكان للزوج منها اربعة نصيب في اثنين  
 تبلغ ثمانية فهي له ومنفعة على ورثته فلزوجته منها سهمان  
 ولايه اربعة ولاته سهمان وكان لكل واحد من ابني الميت  
 سهمان منها نصيبها في الثلث لانزيد عليها فهي له وكان لجدها  
 منها ايضا سهم واحد نصيبها في الثلث لانزيد عليها ايضا فهي لها  
 وقد كان لها باعتبار كونها اما لأم ماتت اولاسته من اثنين  
 وثلثين في يد الجدة في ثلثة وان كان بينهما اى بين ما في يد من  
 الصحيح الاوّل وبين الصحيح اثنتان مباينة فاقرب كل الصحيح  
 اثنتان في كل الصحيح الاوّل كما ان في باب الصحيح متى كان بين سهامهم  
 ورؤوسهم مباينة يقرب كل عدد رؤوس من انكر عليهم فاصل  
 المسئلة كذلك هنا لما كان بين ما في يد وبين نصيب مباينة  
 مباينة يقرب كل الصحيح اثنتان في كل الصحيح الاوّل كما اذا ماتت

*(Handwritten Persian text)*



في المثال المذكور للجد التي هي ام المرأة المتوفاة او لاهل زوج و  
 اخوين وفي يد ثمانية ونصف مائة اربعة وبنينها مائة  
 فاضرب الاربعة في النصفين السابق اعني الاثنين والثلاثين تبلغ  
 مائة وثمانية وعشرين فهي مخرج المثلثين فمن كان له نصيب  
 من الاثنين والثلاثين فنصيبه مضروب في الاربعة التي هي مائة  
 للجد ومن كان له نصيب من الاربعة فنصيبه مضروب في السبعة  
 التي هي جميع ما كان في يد الجد وقد كان لامرأة الميت اثنتان من  
 والثلاثين سهمان فنضربهما في الاربعة تبلغ ثمانية فهي لها وكان لاهل  
 منها اربعة فنضربها في الاربعة تبلغ ستة عشر فهي له وكان لاهلها  
 سهمان فنضربها في الاربعة تبلغ ثمانية فهي لها وكان لكل واحد  
 من ابني الميت الثالث منها ستة فنضربها في الاربعة تبلغ اربعة  
 وعشرين فهي له وكان لبناتها ثلثة فنضربها في الاربعة تبلغ اثني  
 عشر فهي لها وكان لزوج الميت الرابع من الاربعة التي هي مائة  
 سهمان فنضربها في السبعة التي كانت في يد ثمانية ثمانية عشر فهي  
 له وكان لكل واحد من اخوي الميت الرابع منها سهم واحد فنضربه

في السبعة لا تزيد عليها فهي له فالمبلغ الحاصل من كل واحد من الزوجين  
 على تقدير موافقة والمباينة مخرج المثلثين ثم شرع في بيان  
 ما يفعل عند الحاجة الي تعيين نصيب كل واحد من الورثة من ذلك  
 المبلغ على قياس ما ذكر في تعيين انصاء الورثة من النصيب فقال  
 سهام ورثة الميت الاول من نصيب مائة بقرب في المضروب  
 اعني في النصيب الثلث على تقدير المباينة او في وقت تقدير الموافقة فيكون  
 الحاصل من ضرب سهم كل وارث منهم في هذا المضروب نصيبه  
 من المبلغ المذكور كما مر تفصيلا في مثال التوافق والتباين  
 والسبب فيه ان النصيب الثلث ووفقا منها بمنزلة المضروب  
 في اصل المسئلة ثم وسهام ورثة الميت الثلث من نصيب مائة  
 يقرب في كل ما بقى في يد على تقدير المباينة او في وقت تقدير  
 الموافقة فيكون الحاصل منه ضرب سهم كل واحد منهم فيما ذكر نصيبه  
 من ذلك المبلغ كما نبهت عليه في التفصيل السابق وذلك لانه  
 ورثة الميت الثلث انما هو فيما يد فصار سهم كل واحد منهم مضروبا فيه  
 وان مات ثالث من الورثة قبل القسمة فاجعل المبلغ اي المبلغ

في المثال المذكور  
 ان كل واحد من الورثة  
 انما هو فيما يد



الذي صح منه المسئلة الاولى والثانية مقام تفهيم المسئلة الاولى  
 واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام المسئلة  
 الثانية في العمل لان الميت الاول والثاني صار ميتا واحدا فيجب  
 الميت الثالث ميتا ثانيا ثم اعمل في الرابعة والخامسة وما فوقها  
 كذلك وذلك بان تجعل الثلث او الاربعة واحدا والرابع او الخامس  
 ثانيا وهكذا في كل مرتبة اعلم ان المص لما ذكر في اصل الباب  
 الاستقامة والموافقة والمباينة بين نصيب الميت الثلث وتفهم  
 وضع المسئلة بطون اربعة ليحصل البطن الثلث نظير الاستقامة  
 والبطن الثالث نظير الموافقة والبطن الرابع نظير المباينة  
 وذلك لما عرفت ان تفهيم الميت الاول والثاني صار تفهيمها  
 واحدا فصارا بمنزلة ميت واحد وصار الميت الثالث ثانيا  
 وعلى هذا القيس حال الرابع والخامس وما بعدهما وينبغي ان يعلم  
 ان تعدد المنسحة متصور بوجهين بان يموت ورثة ميت متعاقبة  
 كما فعلناه سابقا او بان يموت وارث ثم وارث هذا الوارث  
 وحكم العمل في صورتين واحد بلا تفاوت **باب** ذوي الارحام

سراج

لا حاجة

لا حاجة الي ذكر التورث ههنا كما لم يكن حاجة اليه في باب العصب  
 والرحم في الاصل منبت الولد وعاوذة في البطن ثم سميت القرابة  
 والوصلة من جهة الوالد وهما كذا في المغرب ومعناه في الاصطلاح  
 قد ذكر فيم سبق كان اكثر الصحابة وهم التعريف في الصحابة للعهد  
 والمعروف المجتهدين منهم وقد حكى القاضي الامام علاء الدين  
 السمرقندي اتفاق الخلفاء الراشدين على تورثهم ومنهم  
 ابن مسعود ومعاذ بن جبل وابو الدرداء وابو عبيدة بن  
 الجراح وابن عباس رضي في اشهر الروايات ومن التابعين علقمة  
 والاسود وابراهيم وشريح والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد  
 وطاوس وعبيدة السلماني وسروق وجابر بن زيد رضي  
 يرون تورث ذوي الارحام وبه اخذ اصحابنا ابو حنيفة  
 وابو يوسف وعبدون وزفر وعيسى بن ابان ومن تابعهم ووافقهم  
 ابن ابي ليلى وقال زيد بن ثابت رضي وابن عباس رضي في رواية  
 شاذة وسعد بن المسيب وسعيد بن جبير لا ميراث لذوي  
 الارحام ويوضح المال اذا مال المعروف وهو ما يعطى لهم عند

سراج



سيد  
القائلين بقدرتهم ومن غفل عن هذا قال عند علم اصحاب  
الفريضة والعصبات ثم ان عدم صاحب الفريضة السبقي يبيح  
في الوضع المذكور لما عرفت انه لاحظ له من الورقة في بيت المال و به  
اذن مالك والشافعي تمسك النافون بآيات الموارث فانه تو  
بين فيما نصيب اصحاب الفريضة والعصبات ولم يذكر لذوي الارحام  
شيئا وسكان ربه نيتا فلو كان لهم حق لبيح ومن جعل لهم  
حقا فقد زاد على الحق والزيادة على الحق نسخ ونسخ الكتاب  
لا يجوز بخبر الواحد والقبيلين وما روي انه عم فرج الى قضاء يستخبر الله  
في ميراث العمه والخالة فنزل عليه الوحي ان لا ميراث لهما في رواية  
افرى انه عم قال في جواب من سأل عن ميراث العمه والخالة  
اضرب في جبرئيل ان لا شيء لهما واخرج المشبون بقوله تعالى ولو  
والا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله تعالى الى بعضهم  
اولي بميراث بعض عن غيره اى في حكم الله لما عرفت انه نزل  
نسخا للتوارث بالموالاة والمجعة فنثبت الميراث لذوي الارحام  
بلا فصل بين من لا فرض له فرض او تعصيب منهم وبين من لا فرض ولا تعصيب

فیکت

[illegible]

19

1875

فيكون انهم المذكور في الكتاب لا متروكا واتما احتجاجهم بما روي  
عنه عم انه قال الله تعالي ورسوله عم موبي من لا موبي له والحالة وارث  
من لا وارث له والمراد الانابات دون النفي من قبيل ما يقاله الصبر  
حيث من لا حيلة له بدلالة الحال وسباق المقالة وما روي انه عم  
جعل ميراث ثابت بن زيد الدجراج لابن اخيه ان لبنة بن عبد  
المذر بن نفع قد اسرار الخصم الي رده في تضاعيف السيد استلاله  
حيث قال والزيادة على النسخ ونسخ الكتاب لا يجوز بحال  
يقال انه ليس من قبيل الزيادة على النسخ الكتاب لما عرفت ان  
الكتاب غير ساكت عنه لانه رجوع الي التمسك بالدليل الاقل  
فماثل واما الجواب عن تمسك النافين بالخبر فيان يقال انه معارض  
بما رويناهما والتزجيج معنا لان ما رويناه مثبت وما رويتموه  
ناف والمثبت يقدم على النافي عند التعارض على ما تقر في  
موضع وبان يقال ان ما رويتموه محمول على ما قبل نزوله قوله  
كس والوالا اراهم بعضهم ابي ببعض لان يقال انه محمول على ان  
القول والحالة لا يريان مع عصيته ولا مع ذي فرض يرد عليه لانه

صافي الصلوة  
والسيد

خط لارث العبد والمالك مع الخصم



لانه تعسف مستغنى عنه ودور الارحام اصناف اربعة الاولى منها ينتمي  
الى ينسب الى الميت وهم اولاد البنات وان سفلوا ذكورا كانوا اوانا  
 واولاد بنات الابن كذلك والثاني منها ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد  
 الساقطون الى الفاسدون وان علوا كاب ام الميت واب اب ام  
 والجدات الساقطات الى الفاسدات وان علون كام اب ام  
 الميت وام ام اب ام والثالث منها ينتمي الى ابوي الميت وهم  
 اولاد الاخوات وان سفلوا ذكورا كانوا اوانا وبنات الاخوة  
 وان سفلن وبنوا الاخوة لام والرابع منها ينتمي الى جدي الميت  
 والاخوة في المسالين السابقين ليتناول من لاب وام ومن لاب  
 ومن لام وقيد الاخوة منها بقوله لام لان بني الاخوة لاب وام  
 اولاد من العصباء والرابع منها ينتمي الى جدي الميت  
 قريبين كانا او بعيدين فيتاول ما ينتمي بواسطة ابوي جدي  
 الميت ومن فوقهما ولا بد من هذا التعميم لانهم ايضا من ذوي  
 الارحام فن قال بما اب الاب واب الام فقد اخطاء وجذته  
 قريبين كانا او بعيدين فينا واما ينتمي بواسطة ابوي جديته

السيد وصاحب الفتوى

ومن فوقهما

الاولى التي تنسب اليه من فوقها

ومن فوقهما ولا بد من هذا التعميم لانهم ايضا من ذوي الارحام  
 فن قال بما اب الاب وام الام فقد اخطاء وهم لاعام لام والعمات  
 والاخوال والخالات قيد لاعام لام ليخرج من لاب وام ومن  
 فانهم عصباء واطلق العمات والاخوال والخالات ليتناول  
 من لاب وام ومن لاب وام ومن لام وهؤلاء بعض الاصناف المذكورة  
 وبنات عم لاب وام اولاد اب عم اب عم او من فوقه كذلك  
 اي بشرط ان يكون لاب وام اولاد وبنات ابنايهم اي ابنا  
 تلك الاعام وابناء ابنايهم وان سفلوا لا بد من ذكر هذه البنات  
 لانهم ايضا من ذوي الارحام وكل من يدعي بهم اي بالمذكورين  
 فهو يتناولهم اشترنا اليهم في الاصناف الثلثة بقولنا وان  
 علوا وان سفلوا وكذا بنات اولاد الاصناف الرابع واولاد  
 البنات التي ذكرت بعدد الى الميت ودور الارحام لم يقل من  
 ذوي الارحام لما فيه من ابهام عدم الانحصار وهو ثابت بالاشتراك  
 التام ولما اختلفت الروايات عن ابي حنيفة في تقدم بعض  
 الاصناف على بعض بنات ربه بقوله روي ابو سليمان وعبي

سيد

فيه رد لصاحب الفتوى

وقد اختلف سواد الابن ولم يصح  
 وغفل منهن الشريف قوله وان ادعى  
 الا قوله ينفع عنه كان ايرادا حسنا

عبارة تابعة الواقعة في الفتوى  
 وشرح الشريف لم يصح قرأ



بن أبان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ان اقرب الاصناف  
 الى الميت واوليهم بالميراث الصنف الثالث لاحاجة الي ان يقال  
 وان علوانه باطلاقة ينتظم العالي والسافل منه وكذا لاحاجة  
 في قوله ثم الاول الى ان يقال وان سفلوا وكذا في قوله ثم الثالث  
 واما الرابع فابعد الاصناف المذكورة عن الميت فلذلك لم يقل ثم  
 الرابع وروي ابو يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة وابن  
 سماعة عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ان اقربهم الاول ثم الثاني  
 ثم الثالث لترتيب العصبان فانه يقدم منهم الفرع ثم الاصل القريب  
 ثم فرع الاصل البعيد وهو الاخوة بعن للفتوي وهو ظاهر  
 الرواية ومنهم من قال ان من نقل عن ابي حنيفة قوله الاول وما  
 نقل عنه ثانيا قوله الاخير ولا يذهب عليك ان هذا ترجيح لاحد  
 القولين المذكورين على الآخر لا توفيق بينهما وجه القول الاول  
 ان الجذاب الام اقرب سببا من اولاد البنات لان الانثى  
 في درجة اعنى ام الاب صاحبة فرض دون الانثى التي في درجة  
 ابن البنت وحي بنت البنت فانها ليست في الاتصال بالميت

فيهم اولى من غيرها

فيهم اولى من غيرها

بواسطة

بواسطة واحدة ثم للجد زيادة قرب حكما قالوا لا يقتضيه وجه بخلاف  
 وللا بنت فانه يقتضيه فيكون مقدما عليه وجه القول الثالث ان  
 ذوي الارحام يرثون عن سبيل التعصيب من وجه اذ يقدم منهم  
 الاقرب فالاقرب فوجب ان يعتبر وانه التوريث بالعصبات  
 من كل وجه وقد تقدم في العصبان من كل وجه بنوا ابناء الميت على  
 الجد اب الاب وسائر العصبان وان كان هذا الجدا لا يقتضيه وابن  
 الابن يقتضيه به فكذا في ذوي الارحام يقدم اولاد البنت على الجد  
 اب الام وعندنا اي عندنا في يوسف ومحمد الصنف الثالث مقدم  
 على الجذاب الام فتقدم على الجد الفاسدة بالطريق الاول الا  
 ان هذا لا يناسب اصلهما وهو ان الجد يقاسم الاخوة والاخوات  
 اذا كانت المقاسة خيرا له وموجب بهذا ان لا يقدم الصنف  
 الثالث عليه واما ابو حنيفة فتقدم على قبيل من مذهب من  
 سقوط بنو الاعيان والعلات والاخفاف مطلقا بالجد على ما مر  
**فصل في الصنف الاول** اولي بالميراث اقربهم الى الميت  
 كبنات البنت فانها اولي من بنت بنت الاب لان الوسطة الاولى

بواسطة



واحدة ووسطة الثانية ثنتان وهو قول اهل القرابة وهم ابو صفير  
 رحمه وصاحبه وزفر وعيسى بن ابا ن رضى وجهه ان يستحقهم  
 باعتبار معنى العصوبة ولهذا يقدم الاقرب فالاقرب ويستحق  
 الواحد جميع المال وفي العصوبة الحقيقية يكون زيادة  
 القرب تارة بقرب الدرجة واخرى بقوة السبب كما في تقديم  
 البنوة على الابوة فلكذلك معصية بنيت التقديم بقرب  
 الدرجة كما بنيت بقوة السبب ففي الصورة المذكورة يكون  
 المال كله لبنت البنت وفي قول اهل التنزيل وهم علمه والشمعي  
 ومسروق وشريح والحسن بن زياد ومن وافقهم انهم ينزلون  
 المدعي منزلة المدعي به في الاستحقاق ويستتموا اهل التنزيل  
 فيجعلون المال بينهما كما تركه بنتا وبنت ابن فيكون  
 المال بينهما ارباعا على قبيل قول علي رضى ثلث ارباعه لبنت  
 البنت وربعة لبنت بنت الابن لانه يربى الرو على بنت الابن  
 مع بنت الصليب واما اسداسا على قبيل قول ابن مسعود رضى  
 خمسة اسداسه لبنت البنت وثلثه لبنت بنت الابن لانه لا يربى

شريك

الرو على بنت الابن مع الصليبية ووجه التنزيل ان الاستحقاق لا يمكن  
 اثباته بالرأى ولا نص به من الكتاب ولا من السنة ولا اجماع فلا  
 سوى اقامة المدعي مقام المدعي به لثبت له الاستحقاق الذي كان  
 ثابتا للمدعي به فنصيب كل اصل ينتقل الى فرع الا يربى ان من  
 كان منهم ولدا لصاحب فرض او بعصبة كان اولى عن ليس كذلك  
 وليس ذلك الا باعتبار المدعي به واورد عليه بانه يؤدي الى قول  
 فاضل وهو مردان الميراث يكون المدعي به رقيقا او كافرا ولا يجوز  
 ان يكون الا انسان محررا عن الميراث يكون المدعي به رقيقا بمن  
 في غيره وفي قول اهل الرجم نوح بن دناج وجيش بن شريك المال  
 بينهما انصافا لان الاستحقاق لهما بالوصف العام وهو الرجم <sup>لا يمتنع</sup>  
 بقوله تعالى واولوالارحام وفي هذا الوصف الاقرب والابعد سواء  
 وان استواء الدرجة قول صاحب الفرض لم يقل قولدا الوارث  
 لعومه ذا الرجم وايضا لا يمكن ان يكون ذا الرجم في هذا الصنف  
 ولذا العصبة في تخصيص صاحب الفرض بالذكر تنبيه على ذلك اولى  
 من ولد ذوي الارحام كبنت بنت الاب فانه اولى من ابنت

ولا وجه له وقصد الاختصاص  
 في العبارة عند سداد المعنى

لا يشترط في هذا الصنف ذورهم هو ولد العصبة  
 في درجة ولذا في الرجم في البطن المثلث من اولاد  
 البنات وولد العصبة في البطن المذكور  
 من اولاد البنت اما عصبة كالبني ابني  
 الاب او صاحب فرض كبنت ابني  
 الابن من







كذلك لان صفة الاصول متفقة في الانوثة فيعتبر عنده ايضا ابدان  
الفروع ولو تكرر بنت ابن بنت وابن بنت بنت فنحن اى كونه  
المال بين الفروع اثلاثا باعتبار الابدان ثلثاه للذكر وثلثه  
للانثى كما في الصورة السابقة وعند محمد المال بين الاصول  
اغنى البطن الثالث الذي هو اول ما وقع فيه الاختلاف المذكور  
والانوثة وهو بنت البنت وابن البنت اثلاثا لثلاثه لبنت  
ابن البنت نصيب ابيرا قد انتقل اليها وثلثه لابن بنت البنت  
نصيب امه قد انتقل اليه فصار الارث بينهما عنده على عكس  
مكانه عليه عند صاحبيه ولما كان قوله محتاجا الى مزيد تفصيل  
اشار اليه بقوله وكذلك عنده اى كما اعتبر عند محمد حال الاصول  
في البطن الثلث على ما عرفت كذلك يعتبر عنده حال الاصول المتقدمة  
اذا كانت في اولاد البنات المتساوية في الدرجة بطون مختلفة  
يقسم المال على اول بطن اختلف في الاصول المذكورة والانوثة  
للذكر مثل حظ الانثيين ثم يجعل الذكور من ذكور البطن طائفة  
والاناث طائفة اخرى بعد القسمة عليهما فما اصاب الذكور من

من أول بطن وقع فيه الاختلاف يجمع ويعطى فروعه للذكر مثل  
خط الأنثيين ان لم يكن اى فيما بينهم وبين فروعه من الاصول  
اختلاف في الذكورة والانوثة والآى وان كان فيه اختلاف  
يجمع ما اصاب الذكور يقيم على اعلى الاختلاف الذى وقع  
في اولادهم ويجعل منها ايضا الذكور والاناث طائفتين وكذلك  
ما اصاب الاناث يعطى فروعه من ان لم يختلف الاصول التي  
 بينهما وان اختلف يجمع ما اصاب برهن ويقيم على اعلى  
 لخطاف الذى وقع في اولادهم هكذا يعمل الى ان ينتهي بهذه  
 الصورة اصل المسئلة من سبعة والنسخة من احدى عشر

اصل المسئلة من سبعة والنسخة  
من احد وعشرين والقرب  
من الحقة

الصلوة من الشئ والقصور من الشئ



في هذه الصورة المسبلة اثنا عشر شخصا من ذوي الارحام في درجة  
 واحدة من البطن السادس تسعة من البنات وثلاثة من البنين  
 وليس فيهم ولد صاحب فرض فري قولا في بعض تصحيح من خمسة  
 عشر لان كل ابن بمنزلة بنتين فستة للابناء وتسعة للبنات  
 وعلى قول محمد رحمه الله تصحيح من سبعة لانا اذا نظرنا في البطن  
 الاول وجدنا فيه تسع بنات وثلاثة بنين حسبنا كل واحد  
 من البنين بنتين صاد المجموع خمس عشرة بنتا جعلنا المسبلة  
 من رؤسهم فيكون ستة للابناء وتسعة للبنات جعلنا المذكور  
 طائفة وجعلنا ما اصابهم وهو ستة للابناء وتسعة للبنات  
 ثم جعلنا المذكور طائفة وجعلنا ما اصابهم وهو ستة ثم نظرنا  
 الى أسفل من هذا البنين الثلاثة فلم نجد في البطن الا اختلاف  
 بل في الثالث حيث وجدنا فيه ارباعهم ابنا وبنتين فحسنا  
 الستة عليهم للذكر مثل حظ الانثيين فاعطينا الابن  
 ثلثه واعطينا البنين ثلثه وجعلنا مما طائفة ثم دفعنا  
 نصيب الابن الى آخر فروعه لان البطون من الابن الى آخر

الفروع

الفروع متفقة ثم نظرنا في طائفة البنات اعني البنين اللتين  
 في البطن الثالث ولم نجد في البطن الرابع ارباعا لها اختلافا  
 بل في الخامس حيث وجدنا فيه ارباعا لها ابنا وبنتا قسمنا  
 الثلثه عليها للذكر مثل حظ الانثيين الى الابن وواحد  
 الى البنت ودفعنا نصيب كل منهما الى فروعهما في البطن  
 السادس فاسترى نصيب الابناء الى آخر فروعهم على اختلاف  
 صفاتهم ثم نظرنا في طائفة الاناث في البطن الاول فوجدنا  
 نصيبهن تسعة وعدد من كذلك ثم نظرنا الى ما هو أسفل منه  
 فلم نجد اختلافا في البطن الثاني بل في الثالث حيث وجدنا فيه  
 ارباعهم ثلثه بنين وست بنات فيكون المجموع ثنتين عشرة بنتا  
 والتسعة التي من نصيبهن لا يستقيم عليهن لكن بيننا وبين عدد رؤسهن  
 موافقة بالثلث ففربنا وفق عدد الرؤس وهو اربعة في اصل المسبلة  
 وسوف نعرف فصار سبعة ومنها تصح المسبلة اذا كان لطائفة البنين  
 في البطن الاول ستة من اصل المسبلة ففربنا في المصروب وهو  
 اربعة صارت اربعة وعشرين ثم قسمنا على ما في البطن الثالث



من فروع البنين الثلثة فاعطينا الابن الثاني عشر والبنين اثنا عشر  
ثم دفعنا نصيب الابن الى آخر فروع من البطن السادس عشر  
ثم قسمنا حصص البنين على الابن والبنت الذين بارأئهم في البطن  
لخامس للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ثمانية والبنت  
اربعة فدفعنا نصيب كل منهما الى فروع في البطن السادس  
ثم نظرنا في طائفة البنات في البطن الاول ففرعنا نصيبهن من  
اصل المسئلة وهو تسعة في ذلك المضروب اعني الاربعة فصارت  
سنة وثلاثون ثم نظرنا في اسفل من الاول فوجدنا بارأئهم في البطن  
الثالث ثلثة بنين وست بنات فقسمنا نصيبهن اعني الستة  
وثلاثين للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب البنين ثمانية عشر والبنات  
ثمانية عشر ثم جعلنا ما طائفتين ثم نظرنا في اسفل طائفة البنين  
الذين بهم من البطن الثالث فوجدنا بارأئهم من البطن الرابع  
ابنا وبنيتين فقسمنا بينهم ما اصاب البنين المذكورة للذكر  
مثل حظ الانثيين فاصاب الابن تسعة والبنيتي تسعة ثم دفعنا  
نصيب الابن الى آخر فروع لعدم الاختلاف ثم نظرنا في اسفل البنيتين

من البطن الرابع فوجدنا بارأئهم من البطن الخامس بنين  
فلا حاجة الى القسمة ثم نظرنا في اسفل منهما في البطن السادس  
فوجدنا فيه بارأئهم ابنا وبنات فقسمنا عليهم التسعة التي  
هي نصيب بنين البنيتين للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن  
سنة والبنيت ثلثة وكذلك وجدنا في الرابع بارأئهم البنات  
الست ثلث بنات وثلث بنين فقسمنا عليهم الثمانية عشر للذكر  
مثل حظ الانثيين فاعطينا البنين منها اثني عشر والبنات ستة  
ثم جعلنا ما طائفتين ثم نظرنا في اسفل البنين من البطن الرابع  
فوجدنا بارأئهم في البطن الخامس ابنا وبنيتين فقسمنا نصيبهم  
الذي هو اثنا عشر عليهم للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن  
سنة والبنيتي ستة فدفعنا نصيب الابن الى فروع في السكون  
وقد وقع فيه بارأئ البنيتين ابن وبنيت فقسمنا نصيبها عليهما  
فاصاب الابن اربعة والبنيت اثنان ووجدنا في الخامس ايضا  
بارأئ البنات الثلثة الثلاثة في البطن الرابع ابنا وبنيتين فقسمنا  
نصيبهن اعني الستة عليهم فاصاب الابن ثلثة والبنيتي ثلثة فدفعنا







وعشرين لان اصل المسئلة على ما عرفت من سبعة وانكسر النبتين  
عند التقسيم على ولديهما متناصفة فخرج النصف في المسئلة  
فحصل اربعة عشر فنما لبنتي بنت ابن البنت نصيب جدهما  
ولبنت ابن بنت البنت ثلثه نصيب ابنها ولا ينفى بنت البنت  
ثلثه نصيب امها لكن الثلثة عليهما ففرضنا عدد رؤسهما في الاربعة  
عشر حصل ثمانية وعشرون فنما نصيب المسئلة وقول محمد بن الروايين  
عن ابي حنيفة في جميع احكام ذوى الارحام فالجلى بقوله اولى عليه  
الفتوى ذكره في الكفاية الا ان مشايخنا اختلفوا في قوله يوجب  
تيسيرا على المفتى وعمل ائمة حوزة ايضا علمه على ما ذكره صاحب  
الشروط في فرائضه تذييل للفصل الاول وتتميم لمباحث النصف  
الاول علماءنا رحمهم الله يعتبرون الجهرات في التوريث اى توريث  
ذوى الارحام فالعرف والعهد غير ان ابا يوسف يعتبر في ابرار  
الفروع حيث يقسم المال على الفروع ابتداء فيعتبر الجهرات فيهم  
بهذا على احدى الروايتين عنه وهو الصحيح وبه اخذ مشايخنا واء  
النهر وعلم رواية اخرى عنه لا يعتبر الجهرات ويرث ذوو جهتين بحجرة

لا بد ان لا يترك  
صاحب الفروع كما في قوله

واحدة كما هو مذموم في الجهرات على ما عرفت وبه اخذ مشايخ العراق  
وخراسان والفرق على الصحيح بين ما نحن فيه وبين الجهرات ان  
الاستحقاق هناك بالفرضية وبتعدد الجهرات لا يؤد اذ فيقتضيه  
وهنا بمنع العصوية فيعتبر الاستحقاق بحقيقة العصوية وقرا اعتبر  
فيما تعدد الجهرات تارة للترجيح كالاخوة لاب وام مع الاخوة لاب  
واخرى للاستحقاق كالاخ لام اذا كان ابن عم فانه يعتبر في استحقاقه  
التباني معا فكذا فيما نحن بصدده يعتبر السببان جميعا لكنه  
يعتبر تعدد الجهرات في ابرار الفروع لما ذكرناه ومحمد يعتبر الجهرات  
في الاصول حيث يقسم المال على اول بطن اختلف في الاصول  
وباخذ العدد في الاصول من الفروع ثم يجعل الذكور والاناث طائفتين  
على ما نحن كما اذا ترك بنتي بنت ومما ايضا بنتا ابن بنت وتركه

ايضا ابن بنت بنت برهن الصورة  
عند اى يكون المال بينهم اى بنت ابن بنت  
بين الابن والبنتين الثلاث لانها ذواتا جهتين فكانت ابنتان  
من جهة الام وبنتان آخريان من جهة الاب وج صار لميت كانه



ترك اربع بنات وابنا واحدا فيكون ثلثاه اى ثلثا المال للبنتين  
 ذواتي البنين وثلثه لابن ذى الجهة الواحدة وعند محمد بنهم  
 المال على ثمانية وعشرين سهما للبنتين اثنتان وعشرون سهما  
 ستة عشر سهما من قبل ابيهما وستة عشر من قبل امهما والابن  
 ستة اسهم من قبل امه وهذا لان القسمة اولا على البطن اثنى  
 فان اعلى الخلاف ممناكه وفيه ابنا وثلث بنات تقدر فيكون  
 سباعا لابن اربعة سباع ينزله الى الابدان وتعطى لبنت وثلثه  
 سباعا للبنتين منزله الى الابدان وتقيم على الابن والبنتين  
 اربعا والثلث لا يستقيم على الاربعة فيضرب الاربعة في السبعة  
 فيضرب ثمانية وعشرين فنه تصح المسئلة **فصل** في الصنف  
 من ذوى الارحام او لام بالميراث اقربهم الى الميت من اى جهة  
 كان اى سواء كان من جهة الام وقدم وجه ذكر فاب الام اولى  
 من اب ام الام وكذا اب ام الاب اولى من اب ام ام الاب والام  
 اولى من اب ام الاب وقس على ذلك حال الجدات وعند الاستواء  
 في درجات القرب من كان يدعى الى الميت بوارث فهو اولى من

يدعى

يدعى اليه بخبر القوة والوسطه عند اى سهل الفرض وادى فضل مخلق  
 اخفاف وعلى بن عيسى البصرى فعندهم يكون اب ام الام اولى من  
 اب اب الام لان والوسطه وبن جده صحبة تراث والوسطه من في  
 درجة وبن جده فاسد لا تراث مع ام الام خلافا لابي سليمان  
 الجرجاني وادى على البصري وعندهم في الصورة المذكورة يكون  
 المال بينهما اثلثا لثلاثه لاب اب الام وثلثه لاب ام الام لان  
 الاعتبار في القسمة لا اول بطن يقع فيه الخلاف ثم ينقل نصيب  
 الى كل من يدعى به كذا قبل وفيه ان الجد الفاسد لا يرث مع الجدة  
 الصحيحة وقال الصدر الشهيد في فتاواه لان الاجداد الفوائد  
 لا يترجح بكونه مدليا الى الميت بوارث بخلاف الاولاد وذكر الغزنوي  
 فرقا بينهما فقال لو قلنا بالترجيح لادى ذكر ابي جعل المتبوع  
 تبعا لتبعه وانه خلاف المعقول ومثل هذا لا يلزم في الاولاد وفيه  
 ان الوسطه وان كانت تبعا وجودا لكتنها اقوى من متبوعه  
 حكما الا يوجب ان المتبوع يسقط بها والعبرة بالقوة في حكم الشرع  
 بولاية الوجود وان استوت درجاتهم في القرب والبعد وليست ام

سراج

سراج  
 وانما فصل فيه

التفريع الواضح في شرح الشريفة  
 لم يصب هذه الا لا يقتضي ما تقدم  
 ذكره هذا الخطاب كما لا يخفى  
 على ذوى الارباب  
 انما فيه تغليظ



من يدلي بوارث كاب ام الاب وام اب ام الاب او كان كلام يدلون  
بوارث كاب ام اب الاب واب ام ام الاب واتفقت صفة  
من يدلون بهم المراد بالصفة المذكورة والاثنية كما في المثال الاول  
فان الجد والجد في متحدران فيمن يدلان به فلا يتصور هناك  
اختلاف في صفة المدلي به واتحدت قرابتهم بان يكونوا كلهم  
من جانب الاب او من جانب الام كما في المثال المذكور فالقمة  
ح على اباؤهم ان كانوا ذكورا واناثا فبالثبوت وان كانوا مختلفين  
فلذا ذكر مثل حفظ الانثيين فيجعل المال في ذكر المثالين اثلاثا لثبوت  
لاب اب ام الاب وثلاثة لام اب ام الاب وان اختلفت بعض  
مع الاستواء في الدرجة صفة من يدلون بهم كما في المثال الثاني بقسم  
على اول بطن اختلفت اي بقسم بينهم على ان للذكر مثل حظ الانثيين  
ثم يجعل الذكور والاناث طائفتين كما في الصنف الاول وان اختلفت  
قرابتهم بعينه مع الاستواء في الدرجة كما اب ام اب الاب وام اب  
اب اب الام فالثلاثان لقرابة الاب وهو نصيب الاب والثالث  
لقرابة الام وهو نصيب الام لان من يدلي بالاب يقوم مقامه من

يدلي

ومن يدلي بالام يقوم مقامها ثم ما اصاب كل فريق بقسم بينهم  
كما لو اتحدت قرابتهم اي بقسم الثلاثان على ذوي قرابة الاب والثالث  
على ذوي قرابة الام على فيلس ما عرفت في اتحاد القرابة وبالجملة  
انما ان يكون هناك استواء الدرجة او لا فعلى المثال الاقرب اولى  
وعلى الاول انما ان يخول القرابة او لا فعلى الثاني بقسم المال اثلاثا  
وعلى الاول ان اتفقت صفة الاصول فالقمة على الابدان والا  
فيقيم على اعلى الخلاف كما في الصنف الاول **فصل**  
في الصنف الثالث الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني  
اولا لهم بالميراث اقربهم الي الميت فبنت الاخت اولى من  
ابن بنت الاخ وان استويا اي في القرب فولد العصة اولى  
من ولد ذوي الارحام عند محمد على الاطلاق وعند ابي يوسف  
ان لم يكن ولد ذي الرحم ذاهرين ذكره في الخلاصة وانما قال  
فولد العصة ولم يقل فولد الوارث لان ولد صاحب الفرض  
لا يتصور في درجة ولد ذي الرحم فان ولد صاحب الفرض  
في البطن الاول من اولاد الافواث فقط وولد ذي الرحم



في البطن الث وما بعده فلا يتصور اجتماعها في درجة بخلاف  
 ولدا العصة فانه يتصور في درجة ولد ذي الرحم كبنيت ابن اخ  
 وابن بنت اخت كلاهما لاب وام اولاب او احدهما لاب وام  
 والاخر لاب المال كله لبنيت ابن اخ لانها ولد العصة ولو كان  
 لآتم كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عندنا في كوف باعتبار  
 الابدان لان الميراث للفروع والاصل في باب الارث تفضل  
 الذكر على الانثى وانما تركه جزاء الاصول بصريح النص وموقوله  
 مع فم شركاء في الثلث فلا يلحق بهم ما ليس في معناتهم من جميع الوجوه  
 وليس الفروع في معناتهم من جميع الوجوه اذ لا يرتبون بالفرضية  
 شيئا وايضا تورث ذوى الارحام على ما عرفت بمعنى العصبية  
 فيفضل فيه الذكر على الانثى كما في حقيقة العصبية وعند محمد  
 وهو ظاهر الرواية المال بينهما انصافا باعتبار الاصول لان حقاقتها  
 للميراث بقرابة الآم وباعتبار هذه القرابة لا يفضل الذكر على الانثى  
 اصلا بل ربما يفضل الانثى عليه فان ام الام تورث ولا يرتب معها  
 اب الام فان لم يفضل الانثى منها فلا اقل من التاوي اعتبارا

بالموجب

بالموجب به وان استنوا في القرب وليس فيهم ولد لعصة كبنيت  
 بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد العصات لبنيت ابن  
 الاخ لاب وام اولاب او كان بعضهم ولد العصة وبعضهم ولد  
 صاحب الفرض كبنيت الاخ لاب وام وبنت الاخ لام فابويوسف  
 يعتبر الاقوي بعينه في القرابة وهو الظاهر من قول ابي حنيفة  
 من كان اصله اخا لاب وام اوي من كان اصله اخا لاب فقط  
 او لام فقط فبنيت بنت اخت لاب وام اوي من بنت بنت  
 اخ لاب وكذا من كان اصله اخا لاب اوي من كان اصله  
 اخا لام كما يرد عليك تفصيله وهو يقسم المال على الاخوة والاخوات  
 مع اعتبار عدد الفروع والجرعات في الاصول وهو رواية عن ابي  
 حنيفة رحمه الله فاصاب كل قريب من نكاح الاصول بقسم بين فروقهم  
 كما في الصنف الاول على ما تقرره هناك ثم انه اورد مثالا واشار  
 الى قول الامامين فيه فقال كما اذا تركت ثلث بنات اخوة  
 متفرقين اي بعضهم لاب وام وبعضهم لاب فقط وبعضهم  
 لام فقط وثلث بنين وثلث بنات اخوات متفرقات بهذا القول

السيد  
 بهذا المذكور  
 في الفصول

سورة



<sup>بنت</sup> <sup>بنت</sup> <sup>بنت</sup>  
<sup>ابن</sup> <sup>ابن</sup> <sup>ابن</sup>  
<sup>بنت</sup> <sup>بنت</sup> <sup>بنت</sup>  
 بنت اخ لاب وام بنت اخ لاب بنت اخ لام  
 ابن اخت ابن خت ابن خت يقسم كل المال  
 بين فروع بني الاعيان ثم بين فروع بني العلات ثم بين فروع  
 بني الاخياف للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا باعتبار الابدان  
 اي ابدان الفروع وصفاتهم فيقدم فروع بني الاعيان على غيرهم  
 لقوة قرابتهم فيجعل المال ارباعا ويعطى ابن الاخت لاب وام  
 ربعا آخرون لم يوجد فروع بني الاعيان يقسم المال على فروع  
 بني العلات باعتبار ابدانهم لقوة قرابة الاب فيجعل المال  
 بينهم ايضا ارباعا وبعان لابن الاخت لاب وربع لبنت  
 الاخ لاب وربع آخر لبنت الاخت لاب وان لم يوجد فروع  
 بني العلات يقسم المال على فروع بني الاخياف ارباعا ايضا  
 باعتبار الابدان فيصح المسئلة من اربعة وعند محمد يقسم  
 ثلث المال بين فروع بني الاخياف على السوية الثلاثة المتواء  
 اصولهم في القسمة هذا وجه الاستواء واما وجه التثليث  
 فلان العدد في فروع الاخت الاخيافية اثنان فكان مناه

اختين

اختين لام فلا حقت ثلثا ثلث وثلث الثلث للاخ الاخيافي  
 فيندفع نصيب كل الي فروعه والباقي اي ثلثا المال يقسم  
 بين فروع بني الاعيان انصافا لا اعتبار بعدد الفروع في الاصول  
 فيجعل الاخت الاخيافية ايضا بمنزلة اختين فنصف المال  
 لها ونصف للاخ الاخيافي وحي يكون نصف اي نصف الباقي  
 من فروع بني الاخياف لبنت الاخ نصيب ابيها والنصف الآخر  
 من ذلك الباقي يقسم بين ولدي الاخت لاب وام للذكر مثل  
 حظ الانثيين باعتبار الابدان لاتفاق الاصل فيها واما بنو العلات  
 فيجوزون بيني الاعيان كما سبق وتصح المسئلة عند محمد من تسعة  
 لان اصلها من ثلثة واحدها منها لبني الاخياف الثلثة والمتقاة  
 واثنان لبني الاعيان واحدها لبنت الاخ لاب وام وواحد  
 لولدي الاخت وبين الواحد وعددهما ايضا مباينة اذا الابن  
 بمنزلة بنتين تقديرهما فالعدد ثلثة فالاكثر على طائفتين  
 وبين رؤس الطائفتين مماثلة ففرضنا عددهما في اصل  
 المسئلة فحصل تسعة ثلثة منها لبني الاخياف الثلثة لكل واحد







من جانب الاب او الاخوال والحالات فانهم من جانب الام فالأقوى  
 منهم في القرابة اولى بالاجماع اعني من كان لاب وام اولى بالميراث  
 عن كان لاب اولى عن كان لام وانما لم يذكر الامام لام هنا  
 لان الحكم بان الاقوي اولى لا يتصور في ذلك فان العلم لاب وام  
 او لاب ليس من ذوي الارحام ومن غفل عن هذا ذكره عقيب  
 التاجران المصنف فرفبه ذكورا كانوا وانما لا يعنى لا عبث للذكور  
 هنا وانما التبرجح بقوة القرابة فالأقوي يتبرجح وان كان انثى  
 على غيره وان كان ذكرا وان كانوا ذكورا وانما لا يختلط بين وجه  
 قرابتهم متحدة واستوت قرابتهم في القوة والضعف فللمذكر  
 مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لا اتفاق الاصول كعم وعمه  
 كلاهما لاب وام او كلاهما لاب او لام لان العم والعمة متحدران في الأصل  
 وكذا الحال والحالة وعند اتفاق العبرة في القسمة بالابدان  
 عند ما جمعا وان كان حين قرابتهم مختلفا بان يكون بعض  
 من جانب الام فلا يتبرجح بقوة القرابة اى لا يكون من هو اقوي  
 لكونه ذاهبتين او لكونه ابويا اولى من غيره وانما قال لا يتبرجح

بقوة القرابة ولم يقل لا عبث بها لانها معتبرة في استحقاق الزيادة  
 على المستنف بعد هذا لعم لاب وام او حال لاب وام وعمه لام فالثالث  
 لقرابة الاب وعمه نصيب الاب والثالث لقرابة الام وعمه نصيب الام  
 فاذا ترك عمه لاب وام وعمه لام وحالة لاب وام وحالة لاب وام  
 قلنا المال لقرابة الاب اي العم وثلاثة لقرابة الام اي الحالات ثم ما اصاب  
 كل فريق يقسم بينهم كما لو اتحدت حين قرابتهم فالعمه لاب وام في المال  
 المذكور تحوز الثلثين لان قرابتها اقوى وكذا الحالة لاب وام تحوز الثلث  
 لذلك واذا تعدت الحالات لاب وام يقسم المال بينهما بالسوية  
 وكذا الحال في تعدد الحالات لاب وام **فصل** في اولادهم لكان حكم  
 اولاد البنات وبنات الابن بوسطه وبغيره بوسطه واحدا على الاطلاق  
 وكذا حال اولاد الاخوات وبنات الاخوات لام وبنات الاخوات مطلعا  
 وكذا حال اب قطين من الاجداد والجدات العالية والتابعة  
 عن اصول كل صنف من الاصناف الثلاثة مع فروعه بعبارة واحدة  
 وذكر حالهم في فصل واحد بخلاف الصنف الرابع واولاده اذا حكم قلم  
 بين اصول والفروع فافرد حالهم بالذكر في فصل على حدة الحكم فيهم

دوسراج الدين والدين  
 لقرابة من

من قال ان ذكر مثل هذا الاشياء  
 فقط انما هو كماله في حقه



كالحكم في القنف الاقل اعني اولاهم بالميراث اقربهم الي الميت  
 من اي جهة كان اي سواء كان الاقرب من جهة الاب او من جهة  
 الام ذكر اكان او انثى اقوي كان في القرابة او لا موافقا كان  
 لصاحبه في الجهة او لا ولو كان المعص سواء كان الاقرب من جهة  
 الابعدا ومن غير جهة له كان حقه ان يقول اتفقوا في جهة او لا  
 فبنت العم لام مثلا او ولي من بنت بنت العم مطلقا او من ابن ابن  
 الخال والخالة وان لم يتولدوا في القرب وكان حيز قرابتهم متحدا  
 بان يكون قرابة الكل من جانب الاب او من جانب الام  
 فمن كان له قوة القرابة فهو اولى بالاجماع ممن ليس له تلك القوة  
 بشرط ان لا يكون غير القوي ولدا العصبه فانه اذا كان كذلك  
 ففيه خلاف كما سيأتي فاذا تركه لثلاث اولاد عجات متفرقات  
 فالأولاد كلهم لولد العم لاب وام فان فقد فلولد العم لاب وان لم  
 فلولد العم لام وكذا الحال في اولاد الاخوال المتفرقين والحالات  
 المتفرقات وذلك لان الكل مساوي الدرجة وعند الاولاد  
 من جانب واحد بن مح من كان الابوين ثم من كان لاب حقيقه

كما ذكره ما في الفتاوى  
 وتبعه الشريفي

العصبة فكذا في ذوي الارحام المستحقين لارث بعض العصبه  
 وان لم يتولدوا في القرب والقرابة اي في الدرجة والقوة وكان  
 حيز قرابتهم متحدا بان يكون الكل من جهة واحدة فلولد العصبه  
 او ولي من غير كسنت العم وابن العم كلاهما لاب وام او لاب الام  
 كله لبنت العم لان العم الابوي عصبه فولده ولدا العصبه بخلاف  
 العم الابوي فانها من ذوي الارحام وفي جانب ولدا العصبه  
 قوة ونحوان باعتبار المدعى به وعند اتحاد حيز القرابة في صورة  
 لتساوي الدرجة يعتبر هذه القوة وان لم يعتبر عند اختلاف  
 حيزها كما سيأتي وان كانت العم لاب وام والعم لاب لا بد  
 من تعيينها هكذا حتى يتمشى الخلاف المذكور كان المال كله لابا  
 العنق في الرواية لقوة القرابة وان كانت بنت العم ولدا الوارث  
 فيسأ على حالة لاب فانها مع كونها ولدا الرمح وجواب الام  
 يكون هي اولى لقوة القرابة من الحالة لام مع كونها ولدا الوارث  
 وهي الجدة الصحيحة لان الترجيح لمعصية اي في المرحح وهو في الحالة  
 المذكور قوة القرابة الحاصلة في الحالة الاولى لانها اولى الي الميت من جهة

وما في كلام سراج الدين من الاطلاق  
 بالقرينة التقييد ليس بمتكفي كذا في



الاب اولى من الترتيب لغنى في غير وهو في المثال المذكور الورثة  
في المراتب به الخاصة واسطة الحالة الثانية وهي الجزء الصحيح وانما قلنا  
 وهو الورثة في المراتب به ولم نقل وهو الادلاء بالوارث لان المعنى  
 الثابت للغير على تقدير ترجيح الحالة الثانية به انما هو الورثة في المراتب  
 لا الادلاء بالوارث فانه ثابت فيها لا في غيرها والنقص في المثال  
 هذا ما لا ينبغي ان يكتب اليه كما لا يخفى على من انصف وبالنسبة  
 عن النقص انفس لا يقال لاصح للقبيل المذكور لان قوة القرابة  
 حاصلة في الحالة لاب بخلاف ابن العم لاب وام لانا نقول بسري قوة  
 القرابة من العم الادلاء ولذلك ينسج بنت العم لاب وام عم بنت  
 العم لاب مع انها ولدا العصة وليس ذلك الابان بسري قوة القرابة  
 من الاصل الى الفرع لكن العصة غير سارية من العم الى فرع الانثى  
 وكذا الوثانة لا تسري من الجزء الصحيح الى الحالة التي هي ولولها وانما  
 قوة القرابة من العم الى ابنها كانت حاصلة في ذات فكان ترجيح المعنى فيه  
 وقال بعضهم اي بعض المشايخ بناء على رواية غير ظاهرة في الرواية المال  
 كله في الصورة المذكورة لبنت العم لاب لانها ولدا العصة بخلاف ابن العم

بسري قوة القرابة من العم الى ابنها كانت حاصلة في ذات فكان ترجيح المعنى فيه  
 وقال بعضهم اي بعض المشايخ بناء على رواية غير ظاهرة في الرواية المال  
 كله في الصورة المذكورة لبنت العم لاب لانها ولدا العصة بخلاف ابن العم

فانه ولادي الرحم ذهب هذا البعض الى ان سبب الترجيح في  
 بنت العم مجرد الادلاء بالورثة وانما ذهب اليه كيلا يلزم ترجيح فرع  
 الاصل المرجوح على فرع الاصل الرابع كما لم ذلك على الرواية و  
 واختار عماد الدين في فصوله هذا المذهب متابعاً لشمس الأئمة  
 الترخي وان لم يتفق وفي القرب ولكن اختلف خبر قرايتهم  
 قد عرفت معنى هذا الاختلاف فلا اعتبار لقوة القرابة ولا التولد  
 من العصة في ظاهراً الرواية فلا يكون ولد العم لاب وام اولى من ولد  
 الحلال والحالة لاب اولام لعدم الاعتبار لقوة القرابة وكذا لا يكون  
 بنت العم لاب اولام اولى من بنت الحلال اولام لاب اولام لعدم  
 الاعتبار لتولد من العصة فيلسا على عم لاب وام فانما مع كونها  
 ذات القرابتين وكونها ولدا الوارث من الجهتين وذكر ان  
 اباً اجد صحيح وعصبة وانها جرة صحيحة وذات فرض ليست باولى  
 من الحالة لاب اولام كما مر في الفصل الرابع لكن السليبي لمن يدلي  
 بقرابة الاب لقيام مقامه فيعتبر فيها اي فيما بين المدلين بقرابة  
 الاب مع المساوي في الدرجة قوة القرابة ثم التولد من العصة







فصارت ثلثين ومنها نصف المسئلة ثلثا اثنى عشرين لفريق الاب  
عشرة منها لا بنى بنت العم لاب وعشرة لبنتين وثلثها اعني عشرة لفريق  
الام ثمانية منها الابن والثنان للبنتين وعند مجموع ستة وثلثان  
لانه قسم على اول بطن وقع فيه الخلاف ويبين عدد الفروع والجزأ  
ففي فريق الاب بحسب العم لاب عيين مما كاديع عات وبحسب كل واحدة  
من العتين لاب عتين فالجوع ثمانية عات فاذا اخذت هذه الرؤس  
جعل العم الذي هو كاديع عات واحدا والاربع الباقية عا آخر فيعطى  
كل منهما واحدا من الثلثين اللذين مما اثنان وفي فريق الام بحسب  
الحال الاب كالبين مما كاديع خالات وبحسب كل واحدة من الخاليتين  
كالبين بناء على اعتبار عدد الفروع والجزأ في الاصول فالجوع  
ثمانية خالات وعند الاختصار على قياس ما تم جعل حالين وما اصابهم  
من اصل المسئلة وهو الواحد لا يستقيم عليهما فيضرب عدد ما في  
اصل المسئلة فيحصل ستة فيعطى منها فريق الاب الاربعة ثم يدفع اثنان  
من هذه الاربعة الى العم لاب ويجعل كطائفه على حدة ويدفع نصيب الخا آخر  
فروع اعني بنتي بنته فلكل واحدة منهما واحد ويدفع الاثنان الاخران

من الاربعة الى العتين لاب ويجعلان كطائفه براسها ثم ينظر الى  
اسفل العتين فيوجد ابن كابنين وبنت كبنتين لاخذها العدد من  
فروعها وبالاختصار جعلت البنتان كابن فالجوع ثلثة بنين  
ونصيب العتين وهو اثنان لا يستقيم على الثلثة بل بينهما مباينة  
فيترك الثلثة بحالها ويعطى فريق الام من الستة اثنين ويدفع من  
بهذين الاثنين واحدا الى الخال ويجعل كطائفه وواحد الى الخاليتين  
ويجعلان كطائفه واذا دفع نصيب الخال وهو واحد الى ابني بنته  
لم يستقم عليهما فيترك عدد ما بحالهما اذا نظر الى اسفل الخاليتين  
وجد ابن كابنين وبنت كبنتين وبالاختصار جعل كثلثة بنين  
ولا استقامة للواحد عليهم فتركنا الثلثة بحالها واذا نظر الى عدد  
الرؤس اعني الى الثلثة والاثنين والثلثة وجد بين الثلثين تماثل  
فالكتي باحدهما وجد بين الاثنين والثلثة مباينة فيضرب احدهما  
في الآخر فحصل ستة لم ضرب هذه الستة في الستة التي هي اصل المسئلة  
فبلغ ستة وثلثين ومنها نصف المسئلة كانت لفريق الاب من الستة  
اربعة ف ضرب في الستة حصل اربعة وعشرون فيرفع منها لكل واحدة



من بنتي بنت العم لابنة ستة من جهة العم وثلاثة من جهة العمة لانهما  
 بنت ابن العم وكل واحد من ابني بنت العم ثلثة وكان الفريق الاثمن منها  
 اثنان فنضرب في السنة حصل اثني عشر فيدفع منها لكل واحد من ابني  
 بنت الخال ثمن ثلثة من جهة الخال واثنان من جهة لالة ابن  
 ابنها وكل واحد من بنت بنت لالة واحد ثم ينتقل هذا الحكم المذكور  
 في عمومة الميت وخولته وفي اولادهم الى جهة عمومة ابوي وخولتهما  
 ثم الى اولادهم بعين ثم ينتقل الى جهة ابوي ابوي وخولتهم ثم الى اولادهم  
 اذا لم يوجد عمومة الميت وخولته واولادهم انتقل حكمهم المذكور الى  
 عم اب الميت وعمته وخالته والى عم ام الميت وعمتها وخالتها وعالها  
 فالمنفرد منهم يحوز المال كله لعدم المرام وعند الاجتماع واتحاد جبر  
 القرابة يقدم اقربهم ذكر كان او انثى وعند الاستواء للذكر مثل  
 حظ الانثيين وان اختلفت جبر قرابتهم فالثلثان لقرابة الاب والثلث  
 لقرابة الام الى اخر ما يرمك وان لم يوجد هؤلاء كان حكم اولادهم حكم  
 اولاد النصف الرابع وان لم يوجد اولادهم ايضا ينتقل الحكم الى عمومة  
 ابوي ابوي الميت وخولتهم ثم الى اولادهم وهكذا في كل مرتبة كاه العصب

نبه هذا على ان تورث ذوي الارحام باعتبار معنى العصبية وفي ضيق  
 العصبية اذا فقد اعمام الميت يُقام اعمام ابيه مقامهم ثم اولادهم ثم  
 اعمام جده ثم اولادهم فكذا معنى العصبية **فصل في الخنثى** هو قسري  
 من الخنثى بالضم وهو الذي والتكثير يقال خنثت الشيء فتحثت  
 اي عطفته فانعطف ومنه الخنثى وجمع الخنثى لخنثانا بفتح الخاء كجلى  
 وقبالي وفي الشريعة عبارة عن شخص له آلة الرجال والنساء معا  
 وليس له شيء منها اصلا لكن المقصود هنا هو الخنثى المشكل ولهذا  
 ابداه ببيان حكمها فقال الخنثى المشكل اعلم ان الله تعالى يحكم الذكر  
 والانثى في كتابه ولم يبين حكم شخص ذكر وانثى فعلم منه انه لا وجود  
 له الا انه قد يقع الاشباه لوجهين الاولين الى ان نخرج احدهما بمرجح فخرج  
 البول عن احدهما او سبق خروجه منها فان لم يترجح بقي شكلا وقبح  
 بعدم الاثنين وهذا بالغ وجهي الاشباه ولهذا بدأ بمحمد كتاب الخنثى  
 به وروي عن الشجاعة سئل عن ميراث مولود ولد ليس له مال الذكر  
 والامه الانثى يخرج من سرته كهيئة البول الغليظ فقال له نصف حظ  
 الانثى ونصف حظ الذكر قال محمد وهذا عندنا والخنثى المشكل سواء

لا دلالة في هذا القول على ان لا يكون  
 من ليس له واحدة من الايتين او من  
 الخنثى والمعاد لا يتطاول ليس  
 من الخنثى المشكل مست



يريد ان اذا مات قبل ان يدرك في بيته حاله بينات النجاسة او بينات النجاسة  
 والاصل في اعتبار المباد ما روي محمد بن الحسن عن الكوفي عن ابي صالح  
 عن ابي عيسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن مولود ولد في قوم له امرأة  
 وبالله رجل كيف يورث فقال صلى الله عليه وسلم من حيث يورث ويكذلك روي عن علي  
 وجابر بن زيد وقتادة وسعيد بن المسيب انه يورث من حيث يورث  
 ولان ما يقع به الفصل بين الذكر والانثى عند الولادة الا في الاذى كما  
 الحيوانات وعند انفصال الولد من الام منفعة تلك الالة خروج البول  
 منها وما سوى ذلك من المنافع يحدث بعد ذلك فعلم ان المنفعة الاصلية  
 لا يكتفى بها في اعتبارها بالاعتبار ولا الهجري الاصل في دون غيره وان بال  
 من الرجال فهو ذكر والال الاخرى زيادة خرق في البذر وان بال من  
 النساء فوانثي والال الاخرى كمولود في البدن وان بال منها يعتبر  
 السابق لان السابق من الباب التخرج فذلك السابق على انه الهجري الاصل  
 وخروجه بعد ذلك من موضع اخر الفرج عن الهجري لعدا عاين فلا يلتفت  
 اليه ولا كما خرج من احداهما باعتبار فبعد ذلك لا يتغير ذلك الحكم  
 بخروجه من الموضع الاخر كمن اقام بينه على تكاح امرأة وقضى بها ثم اقام

الاخر البينة لا يلتفت اليه البينة الثانية وكذا الوادي في نسب مولود  
 واقام البينة وقضى ثم ادعاه الاخر واقام البينة لا يلتفت اليه  
 ذلك قيل انه حكم به على قرة النبي صلى الله عليه وسلم وذكر علي ما روي ان عامر بن  
 الظرب العدواني وكان من حكماء العرب في الجاهلية رفع اليه بين  
 لثامه فقهر وكان يقول هو رجل وامرء ولم يقبلوه منه فدخل بينه  
 الاسترام وتقلب على فراشه ولم يأخذ النوى فالت جارية صغيرة  
 عن تحبيره فاضربا بذلك فقالت الجارية دع الحاد واتبع المبال وروي  
 وحكم المبال اي وحكم بهذا فاحسنه وان كان يورث منها جميعا معا  
 قال ابو ضيف رحمه الله لا علمي بذلك وقال ابو يوسف ومحمد بن يونس من اكثرهما  
 بولا لان اكثرهم دليل قوه ذلك الهجري وكونه عضوا اصليا وابوج  
 لم يعتبر كشر البول لانه قد نقل وبكسر لاصل ضيق الهجر وسعة فانه  
 يخرج بولا النساء اوسع من يخرج بولا الرجال فلم يكن فيه دلالة  
 على حالته ان الكوفة والاوثنة وقال شمس الدين الشافعي في شرح الكافي  
 ان ابا جعفر استفتى في صحيحه بالكثرة على ما يحكي عنه ان ابا يوسف لما قال  
 بين يديه يورث من اكثرهما بولا قال يا ابا يوسف من رايته فاضيا

اي اجعل مكانا يخرج  
 وفهم بهذا



بالاواقظ

بكيل البول بالاواظ فقد استبعد ذلك لما فيه من التبع وتوقف في الجواب  
لانه لا طريق بالبروح الى المعتقل ولم يجد فيه نصا فتوقف وقال لا ادري  
وهو من علامتا فقار الرجل وورعه ان لا يتخطى في الجواب وكذلك ابو يوسف  
ومحمد قالوا اذا استويا في المقدار لا علم لنا بذلك ولم ينقل عن احد بعدهم  
انه علم ذلك ووقف فيه على دليل ليكون قول ابي حنيفة مري واحكامه لا علم  
لنا به موجبا نفصلا فيهم بقي منها شئ وموافقا بوجوب قول ابي حنيفة بل  
رايت قاضيا اه واستنباه ذلك ان لا يقع عنده اعتبار الزوجة في الفحش  
والقول بان اذا كان الرقيق منه قدر الدرهم وزنا يمنع جوار الصلوة  
والا فلا ثم انهم قالوا الاشكال يكون في حال صغير الحنثي فاذا بلغ يظهر فيه  
احدى العلامتين غالبا اما علامة الزكورة واما علامة الانثى فان  
جامع وخبر من له اللينة او احصاه كما يحتمل الرجل فهو رجل وقوله في ذلك  
مقبول لانه امر باطن لا يعلم غيره ولا يعتبر رجوعه بعد ذلك ولا يتركه  
العمل بقوله الا ان يظهر كذا <sup>ب</sup> يعني مثل ان يخبر بان احتكم كما يحتمل الرجل  
ثم تلا فانه يترك العمل بقوله انه رجل وان كان له ثوبان مثل ثوبي المرأة  
اوراه جصا كما ترى النساء او كان تلامع كما يجامع المرأة او ظهر به حبلى

يكتبه في قوله  
فقد كان في قوله  
فقد كان في قوله  
فقد كان في قوله  
فقد كان في قوله

يكتبه في قوله  
فقد كان في قوله  
فقد كان في قوله  
فقد كان في قوله  
فقد كان في قوله

او نزه

او نزه لانه ليد له ابن فهو امرأة وان لم يظهر بعد البلوغ شئ من هذه العلامات  
او تعارضت العلامتان بان يوجد فيه علامة الرجل وعلامة النساء المرأة جميعا  
فهو حنثي مشكك اسو الى ابن سواء كان من جهة النقصان كما اذا تركه ابنا  
وصنثي فانه ياخذ نصيب الانثى لكونه ناقصا عن نصيب الذكر وكما اذا  
تركه زوجا واما واقتالام وصنثي لاب فانه ياخذ نصيب الذكر لكونه ناقصا  
عن نصيب الانثى ومن جهة الحرمان كما اذا تركت زوجا واقتالاب وام  
وصنثي لاب فانه اذا جعل انثى كان له سهم من سبعة وان جعل ذكر لم يكن  
له شئ ولا فائدة انه على تقدير حرمانه عن الميراث لا يكون له الا قليل ولا اقل  
فلا وجه لان يقال له اقل النصيبين ثم ينظر الاقل المذكور جهوا الى  
عند ابي حنيفة ومحمد به هذا عا وفق ما ذكره مختلف الروايات للفقهاء  
ابي الليث وشريح الطحاوي كلاهما يجاه وشريح الكاظمي وشريح  
والمحيط ويخالفه ما في مختصر القدوري وشريحه لا قطع والهداية فان  
المذكور في هذه الكتب الثلاثة ان محرام ابي حنيفة يكون واما ابو يوسف  
فقد كان في قوله الاخير مخالفا والعبرة بالافير من القولين لان الاول  
مجموع عنه فلا وجه لان يقال واحكامه تعيماله وهو قول عامة الصحابة

سليم



وعليه الفتوى كما اذا ترك ابنه ابنته وصنتى له اى للخنثى وتذكر الفقيه  
 لتغليب جانب الزكوة ولان التذكير اصل نصب البنت لا المذكر  
 انه انى عند ابى حنيفة الميراث الى ان يبين غير ذلك لما عرفت انه يعتبر ذكر  
 اذا كان نصيبه اقل من نصيب الانثى بل لانه متيقن اى معلوم بثبوته على  
 تقدير ذكوره وانوثته والزايد عليه شكوكه فلا يستحق بحكم الشك  
 اقل مما وجب هذا التغليب ان يعطى في الصلوة المذكورة لابن فما  
 الماله والبنت منه لانه المتيقن على تقديرى ذكوره للخنثى وانوثته  
 والزايد على ذلك وهو ما بين النصف والخنثى من الابن وما بين الربع  
 والخنثى من البنت شكوكه فلا يستحق بحكم الشك ويترك الباقي وهو  
 للخنثى عليهم بتدريجهم وعند عامر الشعبي والاوزاعي والثوري  
 وابن ابي ليلى ونعيم بن حماد ومجى ابن ادم وهو قول عبد الله ابن عبيد  
 رضى وبه ذهب المؤلف الى نصف النصيبين قدر ما رواه محمد عنه في هذا  
 بالمنازعة القائمة بينه وبين ساير الورثة فانهم يدعون انوثته وهو  
 يدعى الزكوة فيرفع اليه نصف النصيبين اعتبارا للخالين التقدر  
 الترجيح وليس فيه الجمع بين صفتين متضادتين كما فوهم الا يردجانه

وهذا نص  
 الهداية

المؤلف السيد بن

يقوم

انه يقوم في الصلوة بين صنى الرجال والنساء اعتبارا للخالين بالاتفاق قال  
 صاحب الهداية في تغليب مسند الصلوة لا احتمال انه امرأة فلا يتحمل الرجال  
 كمالا بنسب صلواتهم ولا النساء لاحتمال انه رجل فتقد صلوة واحتلنا اى يوسف  
 ومحمد فيس قوله اى في قول الشعبي انما لم يقل في ترجيح اذ لم ينقل عنه وجه بحمل الخنثى  
 فقال ابو حنيفة في المثال المذكور لابن سهم وللبنات نصف سهم والخنثى ثلثه ارباع  
 سهم لانه يستحق سهما كالا بن ان كان ذكرا ونصف سهم كالبنت ان كان انثى وهذا  
 اذ احتقاق السهم على تقدير ونصف سهم على تقدير آخر متيقن ولا ترجيح لاطمئنان  
 على الآخر فبما خذ نصف النصيبين اعتبارا للتقديرين على ما قرأ ويصح نصف المتيقن  
 لثبوته على اى تقدير كان مع السبع المتنازع فيه بينه وبين ساير الورثة دفعا للسرعة  
 كما قالوا على رجل كل الدار والاخر نصفها فلان ثلثه اربعا والآخر ربعا وبهذا وجه  
 اخر لابي يوسف في فيس قول الشعبي ومنهم انه الوجه الاول بعينه اما الاختلاف  
 بينهما في العبرة فقد وهم كيف ولا حاجة في هذا الى اعتبار تقديرى الزكوة والانوثه  
 معا بخلاف الوجه الاول فصار له اى للخنثى على كلا الوجهين ثلثه ارباع سهم اما على الثاني  
 فثلثه ارباع سهم ومجموع الانصباء سهمان وربع سهم لانه يعتبر السهام والعول الى البسط  
 الى اكثر وذلك ان مجموع المسئلة سهمان وربع سهم فاذا بسطنا السهمين فقربا  
 فيخرج الربع مع زيادة هذا الكسر عليه كان الحاصل تسعة ارباع فتجعلها صحاها ونص  
 منها المسئلة ولذلك قال ونص من تسعة فللأب اربعة وللبنات اثنتان وللخنثى ثلثه  
 فانها نصف مجموع ما لابن والبنت ثم اشار الى نصيب المسئلة بوجه اخر على ما ذكره ابو يوسف

والرأس  
 السبعة

فلا يرفع هذا الوجه  
 ما ورد على الوجه الاول  
 فانه في ذلك الوجه ثلثه



بقوله وللابن سهمان وللبنات سهم واحد والخنثى نصف النصيبين وهو سهم ونصف ثم  
والجوع اربعة ونصف فتبسط السهام الى الكسر الذي هو النصف بان تقرب الاربعة  
فيخرج النصف ثم نرد عليه هذا الكسر فيحصل سعة انصاف فتجعل اصحابا وقال  
محمد بن قيس قولنا الشعبي في الصورة المذكورة ياخذ الخنثى على المال ان كان ذكر لان المسئلة  
في من خمسة للابن اثنان وللبنات واحد وللخنثى ايضا واحد اثنان واربعة ان كان  
انثى لانها من اربعة لابن اثنان ولكل واحد من البنات والخنثى واحد فيأخذ نصيب  
وهو خمس هو نصف نصيبه على تقدير الزكوة وثمن هو نصف نصيبه على تقدير الاثنية  
على ما اثاره بقوله باعتبارهما البنات ونصيب المسئلة من اربعين وهو الحاصل من ضرب  
مخرج هذا الكسر بن الحشر والثلث فيخرج الاخر ثم انما اشار الى طريق نصيب كل وارث  
من الاربعين بقوله فمن كان له ثلث من الخمسة فمضروب الى ثلثه مضروب في الاربعة ومن  
كان له ثلث من الاربعة فمضروب في الخمسة فصار للخنثى من الحشر العشرين لثلاثة عشرهما  
وللابن ثمانية عشرهما وللبنات سعة اسهم وكل ان للخنثى من مسئلة المذكورة اثنان  
فاذا ضربنا في الاربعة حصل ثمانية فهي له وكان نصيبه من مسئلة الاثنية واحد فاذا ضرب  
في الخمسة كان خمسة فهي ايضا له ثلثة عشر فهي خمس وثمن من الاربعين ونصف نصيب  
مطلقاتي وللابن من مسئلة المذكورة اثنان فاذا ضرب في الاربعة حصل ثمانية  
فهو له ومن مسئلة الاثنية اثنان فمضروب في الخمسة حصل عشرة فهي ايضا له ومن  
الاربعين ثمانية عشر وللبنات من كل من المسئلتين واحد فمضروب في الاربعة والخمسة  
حصل سعة فهي له من الاربعين قسيل الخلف بين القولين المذكورين انما هو في الطريق  
لأن المقصود الذي هو نصف النصيبين اقول بل الخلف في المقصود ايضا متحقق كما

يظهر

يظهر فيها اذا كان مع الخنثى ابن واحد فانه له ثلثة من سبعة على ما ذكره ابو يوسف  
لان نصف نصيب الزكوة نصف سهم ونصف نصيب الانثى ربع سهم فبعد البسط  
هو جعل الصحيح من جنس الكسر والصحيح وهو خمسة كل سهم كسرها صحيحا يصير  
للابن اربعة والخنثى ثلثة لانا جعل ربعها فيصير الجوع سبعة بطريق العول  
من اثني عشر على ما ذكر محمد لانه لو كان ذكرا لكان له نصف المال ولو كان انثى لكان  
له ثلثة فيكون له نصف النصف ونصف الثلث والباقي للابن واقله اثني عشر  
فنصف نصف ثلثة وثلث نصفه اثنان فصار خمسة ولا فناء ان الاول اكثر  
من الثانية فنصيب الخنثى على ما ذكره ابو يوسف اكثر من نصيبه على ما ذكره محمد ثم ان  
ضرب احدي المسئلتين في الاخرى وقرب ما كان لشخص من احديهما في جميع الاخرى  
انما يكونان على تقدير المباينة بين المسئلتين اما اذا اتوا فقا فيقرب وفق احدهما  
في الاخرى ويقرب الحاصل في عدد الخاتين ثم ما لكل شخص من احديهما وفق الاخرى  
ولا فناء فكل بعدا حاطك بكم من القواعد وقد اشار اليه المحقق في النصل الآتية  
على ما استفت عليه باذن الله قال الشيخ ابو نصر البغدادي الشهرستاني لا قطع في شرع  
مختص القدرين وقال الشافعي اجعل للخنثى اقل الخاتين واقف الزيادة على نصيب  
اليان يتبين امره او يصطليح هو والورثة فقال في هذه المسئلة للخنثى الثلث وللابن  
النصف ويوقف السكس وهو قوله انه يجوز ان يكون ذكرا ويجوز ان يكون انثى فلا يجوز  
ان يدفع الى شركائه بالشك فقل له فكل ذلك لا يجوز ان ينقص نصيب شركائه بالكل  
**فصل** في الحمل لما كان الحمل كالخنثى متردد بين الخاتين او رد فصلة عقب  
فصل الخنثى اكثر من ستمائة سنين عند ابي حنيفة واصحابه لما روي عن عابشة دخل بها



قالت لا يبقى الولد في بطن امه اكثر من سنتين ولو بفلانة مغزلة اى مقدار دورها وانما  
 قالت سمعنا لانه ليس مما يذكر بالراى وعندنا ثلث سنين وعندنا ثلثى  
 اربع سنين لما روي ان الضحاك ولد باربع سنين وقد ثبت ثبته وهو في بطن امه  
 ضحاك وان عبد العزيز لما حبس ولدا ايضا باربع سنين وهى عادة معروفه في شأه  
 ما حبسوا ابنهم ثلثة كذلك فاذ روى ان رجلا غاب عن امراته سنتين ثم فليتم  
 وهى حامل فتم عراة به رجلا فقال له معاذ ان كان لك سبيل عليها فلا سبيل لك على ما في بطنها  
 ففكر احمى ولم يست ولدا فوثبت ثبته وشبهه اياه فقال الرجل هذا ابني وثبت الكعبة  
 فاثبت عمره ونسبه منه مع انه ولد لاكثر من سنتين وقال لولا معاذ لم يكن في بطن امه  
 غاب عن امراته سنتين تقريبا والماله انه غاب عنها قريبا من سنتين كما في قوله عليه  
 اذا قعدت قدرا لشهد قد قدمت صلواتك اى قريبك الى التمام على ان عمره انما ثبت  
 النسب بالفراس القاييم بينهما في المال او باقرار الزوج وبه تقول والجواب ان الضحاك  
 وعبد العزيز ما كانا يعرفان ذلك من انفسهما ولا عرفه غيرهما اذ لا اطلاع لاحد على ما  
 في الرحم كوالده ثم استدله امدادهم محتمل ان يكون لمرض كان قبل الحمل واقلها ستة  
 اشهر بهذا لا اتفاق لقوله ثم حمله وفصله ثلثون شهرا وقوله ثم وفصله في عامين  
 روى ان رجلا تزوج امرأة فولدت ستة اشهر فتم عثمان رضى بان يرجعها فقال ابن عباس  
 رضى اما انما لو خاضتكم بكتاب الله خصمكم اذ قال الله ثم حمله وفصله ثلثون شهرا وقال  
 وفصله عامين فاذا ذهب عامان للفصل لم يبق للحمل الا ستة اشهر فورا عثمان الخدر  
 عنها واثبت النسب من الزحف وروى مثله عن علي رضى وفي حديث ابن مسعود رضى  
 ان الولد بعد ما مضى عليه اربعة اشهر ينفع فيه الروح وبعد ما يتبعه يوم خلقة في شهرين

وج تحققت انفصاله مستوي الخلق ستة اشهر وذكره ثلث الايام الخمسة في شرح كتاب الطلاق  
 ويوقف الحمل عند اى صيغة وج عليها رواه عنه ابن المبارك وبه اخر نصيب اربعة سنين  
 او اربع سنين اية ما اكثر ويعطى بقيته الورثة اقل الانصبا وهو قول شريك والحق وما كان  
 والساقى وذكره للاختياط قال شريك رابت بالكوفة لابي اسمعيل اربعة سنين في بطن  
 واحد ولم ينقل وللتقدمين ان امرأة ولدت اكثر من فكل فاكثنياب ومن بعده رواية  
 ومن رواية ليث بن سعد عن توقف نصيب ثلث سنين او ثبات ايها اكثر وهذه الرواية  
 غير مذكورة في شروح الاصل وللاعادة الروايات وفي رواية اخرى عنه وهو قول الحسن  
 واحمد الروايتين عن ابي بكر روى عنهما نصيب ابني او بنتي وامها اكثر لان ولادة  
 اربعة او ثلثة في بطن واحد في غاية الندرة فلا يبنى الحكم عليه بل على اية واحدة في الجملة وهو قول  
 الشئ وفي رواية اخرى عنه رواه اخصاف وهو لا صحح عليه الفتوح ذكره الصدر الشهيد  
 نصيب واحدا واحدا ايها اكثر لان المعتاد الغالب ان لا تلد المرأة في بطن واحد الا ولدا  
 واحدا فينبى عليها حكم ما لم يعلم خلافه وفي فتاوى اهل سمرقند ان الولادة ان كانت قريبة  
 توقف القسمة بمكان الحمل اذ لو عجلت لربما لفت بظهره الرجل على خلاف ما قدر وان كانت  
 بعيدة لم توقف اذ فيه اضرار بباقي الورثة ومقدار القرب والبعد للحمل بغيره الى راي الحاكم  
 ذكره في الخاتبة وفي واقعات الساطع انه يقسم للزوجة ان يقسم للزوجة ولا يعزله نصيب الحمل  
 اذ لا يعلم ان ما في البطن حمل ام لا فان ولدت نساء ثلث القسمة ويؤخذ الكفيل اى  
 من الورثة على قوله اى على قوله ان يكون في رواية اخصاف عنه وانما يأخذ القاضي منهم  
 كفيل بمعلوم وهو الزيادة على نصيب ابن واحد لا لصون قصاصة لعدم تأثير هذا الكفيل  
 فيه بل النظر لمن هو عاجز عن النظر لنفسه وهو الحمل كما يؤخذ من قول محمد الكفيل من ابن الحسن

هذا الحديث لا يثبت فيه رواية  
 اصحابك اى انه ولدت  
 بطن النساء التي حشر  
 ولدا في بطن واحد  
 ولا منه

لم يبق على كميل الندرة لانه  
 يكون نصيبا في وضع ما توتن  
 انما عادة معروفه في  
 نسبا ما جلت وهو  
 مذكورة في الفتوى  
 وعنه

من قال ولم يبين للقرب  
 فلو بل اصله مع العادة  
 ولم يصيب كالاخ  
 عنه



بمعلوم وهو الزيادة على الثلث وانما قلنا على قول محمد لان ابا حنيفة لا يرى اخذ الكفل  
 في مثال هذا على ما عرف في موضعه وقيل بل هو ما يجاز في اخذ الكفل عندهم جميعا لانه ان  
 تبين علامة الذكورة في الجنين كان مستحقا لانا وعلى النصف مما اخذ للابن فكذا في  
 الحمل وفيه ان الموقوف عند ابي حنيفة في نصيب اربعة بنين او اربع بنات ايها  
 اكثر فلا وجب لاخذ الكفل من الوريثة على قوله فان كان الحمل من الميت بان خلف  
 امرأة حاملة وجاءت تلك المرأة بالولد لتمام اكثر مدة الحمل وهو سنتان عندنا وربع  
 سنتين عندنا في اقل منه اي من تمام اكثر مدة الحمل سواء جاءت بالولد سنة  
 اشهر او اقل واكثر ولم يكن المرأة احرقت بانقضاء العدة ولا حاجة الي ان يقال بعد  
 مدة يتصور فيها انقضاء العدة لانها قد تقتضي بملقاط السقط وانقطاع ما به يستدعي  
 مضي مدة يبرئ ذكرا الولد من الميت ومن افاد به لان الشرط في استحقاق الارث  
 وجوب الولد في البطن وقت موت المورث فاذا لم تكن احرقت بانقضاء العدة مع  
 عدم مضي المدة اكثر مدة الحمل حكم بوجوده في ذلك الوقت فانه قلت اليس شرط حيوة  
 الوارث وقت موت المورث قلت نعم وللنطقة حكم الحي باعتمادها في مدة الحيوة  
 كما ان للبني حكم الصيد في حي وجوب الجزاء على الحكم بكسرة ويورث عنه من قبله  
 اي قبل الميت يعني يورث عنه اقاوب الميت وان جاءت به اي بالولد لاكثر منه اي من  
 تمام اكثر مدة الحمل او احرقت بانقضاء العدة في مدة الحمل ثم جاءت به في تلك المدة لم  
 يقبل بعد زمان يتصور فيه انقضاء العدة لعلنا ذكرنا ان ابا حنيفة لا يبرئ ذكرا الولد من الميت  
 اما على الاول لما قران الولد لا يبرئ في البطن اكثر من سنتين فلما جاءت به لاكثر منهن  
 ظهر ان علوقه كان بعد الموت فلا نسب والميراث فرع النسب واما على الثاني فلانه قد علم

بمعلوم وهو الزيادة على الثلث

بمعلوم وهو الزيادة على الثلث

بمعلوم وهو الزيادة على الثلث

بافراد

بافراد ما بانقضاء العدة ان الحمل لم يكن من الميت لانه امينة في حي ماله بطنها وقولنا  
 معتبرة فيما هو في عهده وان كان الحمل من غيره اي من غير الميت بان شركة امرأته حاملة  
 من ابيه او غيره مما من ورثته او تركه احد من غير ابيه وجاءت تلك المرأة بالولد  
 ستة اشهر او اقل يعني من زمان موته يبرئ ذكرا الولد من الميت في وجوده وقت الموت  
 وانما لا يبرئ ذكرا العنبر في الصورة الاولى لحرمانه بسبب من سببه لا بموته لانه ينافي قبا  
 التفكاك ولا بد منه في حواشي المسئلة الآتي ذكرها وان جاءت به لاكثر من سنة لا يبرئ لا فقال  
 ان يكون العلوق بعد الموت الاصل في المورث ان يضاف الى اقرب الاوقات الا  
 اذا وعت الضرورة فيعد عن الاصل المذكور ولا ضرورة هنا لان مظنة اثبات النسب  
 وهو ثابت من ذكرا الغير لقيام النكاح فلا حاجة الى اعتبار اكثر مدة الحمل بخلاف ما  
 اذا كان الحمل من الميت فانه ضرورة في العدول عن الاصل المذكور اذ لا بد من اضافة  
 العلوق الى اكثر مدة الحمل ليثبت نسب الولد الا اذا كانت تلك المرأة معتدة من  
 او فرقة ولم تقرب بانقضاء العدة فانه ايضا يبرئ الولد لوجوب ضرورة اثبات النسب  
 الداعية الى اضافة العلوق الى اكثر مدة الحمل والمسئلة المذكورة في كتب الفقه وافرا  
 لورثة بوجود الحمل في وقت الموت قال في خزانة المفتين اذ الحمل من غير الميت كما اذا  
 ماتت واثمة حامل من غير ابيه وزوجها حي فان جاءت بذكر من ستة اشهر لا يبرئ  
 لاصطال حدوته بعد الموت فلا يبرئ بالسكر الا ان تقر الوارثة بحكم اليوم الموت ثم ان  
 ارثه مشروط بان يخرج من البطن حيا ويعلم ذكرا بامارة الحيوة كصوت وعطاس  
 وتحريك عضوه اذا انفصل بنفسه واما اذا فصل فيبرئ وان خرج ميتا بياضا  
 اذا ضرب انسان بطن امرأة فالقبت جنبنا ميتا فهو من حمل الوارثة لان الشرع اوجب

من قارن في الاقتصار على ما هو  
 اقل مدة الحمل وما دونه حتى  
 يتحقق بوجوده لم يسبب في  
 قوله او ما دونه اذا احتال  
 بوجوده الاقتصار على ما  
 دون احواله اصدقه لانه  
 لو جوب على ما دون احواله  
 مدة الحمل فان جواب  
 المسئلة السابقة  
 ذكرها ببيان كما  
 لا يخفى منه

لا بد من هذا الاستثناء  
 فقد اجمعت عليه الاربعة  
 وعقل عنه الشارع  
 الفاضل في  
 المسئلة



على الضارب غرة وجوب الضمان على التي دون الميت فاذا تمكنت بحسبته كان للميراث  
 فان خرج اقل الولد من البطن حيا وعلم ذلك باظهار منه اماره الجوع ثم مات قبل ان يخرج  
 باقية لا يرث بخروج اكثره ميتا فان لا اكثر حكم الكل فان خرج اكثره ثم مات برث والا صل  
 في ذلك ما دواه جابر من انه عم قال اذا استهل الصبي ورث وصلى عليه المرأة وجوز لها  
 الطيوق وتخصيص الاستهلال وهو رفع الصوت بناء على ان المولود ليس بهل حال الانفصال  
 وبه يعرف حيوة في الاغلب ذكره في شرح السنة ثم شرع في تفصيل ما ذكره بقوله فان  
 خرج مستقيما اي ان خرج كله اقلا فالمعتبر صدوره كله بعيه اذا خرج تمام صدوره وهو حي  
 يرث لو جرح الشرح المذكور وهو خرج اكثره حيا والا فلا يرث وان خرج منكوسا  
 اي خرج وجلاه اقلا فالمعتبر ستره بعيه اذا خرج ستره وهو حي يرث والا فلا والاصل  
 في تصحيح مسائل الحل ان تصح المسئلة على ان الحل ذكر وعلى تقدير ان انثى ثم ينظر بين  
 النصبين فان توافقا فخرج فاضرب وفق احد هما في جميع الاخر وان تباينا فاضرب  
 كل احد هما في جميع الاخر فالاصل تصحيح المسئلة ثم ضرب نصيب من كان له سهم من مسئلة  
 ذكورة في انثوية مسئلة على تقدير التباين او في وقفها على تقدير التوافق ومن كان له  
 سهم من مسئلة انثوية في مسئلة ذكورة او في وقفها على تفكيك التقديرين كما ذكرنا  
 في مسائل الحنثي وقبلنا ان باقى الاشارة اليه في الفصل الاتي ثم انظر في الاصلين من العرب  
 لكل فرد من الورثة ايتها اقل يعطى ذكر الوارث لان المستحق لاقل النصيب والفضل  
 الذي بينهما اي بيني لخاصة بيني توقف من نصيب ذكر الوارث لانه مستحب ان المسحق  
 له الوارث او للحل فيوقف الحان يزول الاستنباه بظهور حال الحل فاذا ظهر الحل زال  
 الاستنباه فان كان الحل مستحق بجميع الموقوفه فيها ونحو وان كان مستحقا لالبعين فالحل

فياخذ

٢٤ على تقدير ذكورة الحل  
 ٢٥ على تقدير انثوية الحل  
 ٢٦ على تقدير انثوية الحل  
 ٢٧ على تقدير انثوية الحل  
 ٢٨ على تقدير انثوية الحل  
 ٢٩ على تقدير انثوية الحل  
 ٣٠ على تقدير انثوية الحل

فياخذ ذكر البعض والباقي تقسيم بين الورثة فيعطى لكل واحد منهم ما كان موقوفا  
 نصيبه كما اذا ترك بنتا وابوين وامراة صلاحا فالمسئلة من اربعة وعشرين  
 على تقدير ان الحل ذكر لان فيها ثمة المرأة وسكنى للابوين وما بقى وهو ثلث عشر  
 للبت من الحل الذكر ومن سبعة وعشرين على تقدير ان انثى لانها ثمة وسكنى  
 وثلثين في منبرية ويقول من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين وبينهما  
 موافقة بل ثلث فاذا ضرب وفق احد هما اي ثلث وهو ثمانية من الاول وسعة  
 من الثاني في جميع الاخر صار لخاصة ما بيني وسنة عشر ومنها تصح المسئلة على تقدير  
 ذكورة مستيناف فلا حاجة الى تقدير اذ للتفصيل بل لا وجه له للمرأة سبعة وعشرين  
 لان سهامها من مسئلة الذكورية ثلث فاذا ضربت وفقه وهو ثمة يبلغ نصيبه في  
 لكل واحد منها من مسئلة الذكورية اربعة فاذا ضربت وفقها يبلغ نصيبه وبالنسبة  
 وعلى تقدير انثوية لاربعة وعشرون لان سهامها من مسئلة الانثوية اربعة  
 وعشرين ثلث ايضا فاذا ضربت وفقه مسئلة الذكورة وهو ثمانية صار اربعة  
 وعشرين ولكل واحد منها اثنان وثلثون لان سهام كل واحد منها من المسئلة الذكورية  
 اربعة ايضا فاذا ضربت وفقها المذكور صار اثنان وثلثين فيعطى المرأة من المائتين  
 والسنة عشر اربعة وعشرون لانها اقل نصيبا على تقدير ذكورة الحل وانثوية  
 ويوقف من نصيب ثلث اسهم وهو الفضل بين النصيبين ومن نصيب كل واحد  
 منها اربعة اسهم اي يعطى كلاهما من المبالغ المذكور اقل النصيبين وهو اثنان  
 وثلثون ويوقف الفضل الذي بينهما جعل للحل في حق الزوجية والابوين ويعطى  
 للبت من ذلك المبلغ ثلثه عشر سهما لان الموقوف في حق نصيب اربعة عند الحل

في المسئلة  
 من الابوين خمسة وثلثون  
 لان سهام كل واحد من







وبه أصل الحسن الزهلمانية وعشرون سنة من يوم ولداى المفقود فيه وبهذا سبق  
على أكثر من بين العامة من انه لا يعيش احد اكثر من هذه المدة وهو من الاكاذيب  
المشهوره فلا اعتبار به وقال محمد مائة وعشرين سنين وقال ابو يوسف مائة وخمسين  
سنين وثمانين الروايات لم توجد اذ الكتب المعتمدة وروى عن ابي يوسف انه  
اذا مضى مائة سنة من ولادته حكم بموته اذا الظاهر في زمانها ان لا يعيش احد اكثر  
من مائة وكان محمد بن مسلم يفتي بهذه الرواية في المفقود حتى ظن انه خطاه فانه عاش  
مائة وسبع سنين وقال بعضهم مائة وسبعون سنة كان الشيخ الامام ابو بكر محمد  
البخاري يقول المتقدمين في زماننا ان يمضي تسعون سنة من مولده لان الاعمار قد قُصُرَتْ  
في زماننا فو غاية ما ينتهي عمر الانسان في الاغلب وقيل انه الارفق وعليه الفتوى ذكره  
صاحب الكافي وامام الترمذي وما ذكره الصدوق الشريفة من ان في هذا العصر قتل يعيش  
المرأة تسعين سنة لا يحصى نفعها في دفع كونه ارفق لانه بالنسبة الى الاقوال المذكورة  
لكذلك فانه في التحقق من مائة الاقران ما لا يخفى من الكلفة وغصب بعضهم الى ان يمتدوا  
سنة لما ورد من الحديث المشهور في اعمار هذه الامة وقال بعضهم الحكم بموت المفقود  
منقوض الى اداء الامام هذا الحق بالقبول واوجب الى المعقول لا اختلاف اهل النكاح  
واصول المفقود فان الرجل المشهور كما ملك اذا انقطع خبره يغلب على الظن هلاكه  
في احدى مائة لاسيما اذا صادفته مهلكة ووفق للاصول فان المذهب عدم نصيبه  
بالرأى ولا تضار عن مظان الخبر ومن قال ان الالبق بطريق النقة ان لا يقدر  
بشيء كما في الرواية اذ لا مدخل للقياس في نصيب المتأدبر ولا مقصود من هذا في حال  
على اعتبار اقواله فكما لم يصب في التبرير لم يصب في التفرع وبهذا مذهب الشافعي

مذهبنا في المفقود

فانه قال اذا مضى المدة يري العاقل ان مثله لا يعيش اكثر من هذه المدة حكم بموته و  
يقسم ماله بين ورثته الموجودين حال الحكم به وهو خوف الحكم في حق غيره حتى يتوقف عليه  
من ماله مورد كماله الخ فان كان الوارث الحاضر من محجب بالمفقود لم يعطى لشيء بل يوقف  
المال كله وان لم يكن منه يعطى له ما هو اقل النسب في فان ظهر بعد ذلك حاله فلا شرط في اذ  
ظهر حيوة يعطى نصيبه وان ظهر موته يكون بمنزلة الميت في بيته والا فعند من هذه  
يقسم ماله بين ورثته الموجودين ولا شيء لمن مات منهم قبله او مائة التي في ذلك الوقت  
والحكمي معبرة بالتحقيق وما كان موقوف لا جاز من ماله مورثه يعطى لمن منع عنه وارثا  
كان او مضى موصوله بما زاد على الثلث وذلك لانه بحكم بموته في ماله وقت تمام المدة في ماله  
غيره من حين فقد هكذا ذكره كتب الفقه الاصلية تصحيح ما قبل المفقود ان تصح  
على تقدير حيوة ثم تصح على تقدير وفاته فبالعمل ما ذكرناه الخ ليعين بنظر بين المسجلين  
فان توافقا في قرب وفق احديهما في جميع الاخرى وان تبانتا في قرب جميع احديهما في الاخرى  
فالمبلغ على التقديرين تصحیح المسئلة ثم يقرب نصيب كان لشيء من مسئلة الحيوة في  
مسئلة الوفاة او في فقرها ونصيب من كان لمن مسئلة الوفاة في مسئلة الحيوة او في فقرها  
ثم ينظر في الماصلين من القربين ايها اقل فيعطى ذلك الوارث الحاضر والفصل موقوف حتى  
يظهر امر المفقود فاذا ترك مثلا زوجا واختين لآب وام واخالا وام منقوض فعلى تقدير  
كونه ميتا يكون للزوج النصف وللاختين الثلثا فالمسئلة من سنة لكنها تقول ان السنة  
وعلى تقدير كونه حيا للزوج النصف غنبا لآل وللأختين الربع لان اصلها في اثنان واحد للزوج  
واحد للآل مع الاختين فلا يستقيم عليهم وبهم كارب اخوات في قرب الاربعة في اصل المسئلة  
فبلغ ثمانية اربعة منها للزوج واثنان للآل واثنان لاختين لكل واحدة واحد



قوت المنقوع خبر للاختين من حيوة ومثل ط و حيوة خبر المزوج اذ لم نصف غير ما نيل  
فيعتبر حيوته في مفرها فلا يعطى لهما الاربع المالى ويعتبر موته في حقه فلا يعطى له الاثنية لهما  
ويوقف الباقي وهذه المسئلة تقسم من سنة وخمس لان مسئلة للحيوة من ثمانية مسئلة الوفاة  
من سبعة وبينها ما بينه فيضرب احدهما في جميع الاخرى فيبلغ سنة وخمس كان للمزوج من مسئلة  
الحيوة اربعة فاذا ضربت في مسئلة الوفاة وحصل سبعة فثمانية وعشرون وعلى كان له من  
مسئلة الوفاة ثلث فاذا ضربت في مسئلة للحيوة وحصل اربعة وعشرين فيعطي الزوج  
اقلاما وهو النصف العاقل ويوقف من نصيب اربعة وكان للاختين من مسئلة للحيوة اثنا  
فاذا ضربت في السبعة يحصل اربعة عشر وكان لهما من مسئلة الوفاة اربعة فاذا ضربت في  
الثمانية يحصل اثنان وثلثين فيعطي لهما اقلها وهو ربع السنة والخمسين فكل واحد منهما  
سبعة ويوقف من نصيبها ثمانية عشر فان ظهر المنقوع حيا يدفع الى الزوج الاربع الموقوفة  
ليتم نصف المالى وهو ثمانية وعشرون ويكون الباقي وهو اربعة عشر للاختين  
النصف الاخرين الا ان والاختين للزوج مثل هذا الا شيئا وان ظهر ميتا يدفع الى الاختين  
الثمانية عشر الموقوفة من نصيبها حتى يتم لهما اربعة مائة المالى وهي اثنان وثلثون واما الزوج  
فقد اخذ نصيبه وهو اربعة وعشرون **فصل** في المرتدا اذا مات على ارتداده او قتل  
او حيا بدار الحرب وحكم القاضي بلحاقه بما اكتسبه في حاله الاسلام فلو رثه المسلمون ان لم يستجبه  
عند طوقه بدار الحرب وما اكتسبه في حاله رده لم يوضع في بيت المالى عند ابي حنيفة على انه  
فيئ منه وعند ما اكسب ان جميعا لورثة المسلمين وعند ما في الكسب جميعا يوضع  
في بيت المالى في احد قوليه بطريق انه فيئ وفي قوله الاخر بطريق انه مالى ضائع نص المرفق على  
مذهبهم في المختصر وجه قولهم ان ملكه في الكسب بعد الردة باق ولهذا يقضى منهما ديونته

على الاحكام

على الاختلاف في كيفية القضاء فيقتل بموته الى ورثته ويستند الى ما قيل رده اذ الردة  
سبب فيكون تورث المسلم من المسلم وله ان يمكن الاستناد في كسب الاسلام او جوده قيل  
الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم قبلها ومن شرط الاستناد وجوه ثم ان رثته  
من كان وارثا له حال الردة وبقي وارثا وقت موته في رواية الحسن عند اعتبار الاستناد  
وفي رواية ابي يوسف رجع عنه انه يرث من كان وارثا له عند الردة ولا يبطل استحقاقه بموت  
بل يجعل وارثا له لان الردة بمنزلة الموت وفي رواية محمد عنه وهو الصحيح انه يعتبر وجود الوارث  
لان الحادث بعد انعقاد السبب قيل تمام كالحادث قبل انعقاده وما اكتسبه بعد الحق  
بدار الحرب فهي فيئ بالاجماع لانه من كسب اهل الحرب والمسلم لا يرث من الكافر وكسب المسئلة  
جميعا الى سواء كان في حال اسلامها او في حال ردها قبل الحق بدار الحرب لورثتها المسلمين  
بلا خلاف بين اصحابنا لانها لا حارب منها فلم يوجد سبب النفي بخلاف المرتد عند ابي حنيفة  
ويرثها زوجه المسلم ان ارتدت وهي مرض الموت لقصد ابطال حرمها وان كانت صحيحة لا يرثها  
لانها لا تقتل عندنا بل تجس حتى تلم او تموت فلم ينعلق حقه بما لا بالردة بخلاف المرتد وان  
لمقت بدار الحرب زاد عصمتها بنفسها انها تسرق ولا تسترقا قتلا فتمت ولا عصمت  
مالا ايضا ذكر الامام السرخسي في شرح السيل الصغير وقال في شرح السيرة الكبيرة ان  
الذي اذا انقض العهد وحق بدار الحرب كان لملكه فيه كالكلمة في المسلم الذي ارتد وحق  
بدار الحرب ومثل لانه من اهل دارنا فيجوز عليه احكام المسلمين واما المرتد فلا يرث  
من احد من مسلم ولا من كافر ولا من مرتد مثله لانه ليس من اهل الولاية فلا يرث احد والانه  
جان بالردة وهذه مسلمة شرعية والظاهر على حق الشريعة نعم هذه الصلة عقوبة كالتأثير بغير  
حق ولا لانه لا صلة له فان المسئلة التي كان عليها قد كره والتي انتقل اليها لا يقرب عليها وفي الميراث



يعتبر الملة ولهذا لا يجرى التوارث عند اختلاف الملة وهو نظير الحكم في نكاحه فانه لا يجوز  
 للمرتدان يتزوج المرتدة ولا مسلمة ولا كافرة اصلية لان النكاح يعتمد الملة ولا مسلمة ذكره  
 اللسان الرضوي في شرح كتاب الطلاق وكذا المرتد لا يرث من احد لعلة ذكرت في المرتد  
 الا اذا ارتد اهل نامية باجمعهم في توارثون لان ما دهم صارت دار حرب لظهور احكام  
 الكفر فيها فتقتل رجالهم ونسبى تساقطهم وذرايعهم كما فعل ابو بكر رضي بيته حبيفة لما ارتدوا  
 عن الاسلام واصاب على من ذكره السبي جارية فولدت له محمدا بن الحبيفة وفعل على رضي عنه  
 بذرية بنتي تاجبه لما ارتدوا عنهم من مصقلة بن ميمون بمائة الف درهم **فصل في الاجابة**  
 حكم حكم سائر المسلمين فالمرتد ما لم يوارث دينه فيرث ويورث منه لان المسلم من اهل  
 دار الاسلام اينما كان لا يري ان زوجته التي في دار الاسلام لانها من اهل دار الاسلام  
 في قطع عصمة النكاح لا يورث ايضا الميراث فان فارق دينه حكم المرتد فانه لا فرق  
 بين ان يرتد في دار الاسلام ثم يلحق بدار الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب ثم يلحق بدار الاسلام  
 يعتبر حربيا وان لم يعلم ردة ولا صوبة ولا مودة حكمه حكم المنقوص فلا يترحم ماله بين ورثته  
 ويترك زوجته حتى يعلم حاله او يرضى عليه مودة المنقوص ولا يحكم القاضي على ردة الابشهاد  
 مسلمين عدلين فانه جاء بعد الحكم وانكاح المهرقة لا ينفق الحكم فلا يرث عليه زوجته ولا ماله  
 الا ما كان قائما بعينه في يد وارثه كما في سائر المرتد اذا جاء تاسيا وان جاء منكرا قبل  
 تعديل الشهود كان له على حاله واما امراته فقد بانت لان حكمه يثبت بنفس الردة ولا  
 يعتق مدته واثامه ولان حكمه يثبت بالموت ولا يكون للردة حكم الموت الا عند افعال  
 القضاء به **فصل في الفرق** اي الفرق في الماء والخرق اي جميع الخرج بالنار والهدى  
 اي الطائفة التي جدم عليهم جدار مثلا والقتلى اي الجماعة التي قتلوا في معركة مات جماعة

بينهم

قراءة

رسميد

قراءة ولا يركب ابرهم مات اولاً بالتعيين سواء عالم ان الواحد منهم مات اولاً او لا فعلا  
 كانهم ماتوا معا فان واحد منهم لورثت الاحياء ولا يورث بعض الاموات من بعض بهذا  
 المختار عندنا وهو قوله ما لكل نص عليه في الموطأ وكذا عندنا في دفع وهو المخرج عن ابى بكر  
 وعمر وعلى وزيد بن ثابت رضي وقال علي وابن مسعود ومن في ادب الروايتين عنهما  
 يرث بعضهم اي بعض كل الاموات من بعض الاموات كل واحد منهم من مال صاحبه  
 فانه لا يرث منه كيلا يلزم ان يرث كل واحد منهما من مال نفسه وبه اخذ ابن ابي ليلى والزهري  
 في ذلك لان شرط استحقاق كل واحد منهما ميراث صاحبه هو حيوة بعد موت صاحبه وقد  
 علم حيوة ببقية التمسك به وسبب الحرمان موته قبله او معه وهذا منسكوك فيه  
 فلا يثبت الحرمان بالتمسك الا في موضع الفروقة وهو ما ورثه كل واحد منهما من صاحبه  
 والثابت بالفروقة لا يتعدي عن موضع الفروقة وهذا الذي ذكر من ان اليتيم يورث  
 لا يورث اصل كبير في الفقه كسرت عنه ما يدل كثير من من يتعين بالطاقة وكل  
 في الحدث او بالعكس يأخذ باصل يقينه ولا يلتفت الى الشك ونحوه تقول ان الشك المذكور  
 غير معلوم يقينه وعالم ينقن به لا يثبت الاستحقاق اذ لا تورث بالشك وتفصيل ان  
 الشرط هنا بقاءه حيا بعد موت مورثه وانا علم ذلك بطريق الظاهر واستصحاب  
 الخال دون الشيعين فان الظاهر بقاء ما كان على ما كان عليه وهذا البقاء لا نعد الا بالليل  
 المزبل لا لوجود الدليل المتيقن فيعتبر به في ابقاء ما كان في انبات لم يكن كيقوف المفتق  
 يجعله ثابتة في نفي التوريث عنه لانه استحقاق الميراث من مورثه وقد روي خارجة  
 بن زيد بن ثابت عن ابيه انه قال امي ابو بكر الصديق ومن يتورث اهل الائمة فورثت  
 الاحياء من الاموات ولم يورث الاموات بعضهم من بعض وامر في عمر رضي بتوريث اهل طائفتي

ومن قال ان سبب الاستحقاق  
 لم يصب كما لا يخفى  
 من



غوثش وكانت القبيلة تموت بأسرها فوثقت الاصابه من الاموات ولم اورث بعضهم من  
 بعض وبما كذا نقل عن علي رضي عن قتلى حرب الجبل وصفيان فاذا غرق مثلا اخوان الكه  
 واصغر وخلق كل منهما اما وبنتا ومواليا ومركة كل منهما شعبين درهما فعندنا يقسم مال  
 كل واحد منهما فيعطى للام كل منهما كسرى ماله وهو عشرة ولبنت كل منهما النصف والاصغر  
 واربعون ولو لاه ما بقى وهو ثلثون وعلى ادب الروايتين عن علي وابن مسعود  
 رضي تعبه موت الاكبر اولا فيقسم ماله للام الكسرى وللبنات النصف وللاصغر  
 ما بقى ثم تعبر بموت الاصغر فيقسم ماله كذلك فقد بقى من مال كل منهما ثلثون وهو

ما ورث كل منهما في صاحب فلام من ذلك الباقي

الكسرى وللبنات النصف والباقي للمواليا

٥٥ لان كلا منهما لا يرث من صاحب

ما ورث صاحب من فقد اجتمع

للام كل منهما عشرة وللبنات

كل منهما ستون والمواليا

عشرة والله اعلم

قدم بهذا الكتاب يستعان به الواجب على يد العبد الضعيف  
 المحتاج الى رحمة الله الهمم محمد بن محمد غفر الله له ولوالديه و  
 اصحابها واليه وقد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريف  
 بذكر سلطان في شهر جمادى الآخرة يوم جمعة في وقت الضحى ٥٥

٥٥

٤٧





شکوہ منوط کبیر پاکیزه  
اجا جویانی ردا کوریه

ویرم ابلار جویانی  
عنه در رسه بنیچون ویر

بو کمالی ایلور عاکل اولان  
دیرن اور اسلیوب الکبیر

ککدیر ککدیر غرقم اود  
دافن پانی کبیر